



الإقتصاد الجماهيري

دكتور محمد لطفي فرحات

منشورات الجامعة المفتوحة

طرابلس ص. ب (13375)

الإقتصاد الجماهيري

منشورات الجامعة المفتوحة
طرابلس ص . ب (13375)

الصفّ والطباعة والتجليد في إنتربرنت — مالطا

مقدمـــة

يتناول الإقتصاد الجماهيري دراسة المشكلة الإقتصادية ، من وجهة نظر الكتاب الأخضر، ويوضح الكيفية التي يمكن بها معالجة هذه المشكلة . وعلى الطالب أن يتذكر دائماً أهمية الإلمام ، في هذه المادة ، بالموضوعات التالية .

أولاً : مشكلة العمل والإنتاج .

ثانياً : مشكلة الحاجات في الأنظمة الإقتصادية .

ثالثاً : مشكلة الثروة الإجتماعية والملكية .

رابعاً : مشكلة النشاط الإقتصادي وعلاقته باستخدام الثروة الإجتماعية .

خامساً : مشكلة علاقات الإنتاج ، وكيفية تطبيق القواعد الطبيعية في النظام الإقتصادي الجماهيري .

ولقد رأينا ، في هذا الكتاب ، أن نقدم ما جاء في الكتاب الأخضر حول مشكلة العمل والإنتاج ، والقواعد الطبيعية ، والعلاقة بين الحاجة والحرية ، وثروة المجتمع ، والملكية ، وأن نتبع ذلك بما تم إختياره من شروح تركز على ثروة الشغيلة ، وعلم الإقتصاد الجديد ، وثروة المجتمع ، والمجتمع الإشتراكي الجديد ، والملكية وعلاقات الإنتاج ، وأن نقدم بعد ذلك ما تم إختياره من مواضيع أخرى تساعد على توضيح معالم الإقتصاد الجماهيري ، وذلك حتى تكون أمام الطالب مادة يمكن الرجوع إليها ، تساعده على فهم بعض الجوانب الهامة في الإقتصاد الجماهيري .

نأمل أن نكون بذلك قد أسهمنا في خدمة طلابنا ، والله هو الموفق والمعين .

الجامعة المفتوحة

مشكلـة العمـل

بالرغم من أن تطورات تاريخية هامة قد حدثت على طريق حل مشكلة العمل ، وأجرة العمل أي : العلاقة بين العمال وأصحاب العمل . . بين المالكين والمنتجين ، منها تحديد ساعات العمل ، وأجرة العمل الإضافي والإجازات المختلفة ، والإعتراف بحد أدنى للأجور ، ومشاركة العمال في الأرباح والإدارة ، ومنع الفصل التعسفي ، والضمان الإجتماعي ، وحق الإضراب ، وكل ما حوته قوانين العمل التي لا يكاد يخلو تشريع معاصر منها . وحدثت أيضاً تحولات لا تقل أهمية عن تلك في جانب الملكية من حيث ظهور أنظمة تحد من الدخل ، وأنظمة تحرم الملكية الخاصة ، وتسندها للحكومة . رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الإقتصادي إلّا أن المشكلة لا زالت قائمة جذرياً مع كل التقليمات والتحسينات والتهذيبات والإجراءات والتطورات التي طرأت عليها والتي جعلتها أقل حدة من القرون الماضية ، وحققت مصالح كثيرة للعاملين إلّا أن المشكل الإقتصادي لم يحل بعد في العالم ، فالمحاولات التي أنصبت على الملكية لم تحل مشكلة المنتجين فلا يزالون أجراء رغم انتقال أوضاع الملكية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، واتخاذها عدة أوضاع في الوسط بين اليسار واليمين .

والمحاولات التي أنصبت على الأجرة لا تقل بعداً في هذا الجانب عن المحاولات التي أنصبت على الملكية ونقلتها من وضع إلى وضع . وفي مجمل معالجة قضية الأجرة هو المزايا التي تحصل عليها العاملون — وضمنتها التشريعات وحمتها النقابات ، حيث تبدلت الحالة السيئة التي كان عليها المنتجون غداة الإنقلاب الصناعي ، واكتسب العمال والفنيون والإداريون

حقوقاً مع مرور الزمن كانت بعيدة المنال. ولكن في واقع الأمر فإن المشكل الإقتصادي ما زال قائماً.

الكتاب الأخضر

القواعد الطبيعية والعملية الإنتاجية

إن القواعد الطبيعية أنتجت إشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الإقتصادي ، وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد ، أما عمليات استغلال إنسان لإنسان ، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة ، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية ، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية ، وهي بداية ظهور مجتمع الإستغلال. وإذا حللنا عوامل الإنتاج الإقتصادي منذ القدم وحتى الآن ، ودائماً نجدها تتكون حتماً من عناصر انتاج أساسية ، وهي مواد إنتاج ، ووسيلة إنتاج ، ومنتج. والقاعدة الطبيعية للمساواة هي : أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج ، لأنه إذا سحب واحد منها لا يحدث إنتاج ، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الإنتاج ، وبدونه يتوقف الإنتاج.

وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضرورياً وأساسياً ، إذن هي متساوية في ضرورتها في العملية الإنتاجية ، ولا بد أن تتساوى في حقها في الإنتاج الذي أنتجته ، وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ، وتعد على حق الغير. إذن لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر، فإذا وجدنا عملية إنتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الإنتاج ، وإذا تمت بثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الإنتاج وهكذا.

وبتطبيق هذه القاعدة الطبيعية على الواقع القديم والمعاصر نجد الآتي :

في مرحلة الإنتاج اليدوي تتكون عملية الإنتاج من مواد خام وإنسان منتج ، ثم دخلت وسيلة إنتاج في الوسط بحيث استخدمها الإنسان في عملية الإنتاج ، ويعتبر الحيوان نموذجاً لها كوحدة قوة ، ثم تطورت هذه الوسيلة

وحلت الآلة محل الحيوان ، وتطورت أنواع وكميات المواد الخام من مواد بسيطة رخيصة إلى مواد مركبة وثمينة للغاية ، وتطور أيضاً الإنسان من عامل عادي إلى منهدس وفني ، ومن إعداد غفيرة من العاملين إلى نفر قليل من الفنيين. بيد أن عناصر الإنتاج وإن تغيرت كيفياً وكمياً لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها في عملية الإنتاج وضرورته ، فخام الحديد مثلاً الذي هو أحد عناصر الإنتاج قديماً وحديثاً كان يصنع بطريقة بدائية ، ينتج منه الحداد يدوياً سكيناً أو فأساً أو رمحاً . . إلخ. والآن نفس خام الحديد يصنع بواسطة أفران عالية ينتج منه المهندسون والفنيون ، الآلات والمحركات والمركبات بأنواعها المختلفة ، والحيوان الذي هو الحصان أو البغل أو الجمل وما في حكمها ، والذي كان أحد عناصر الإنتاج ، حل محله الآن المصنع الضخم والآلات الجبارة. والمواد المنتجة التي كانت أدوات بدائية أصبحت الآن معدات فنية معقدة ، ومع هذا فعوامل الإنتاج الطبيعية الأساسية ثابتة جوهرياً رغم تطورها الهائل ، وهذا الثبات الجوهري لعناصر الإنتاج يجعل القاعدة الطبيعية هي القاعدة السليمة التي لا مفر من العودة إليها في حل المشكل الإقتصادي حلاً نهائياً ، وذلك بعد فشل كل المحاولات التاريخية السابقة والتي تجاهلت القواعد الطبيعية.

إن النظريات التاريخية السابقة عالجت المشكل الإقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط ، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط ، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه.

الكتاب الأخضر

الحاجة والحرية

الحاجة : إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان ، والإستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان.

المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره ، لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها ، إن المحاولات التي تبذلها الدول من أجل معالجة مشكلة المسكن ليست حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة ، والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي ، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه ، بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها سواء أكانت هذه الأجرة لحساب خاص أم عام. فلا يجوز في المجتمع الإشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه ، فلا يحق لأحد أن يبني مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره ، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر ، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان ، وفي الحاجة تكمن الحرية.

المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان ، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أي جهة ، أو صدقة من أحد ، فلا أجراء في المجتمع الإشتراكي بل شركاء.. فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك ، أو يكون حصة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية ، وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان.

المركوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك ، فلا يحق في المجتمع الإشتراكي لإنسان أو جهة أخرى

أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها ، لأن ذلك تحكم في حاجة الآخرين .

الأرض : الأرض ليست ملكاً لأحد . ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون إستخدام غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع حاجاته . إنه لو جاز امتلاك الأرض لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها ، وإن الأرض ثابتة والمنتفعون بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً .

إن غاية المجتمع الإشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد ، لأنه حر ، وهذا لا يتحقق إلّا باشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها .

إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير ، وإلّا تناقض مع غاية المجتمع الإشتراكي الجديد .

ثــروة المجتمــع

إذا افترضنا أن ثروة المجتمع هي (١٠) وحدات وعدد سكانه (١٠) فإن نصيب كل فرد من ثروة المجتمع هو ١٠/١٠=واحدة فقط من وحدات الثروة، ولكن إذا وجد أن عدداً من أفراد المجتمع يملك أكثر من وحدة من الوحدات، إذن عدد آخر من ذات المجتمع لا يملك منها شيئاً. والسبب هو أن نصيبه من وحدات الثروة استحوذ عليها الآخرون. ولهذا يوجد أغنياء وفقراء في المجتمع الإستغلالي.

ولنفرض أن خمسة من هذا المجتمع وجدنا كل واحد منهم يملك وحدتين، إذن هناك خمسة آخرون منه لا يملكون شيئاً أي ٥٠٪ محرمون من حقهم في ثروتهم، ذلك لأن الوحدة الإضافية التي يمتلكها كل واحد من الخمسة الأولى هي نصيب الخمسة الثانية.

وإذا كان ما يحتاجه الفرد — في هذا المجتمع، لإشباع حاجاته هو وحدة فقط من وحدات ثروة المجتمع: فإن الفرد الذي يملك أكثر من وحدة من تلك الوحدات هو مستولٍ في حقيقة الأمر على حق لأفراد المجتمع الآخرين، وحيث إن هذه الحصة هي فوق ما يحتاجه لإشباع حاجاته المقدرة بوحدة واحدة من وحدات الثروة إذن: هو يستولى عليها لأجل الإكتناز، وهذا الإكتناز لا يتحقق له إلاّ على حساب حاجة الغير، أي بالأخذ من نصيب الآخرين في هذه الثروة، وهذا هو سبب وجود الذين يكنزون ولا ينفقون أي يدخرون فوق إشباع حاجاتهم ووجود السائلين والمحرومين أي الذين يسألون عن حقهم في ثروة مجتمعهم ولا يجدون ما يستهلكون: أنها عملية نهب وسرقة ولكنها علنية ومشروعة حسب القواعد الظالمة الإستغلالية التي تحكم ذلك المجتمع.

إن ما وراء إشباع الحاجات فهو يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع ، أما الأفراد فلهم أن يدخروا ما يشاؤون من حاجاتهم فقط ، إذ أن الإكتناز فوق الحاجات هو تعد على ثروة عامة.

إن المجدين والحذاق ليس لهم حق في الإستيلاء على نصيب الغير نتيجة جدهم وحذقهم ، ولكنهم يستطيعون أن يستفيدوا من تلك المزايا في إشباع حاجاتهم والإدخار من تلك الحاجات ، كما أن العاجزين والبلهاء والمعتوهين لا يعنى حالهم هذا أن ليس لهم نفس النصيب الذي للأصحاء في ثروة المجتمع.

إن ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين ، أو مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بوزن محدد يكفي لإشباع حاجة أولئك الناس في اليوم ، ولكل فرد أن يدخر من ذلك المقدار ما يريد أي له أن يستهلك ما يشاء ويدخر ما يشاء من حصته ، وفي هذا يستغل قدراته الذاتية وحذقه. أما الذي يستغل تلك المواهب ليتمكن من الأخذ من مخزن التموين العام ليضيفه لنفسه فهو سارق ما في ذلك شك ، وهكذا فالذي يستخدم حذقه ليكسب ثروة أكثر من إشباع حاجاته هو في الواقع معتد على حق عام وهو ثروة المجتمع التي هي مثل المخزن المذكور في هذا المثال.

ولا يجوز التفاوت في ثروة الأفراد في المجتمع الإشتراكي الجديد إلاّ للذين يقومون بخدمة عامة ويخصص لهم المجتمع نصيباً معيناً من الثروة مساوياً لتلك الخدمة.. إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلاّ بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره. ويقدر ما ينتج أكثر من غيره.

وهكذا أنتجت التجارب التاريخية تجربة جديدة كتتويج نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته وتحقيق سعادته باشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له ، ووضع حد نهائي للطغيان وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل بنفسك لإشباع حاجاتك ، لا أن تسخر الغير ليعمل لحسابك لتشبع على حسابه حاجاتك ، أو أن تعمل من أجل سلب حاجات الآخرين.

إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الإنسان.

وهكذا فالمجتمع الإشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات

الظالمة السائدة في العالم، والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لاشباع الحاجات دون استخدام الغير، وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء في انتاجها تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذي ينتجونه فيها.

الحاجـة والملكيـة

إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن لا بد وأن يملكها الإنسان ملكية خاصة ومقدسة ، ولا يجوز أن تكون مؤجرة من أي جهة . إن الحصول عليها مقابل أجرة تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة ، ويتحكم في حاجاتك الماسة حتى ولو كان المجتمع بصورة عامة ، فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك ، كما يتدخل صاحب الملبس التي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً ، يتدخل أيضاً صاحب المركب ليتركك على قارعة الطريق ، ويتدخل كذلك صاحب المسكن ليتركك بلا مأوى .

إن الحاجات الضرورية للإنسان ، من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها . وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية ..

الكتاب الأخضر

ثــورة الشغيلــة

لماذا الشغيلة ؟

إن الإهتمام بالعمال يفوق الإهتمام بأي قطاع إجتماعي آخر. فلماذا ينصب جل الإهتمام على العمال أكثر من سواهم من القطاعات الإنتاجية في المجتمع ؟

إن العمال تاريخياً وواقعياً. هم الطبقة الوحيدة في المجتَمع التي تسهم في تقديم جهد انتاجي حقيقي ومباشر لإنجاز المشروعات الحيوية. والعمل بشكل دائب في مواقع الإنتاج، من الموانيء، إلى أعمال البناء، إلى عمليات استصلاح الأراضي للزراعة، أو في المصانع ومرافق الإنتاج المختلفة.

إن الإنتاج هو جهد العمال.

وبرغم ذلك فإن العمال طبقة مسحوقة مهضومة الحقوق ومسروقة الجهد معاً، حيث يتعرضون لإستغلال المؤسسات الإقتصادية العامة والخاصة. تلك التي تسخر العمال الذين يبذلون جهدهم لإنجاز المشرروعات التي تعهد بها إليهم مقابل أجرة فقط. ليعود انتاج العمال كله إلى تلك المؤسسات الإستغلالية، مما أوجد ظاهرة خطرة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي في المجتمعات المعاصرة ورتب ظروفاً سياسية قاهرة بالنسبة للعمال الذين يسرق جهدهم ويستغل انتاجهم من طرف المؤسسات الإستغلالية في العالم المعاصر.

كيف يسرق جهد العمال:

لقد قنن الفكر الإجتماعي التقليدي ظاهرة الإستغلال مانحاً لها قوة القانون من أجل إضفاء المشروعية على جميع عمليات الإستغلال في ظل النظام

الإقتصادي الرأسمالي الذي يوظف مؤسسات الدولة الليبرالية سياسية واقتصادية واجتماعية في تكديس الأرباح بسرقة جهد العاملين.

إن قوانين العمل التي صيغت لهذه الغاية. إنما يراد من ورائها تكديس الثروة في يد الطبقة الرأسماليا المهيمنة على المجتمع الليبرالي وحين تتولى الدولة الرأسمالية منح التراخيص التجارية. وتراخيص استخدام العمال. فإنها بذلك تبيح في واقع الأمر للأفراد الحاصلين على تلك التراخيص ممارسة أعمال الإستغلال وسرقة جهد العمال في ظل المشروعية القانونية.

إن الدولة الرأسمالية تمنح تراخيص الإستغلال لممارسيه، وتمنحهم بعد ذلك مجالات الإستغلال التي يستطيعون عبرها احتكار ثروة المجتمع في يدهم، وحرمان بقية فئات المجتمع من الضروريات الأساسية التي تحتاجها.

فحين يرغب أحدهم في ممارسة الإستغلال فإنه يلجأ إلى الدولة الرأسمالية التي تمنحه وفق شروط معينة تصريحاً خاصاً يضمن له ذلك مذيلاً بأختام الدولة ونصوص قوانينها وتوقيعات وزرائها ومسؤوليها، فينصب همه بعد ذلك في البحث عن المشروعات التي يمكنه إحراز الربح منها، بل ربما كانت مشروعات مختلقة جرى الإعلان عنها تحت إلحاح السارقين وطلبهم حتى إذا تم الإعلان عن مشروع ما، وتم رسو العطاء على فرد بعينه، فإن همه ينصب هذه المرة في البحث عن عمال ليسخرهم في إنجاز المشروع، وسيكون من السهل عليه أن يحصل على أعداد وفيرة منهم بسبب حاجتهم إلى بيع جهدهم مقابل أجرة تحفظهم على قيد الحياة.

وهنا مرة أخرى نجد أنفسنا أمام القوانين التي صيغت لتحديد العلاقة بين رب العمل والعامل كعلاقة بين سيد وعبد، فالأجرة التي يحددها رب العمل وفق القانون للعامل ليست مساوية لجهده المبذول، وليست مساوية لإنتاجه، بل أن العامل ينتج أكثر وينال أقل.

وهكذا فإن الفرق بين إنتاج العمال وأجرتهم يعود كربح لمصلحة رب العمل المستغل. في حين يضطر العمال بحكم الحاجة إلى الرضوخ للشروط القياسية التي يفرضها أرباب العمل، والمتمثلة أساساً في انقاص أجرهم، بحيث يحصل أرباب العمل عادة على ما قرب من نصف انتاج العمال كربح لهم، وليس أمام العمال إلاّ الموافقة على عقد العمل المبرم بينهم وبين أرباب العمل،

مقرين بذلك «ظاهرة السرقة» التي يمارسها الرأسماليون في حق المنتجين من الوجهتين القانونية والسياسية، بحيث تصبح المؤسسات الرأسمالية التي تمارس الإستغلال والسرقة بمنأى عن أية مساءلة من أي نوع، بل أنها تتمكن في حالة حدوث مساءلة ما من الحصول على نتائج إيجابية لمصلحتها، باعتبار أن ممارستها للسرقة إنما هي ممارسة مشروعة، يقرها القانون وتمنح الدولة الرأسمالية من خلال أجهزتها الرسمية الأذن الرسمي بمزاولتها.

وهكذا فإن الفكر القانوني التقليدي، قد قنن ظاهرة السرقة وأسماها (مزاولة الأعمال الحرة) مانحاً لمزاوليها رخصاً تجارية ليست في واقع الأمر سوى تراخيص بمزاولة السرقة لمن تتوفر فيه شروطها.

وحين يتم الإعلان عن العطاءات، فإن السراق يكونون قد وجدوا بغيتهم ليمارسوا عملهم الذي تسمح لهم تراخيصهم بمزاولته.

إن أي إعلان عن عطاء إنما يكون معناه في الواقع تنبيه السراق إلى وجود فرصة يطلب إنتهازها لتحقيق ربح على حساب إنتاج العمال.

ولا يكون منطوق الإعلان عن العطاء إلاّ هكذا: «إلى جميع السراق الذين توفرت فيهم الشروط، ومنحوا بذلك رخصاً رسمية، ليقوموا بسرقة جهد العمال وتحقيق ربح على حسابهم.. إن الفرصة الآن أمامكم سانحة لممارسة عملكم هذا.. حيث إن المشروع كله قد تقرر البدء في تنفيذه».

لقد إستطاع أرباب العمل من خلال علاقة ظالمة أرساها الفكر القانوني التقليدي من فرض سيطرتهم على العمال وفرض هيمنتهم على وسائل الإنتاج.

برغم أن أرباب العمل من الناحية الإحصائية أقلية ضئيلة في المؤسسات الإنتاجية، في حين أن العمال هم الأغلبية المطلقة وهم المحرك الحقيقي والوحيد لعملية الإنتاج، إلاّ أن العمال يخضعون كلياً لتحكم أرباب العمل فيهم، ولعل ذلك الخضوع من جانب أولئك وهذا التحكم من جانب هؤلاء سيستمر في ظل غياب الثقافة الثورية التي تحقق وعي العمال بالظلم التاريخي الذي يحيق بهم على يد الطبقات المستغلة في مجتمعات الإستغلال والعسف المادي والمعنوي.

إن الثقافة الثورية هي التي ستدفع العمال إلى التمرد ليقوموا بثورة عارمة تستأصل العلاقات الظالمة وتحطم مجتمعات الإستغلال لتنهار بعد ذلك

المؤسسات الرأسمالية والعلاقات المجحفة التي حمتها ورعتها قوانين الإستغلال الطبقي ، وليفتح المجال بعدئذ لحياة جديدة ترسى قواعد العدل في حياة الأفراد والجماعات ، حيث تعوذ الحقوق إلى أصحابها كاملة ، وفق معادلة جديدة ينال فيها كل منتج انتاجه الخاص ، ويعود عبرها كل جهد لصاحبه الذي بذله كاملاً غير منقوص.

فتلغى بذلك المعادلة القديمة القائمة على مبدأ التناقض بين (العامل الأجير) و(رب العمل المالك) ليظهر إلى الوجود (المنتج الشريك) وفق فلسفة تحددها مقولة أن المنتجين «شركاء لا أجراء».

إن قيم الحياة القديمة وعلاقات الإنتاج فيها تكون قد تلاشت نهائياً من حياة المنتجين، فيحل محلها قيم وعلاقات عصر الجماهير التي تحرر المنتجين من قيود الملاك وقوانين العمل ، تملك كل منتج إنتاجه.

عناصر الإنتاج :

إن كل المؤسسات الإقتصادية تقوم على «العملية الإنتاجية» بعناصرها الأساسية الثلاثة وهي : المنتجون والمادة الخام اللازمة للإنتاج ، ثم أداة الإنتاج أي الآلات التي تلزم المنتجين لتأدية عملهم وتحقيق الإنتاج المتمثل في هيكل المؤسسة الإنتاجية ذاتها المكون من المبنى والآلات المستعملة في الإنتاج كالمصنع أو الورشة أو غيرها.

كما أن العملية الإنتاجية مترتبة على التفاعل بين كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة للإنتاج والعنصرين الآخرين ، بحيث إذا نقص واحد منها تعطل الإنتاج بالكامل.

وبحكم هذه المشاركة الكاملة بين هذه العناصر جميعها في الإنتاج فإن القاعدة المنطقية والعملية العادلة تتوجب أن يكون لتلك العناصر جميعها حق المشاركة في ملكية المؤسسة الإنتاجية ذاتها بالتساوي بين عناصره الثلاثة المذكورة آنفاً ، بحيث يكون لكل عنصر منها نصيب يتفق مع حجم جهده وإسهامه في الإنتاج.

فيقسم الإنتاج ـــ الذي هو عائد العملية الإنتاجية ـــ على ثلاثة

عناصر، لكل منها ثلثه. فينال المنتجون ثلث الإنتاج، ويعود الثلث الثاني إلى المواد الخام التي هي جزء من ثروة الشعب، فيؤول إلى الشعب بمن فيه المنتجون أنفسهم من خلال إعادته إلى الميزانية العامة للمجتمع. ويعود الثلث الأخير لهيكل المؤسسة الإنتاجية نفسه. فيؤول إلى الجهة التي وفرت المؤسسة الإنتاجية والتي هي الشعب صاحب المصانع والمنشآت الإنتاجية المختلفة، لأنه هو الذي إشتراها من ميزانيته العامة ليوفر مجالات عمل للمنتجين فيها.

أما إدارة المؤسسة الإنتاجية وتنظيمها فهي مسئولية جميع العاملين بها على شكل «إدارة شعبية» تحقق السيطرة الفعلية والمباشرة للعاملين على مؤسساتهم عن طريق إختيارهم «للجنة شعبية» من بينهم. يتوافر لها عامل التخصص فيما يسند إليها من مهام سواء تعلقت بالمؤسسة الإنتاجية وقضايا الإنتاج أو بالعاملين. وتحل هذه الإدارة الشعبية محل الإدارة الرأسمالية أو الإدارة الحكومية البيروقراطية محققة دفعاً قوياً نحو زيادة الإنتاج، والرفع من قيمته وتوجيهه نحو ما يفيد حياة البشر، ويشبع حاجاتهم والمحافظة على انتظام العمل بالمؤسسة الإنتاجية.»

«وبتحقيق هذه الأطروحة العلمية تحل أزمة الحرية في أعقد جوانبها وهو الجانب الإقتصادي، ذلك أن إنتهاء التناقض التاريخي بين الأجراء والمالكين نتيجة ظهور القوة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية الجديدة المتمثلة في الشركاء، والتي تغطي الخارطة الديموغرافية (السكانية) للمجتمع بالكامل في مختلف قطاعاته الإقتصادية، إنما يلغى الصراع الطبقي التقليدي بأشكاله المتعددة — سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً — من خلال حسم التناقض الطبقي بين العمال وأرباب العمل حسماً جذرياً بالقضاء على السرقة والإستغلال — أي تدمير قوانين العمل وتدمير الأجرة — التي هي عبارة عن نموذج من نماذج السخرة وإرغام الإنسان بالقهر وضغط الحاجة على قبول الذل والتسليم في حقوقه الإقتصادية الصريحة»

ذلك هو ما يجعل تلك القوة التي قهرت العمال عبر التاريخ تتلاشى نهائياً ليتحرر العمال من جورها وقهرها.. دون أن يحل محلها قوة أخرى جديدة تمارس نفس وظيفتها في الهيمنة على العمال وإستغلالهم، بل أن العمال أنفسهم يحلون محلَ أرباب العمل في الإدارة فيمارسونها جماعياً بإقامة المؤتمرات الإنتاجية التي

تقرر، ويختارون من بينهم لجنة شعبية تقوم بتنفيذ قراراتهم داخل المؤسسة الإنتاجية التي يعملون بها.

تحرر الشغيلة :

وبسقوط أرباب العمل، وتحطيم القوانين التي تبيح لهم الإستغلال، يتحرر الشغيلة من قيود الاجرة والسخرة، وتتحرر حاجاتهم بعودة إنتاجهم إليهم، فتنهار قواعد المجتمع الرجعي المبني على الإستغلال والإحتكار، وتقام قواعد مجتمع جديد خال من الظلم على أساس الثقافة الثورية الجديدة، التي هي ثقافة الحرية، فيؤسس عليها مجتمع جديد يعيش جميع الأفراد في ظله متساوين أحراراً بعد تخلصهم وإلى الأبد من جميع عوامل الإستغلال والظلم.

إن تجتمعاً كهذا ستكون حرية أفراده المطلقة هي الهدف الذي يتقدم جميع أهدافه، بل أن استمراره في الوجود مرهون باستمرار انعتاق أفراده من كل قيود الأجرة والإيجار والاتجار.

وستسوده ثقافة ثورية عمية تهيئ الشغيلة منذ البدء لخوض معركة تحريرها ثم تعدها بعد ذلك لقطع الطريق نهائياً أمام الإستغلال، وإقامة مجتمع الشركاء الأحرار الواعين بمصالحهم، وبمخططات أعداء حريتهم من أرباب الأعمال الذين فرضوا طغيانهم على الشغيلة عصوراً مظلمة طويلة احتكروا عبرها حاجات الناس، وساموهم العسف والخسف محققين من وراء ذلك أرباحهم الطائلة على حساب الجميع.

إن العامل الأساس في تحرر الشغيلة هو وعيها بواقع الظلم الذي أفرزته العلاقات الظالمة الرجعية المفروضة عليها في مجتمع الإستغلال والأجرة بالوسائل التي تلجأ قوى الإستغلال — من برجوازية ورأسمالية واقطاعية — إلى استخدامها لإخضاع الشغيلة نفسياً وعقلياً لترضخ للظلم والإستغلال.

إن تغيب وعي الشغيلة هو الهدف الذي تسعى قوى الإستغلال إلى تحقيقه بكل الوسائل التي تستطيع أن تضع عليها يدها. وفي مقدمة تلك الوسائل يأتي الدين كأحد اهم الوسائل التاريخية التي عملت قوى الإستغلال على تزييفها واستخدامها لتغييب وعي الشغيلة وخدمة مصالحها والدفاع عن

امتيازاتها وسرقاتها، حتى ولو وصل بها الأمر إلى تزييف المقولات الدينية وأبعاد الدين عن غايته الأساسية كما حدث في القرون الوسطى عندما تحولت الكنيسة إلى مؤسسة إقطاعية تمارس الاستغلال من خلال اقتطاعها أراضي شاسعة امتلكتها في مختلف أنحاء أوروبا، مما أدى إلى ردود فعل مضادة للدين والكنيسة معاً وصلت حد الالحاد وانكار الدين، واعتقاداً بأنه المسئول عن ممارسات الكنيسة المسيحية ورجال الكهنوت المسيحي.

وبرغم أن الدين ليس الوسيلة الوحيدة التي تستغلها قوى الإستغلال لمقاومة التقدم والعدالة، إلاّ أنه أهم هذه الوسائل كلها بسبب تأثير العاطفة الدينية وقوة تحكمها في سلوكيات المؤمنين من الشغيلة والثوار.

حتى أننا نجد الرجعيين في ليبيا حينما قرروا مقاومة تحرر الشغيلة وإفشاله لجأوا إلى الدين مرة أخرى، فوظفوا بعض الشيوخ للدفاع عن مصالحهم التي تهددها ثورة الشغيلة التي كانت تدق أبوابهم بعنف آنذاك. فدعوا من المساجد إلى محاربة الحرية والعدل الإجتماعي وسيطرة العمال على إنتاجهم، وإدعوا بأن هذه الأمور مخالفة للدين، في محاولة لإستعداء الشغيلة ضد مصالحها الحقيقية وضد قضيتها العادلة، عن طريق إستغلال العاطفة الدينية القوية والجهل بالمضمون التقدمي للدين.

وعلى ذلك فإن الشغيلة بنضج وعيها الثوري لا تحطم قواعد الظلم فحسب بل أنها تحرر الدين من الكذب والتزييف، وتلغي عنه الدور الرجعي الذي ربطوه به، وتقدمه للإنسانية كرسالة تقدمية ذات دور ثوري ومثالي.

فإذا نجحت الشغيلة في ليبيا في تحقيق ذلك فإنها ستقدم الدين للعالم كرسالة عدل وأخاء ومساواة في عصر مشوه بالتكالب المادي والإستلاب والإغتراب.

وستكون مهمة الشغيلة معاقبة قوى الإستغلال والرجعية لا لأنها استعبدتها واحتكرت حاجاتها فقط، ولكن لأنها حاولت تضليلها وزيفت الوجه الوضيء للمعتقد الديني.

إن قضية وعي الشغيلة، ليست قضية مؤقتة مرتبطة بالمرحلة السابقة على قيام الشغيلة بثورتها، فكما أن الوعي الثوري شرط لازم لتفجير تلك الثورة، فهو كذلك شرط لازم لاستمرارها ونجاحها.. لتتمكن الشغيلة من إحراز

نصرها الكامل والدائم ضد قوى الإستغلال التي تظل متربصة بالشغيلة حتى بعد تفجيرها للثورة بحثاً عن هفوات تستغلها ، وعن نقاط ضعف تستخدمها لإثبات عجز الشغيلة عن تقرير مصيرها ، وفشلها في تحمل مسئولية حريتها ، وبالتالي إخضاعها مجدداً وإعادتها إلى القيود التي خرجت لتوها عنها .

إن قوى الإستغلال التقليدية والقوة الرجعية المنساقة في ركبها ستجهد نفسها للحصول على ثغرات تستغلها لتدمير ثورة المنتجين وتفريغها من مضامينها الثورية والتقدمية والديمقراطية ، لتعطي مبرراً لعودة الظلم والإستعباد من جديد .

ولذا فإن مهمة الشغيلة في المحافظة على ثورتها وترسيخ انعتاقها من كل القيود هي مهمة صعبة وشاقة ، وهي بحاجة إلى درجة كبيرة من الحرص في إدارة مؤسساتها ومنشآتها الإقتصادية ، وبحاجة إلى مضاعفة إنتاجها ، وزيادة تنظيم العمل وإطراده للحيلولة دون حدوث خلل أو تعطيل من شأنه تمهيد الطريق لإنتكاس ثورة المنتجين وعودة أرباب العمل بظلمهم وقهرهم للشغيلة من جديد .

إن وعي الشغيلة الثوري هو الذي سيحول دون إنتكاس ثورة المنتجين ودون سرقتها وتدمير مكاسبها ، لأن وعي الشغيلة الثوري هو الذي يجنبها الوقوع في المزالق والأخطاء التي سقطت فيها بعض التجارب الثورية المعاصرة وخاصة التجربة الناصرية في مصر والتجربة التشيلية .

فمن المعلوم أن النظام الثوري في تشيلي قد قام باسترجاع أموال الشعب من أرباب العمل السارقين وتوزيعها على الفقراء من الجماهير الشعبية ، وأمم الشركات الأجنبية لمصلحة العمال ، ولكن وعي الفقراء من الجماهير ، وخصوصاً العمال كان بسيطاً أو معدوماً ، في حين قام النظام الثوري باتخاذ خطواته تلك نيابة عنهم ودون أن يكون الأمر واضحاً بالنسبة لهم ، فاستطاع أرباب العمل والبرجوازيون وجميع أفراد الطبقة المستغلة للشعب والتي ضربت مصالحها ، إستقطاب العمال والفئات الفقيرة الأخرى ليخرجوهم إلى الشارع هاتفين بسقوط الثورة ، وعودة الإستغلال باختيار العمال والفئات الفقيرة نتيجة إنعدام وعيها الثوري .

كما وقفت جماهير العمال عاجزة في مصر عن المحافظة على مكاسبها التي

تحققت بفعل الثورة الناصرية ، حينما تقدم قطار القوى المضادة للثورة لسحق الإنجازات التي تحققت بقرارات ثورية لم يكن لجماهير الشغيلة يد في إتخاذها ، لقد كان عجز تلك الجماهير عن حماية مكاسبها من جهلها المطلق بمبررات تلك المكاسب التي لم تصنعها وإنما صنعت لها مما غيب وعيها بما حدث ويحدث.

ومن هنا فإن المجتمع السعيد هو الذي تحرره جماهير الشغيلة بنفسها من الظلم والإستعباد ، دون أن ينوب عنها أحد في ذلك حتى ولو كان ذلك النائب هو من مكن الشغيلة من وعي واقعها وفتح أمامها الطريق نحو تحررها الكامل ، على إعتبار أن المطلوب هو تفجير ثورة المنتجين لتصحيح مسار التاريخ الإنساني ، وليس مجرد قرار حكومي بالغاء مظهر من مظاهر الإستغلال.

إن المجتمع السعيد هو الذي تتفجر فيه ثورة المنتجين فلا يكون فيه مجال للإستغلال.. ولا يكون فيه مكان لتاجر يحتكر حاجات الأفراد ليساومهم عليها لسرقة جهدهم ومصادرة إنتاجهم.. ولا مكان فيه لمقاول أو رب عمل يسخر الأفراد ويستنزف قدراتهم مقابل أجرة ظالمة أو صدقة كاذبة ليحقق من وراء هذه السرقة أرباحاً طائلة تزيد من عبودية المنتجين.. إنه بعد أن يثور المنتجون ويسيطروا على المؤسسات الإنتاجية ستنعدم الإضرابات والإضطرابات العمالية التي تقوم بها الشغيلة في جميع أنحاء العالم المعاصر.

فلا معنى لأن يضرب أو يتمرد المنتج في مؤسسته التي يملكها ويوجه إنتاجها ويتحكم فيها بالكامل.. لأن معنى ذلك أنه يثور ضد سيادته وضد حريته التي تحول عبرها من أجير إلى شريك حر متخلص من جميع الأغلال التي كانت تكبليه.. إلاّ إذا أراد أن يعيد القيود إلى يديه ، ويناصر أرباب العمل المستغلين ضد نفسه.

إن المجتمع الإشتراكي السعيد هو حلم المظلومين عبر التاريخ من عمال وفلاحين واقعين تحت سيطرة الرأسمالية والإقطاع ، ومقهورين ومطحونين بسيطرة بيروقراطية الدولة الرأسمالية التي حلت محل أرباب العمل الرأسماليين.

ولكن الوصول إلى تحقيق هذا الحلم لا يمكنه أن يتم إلاّ إذا توفر عاملا الوعي الثوري والتنظيم ، فثورة الإنعتاق التي تفجرها جماهير الشغيلة شأنها شأن العمليات الحربية التي يقوم بها جيش يدبر لغزو مدينة ما.. فهو يستطلعها

أولاً ليجمع المعلومات التي تكون ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة له.. ثم يشرع بعد ذلك بالهجوم. أي أن إستيلاء جماهير الشغيلة على هدفها لا بد أن يتم بطريقة منظمة ومدروسة بدقة بعيداً عن الإرتجال والرعونة التي تسبب الفشل وتضر بالغرض الأساس الذي من أجله تجمع جماهير الشغيلة نفسها وتتعرض للمخاطر حتى تحققه.

أنواع الإنتاج الإشتراكي :

إن المجتمع السعيد الذي ينتج عن ثورة المنتجين هو مجتمع البشر الأحرار المنتجين الذي ينعدم فيه الإستغلال والظلم.. وتزدهر في ظله العدالة والمساواة بين الناس جميعاً.. وينال فيه الجميع حقوقهم.

وبذلك فإن نظامه الإقتصادي محدد علمياً في ثلاثة أنواع من النشاط الإقتصادي يكمل الواحد منها الآخرين وهي :

أولاً : الإنتاج الخاص وهو ما يزاوله الفرد بنفسه من أجل إشباع حاجاته، محققاً عن طريقه ملكيته الخاصة لمصدر رزقه دون أن يسخر أحداً إطلاقاً في هذا المجال.

ثانياً : الإنتاج الإشتراكي ويتمثل في النشاط الذي يبذله الشركاء في المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية مشتركة بينهم، حيث تتضافر عناصر الإنتاج لتحقيق الإنتاج، وبذا يكون الإنتاج مملوكاً بين عناصر الإنتاج الثلاثة مجتمعة شأن إجتماعها في عملية الإنتاج ذاتها.

ثالثاً : الخدمة العامة : وهي ما يقدمه عدد من الأفراد لمصلحة جميع أفراد المجتمع من خدمة ضرورية كالطب أو التعليم أو الإدارة العامة.. إلخ.. ويتضامن المجتمع كله في تقديم ما يكفل لهؤلاء الأفراد إشباع حاجاتهم ليتمكنوا من تقديم خدماتهم له.

إن جماهير الشغيلة بعد تفجيرها الثورة وتحقيقها النصر تتضاعف مسئوليتها، ويكبر واجبها لزيادة إستعدادها لمواجهة أعدائها، ومضاعفة يقظتها لتدافع عن مصالحها. إن معركة الشغيلة لا يمكن لها أن تنتهي بمجرد إنتصار ثورتها بل أنها تدخل معركة مفتوحة بمجرد لجوئها إلى الثورة ضد قوى

الإستغلال في المجتمع حتى نهاية هذه القوى بشكل جذري، وصار عليها منذئذ أن تحسم هذه المعركة فليس هناك أحد في الوجود يمكنه أن يدير هذه المعركة نيابة عنها، وصار عليها أيضاً أن تحدد مسارها وتعين حلفاءها وتعرف قوة أعدائها.. فهي قد دخلت حلبة صراع ستنتهي اللعبة فيها بسحق أحد المتصارعين وبقاء الآخر. إن الشغيلة لا يمكن لها أن تتنصل من مسئوليتها في خوض معركتها، كما لا يمكن لها أن تهادن أعداءها الذين يضعون المخططات لإجهاض ثورتها وإفشال انعتاقها وإعادتها إلى قيود الإستغلال والقهر من جديد.

وإذا قررت الشغيلة غير ذلك، فارتضت لنفسها الإستعباد والإستغلال ومص الدماء، فذلك قرارها وحدها، ولن تجد لنفسها نصيراً، غير أن تعيد حساباتها وتشحذ همتها لتدخل معركتها بجزم وجد، وإلاّ كتب عليها أن تظل في القيود دهراً لا يدرك مداه.

إن قضية تحرير الشغيلة هي قضية الإختيار بين أن يكون الفرد عبداً أو يكون حراً، ولا يمكن للعبودية أن تسقط إلاّ بسقوط مجتمع الإستغلال بقيمه وعلاقاته وقوانينه الظالمة عن طريق ثورة المنتجين.. أي ثورة المظلومين أنفسهم. ويظل ذلك إختياراً متروكاً للشغيلة نفسها بعد أن توضع أمامها كل الحقائق الجوهرية عن قضيتها التاريخية.



علم إقتصاد جديد

بين الإستغلال . . والأجرة

إن كل الأنماط الإقتصادية التي يجري تنفيذها وتطبيقها في العالم هي أنماط رأسمالية ، بداية من البيع والشراء وحتى الإنتاج والإستهلاك ، فالشركات والمؤسسات الإقتصادية والمرافق تتعامل كلها بطريقة رأسمالية ، على أساس من الربح والنقود ، وهي نفسها التي تشكل المناهج الإقتصادية في الكليات والمعاهد ، وبالتالي فإن الإقتصاديين والمحاسبين يطبقون الطرق التي تعلموها في دراستهم الرأسمالية ، مما يجعلنا بحاجة إلى إيجاد علم إقتصاد جديد كلياً يمكن عن طريقه حل المعضلات الجديدة التي تواجه المجتمع الجماهيري. كما يمكن عن طريقه تجاوز الدراسات الإقتصادية التقليدية وفتح آفاق جديدة هي آفاق عصر الجماهير وعالم الشركاء الأحرار، ليقام النظام الجماهيري وتبنى الإشتراكية القائمة على ردّ الإنتاج لأصحابه وإلغاء الأجرة والإيجار والإتجار.

إن علم إقتصاد جديداً هو أمر ضروري ليتمكن العالم معه من مواجهة المعضلات الإقتصادية الخطيرة التي يعانيها ، وليتمكن من إيجاد حلول لها.

وأولى هذه المعضلات الإقتصادية الخطيرة هي معضلة الإستغلال ، وثانيتها هي معضلة الأجرة. وخطورة هاتين المعضلتين تكمن في أنه حين يتم القضاء على إحداهما يتم الوقوع في براثن الأخرى.

ففي مجتمع رأسمالية الطبقة ، حيث أطلقت يد رب العمل كلياً لإستغلال المنتجين ، صار الإستغلال في ظل ذلك مطلقاً ، ذلك أن «المذهب الحر» — بحسب التعبير التقليدي — يوفر حرية للباحثين عن عمل ، ليختاروا العمل الذي يريدون ، في الوقت الذي لا تكون فيه الدولة ملزمة بإيجاد عمل لمن

يتعطلون عنه، ويوفر في ذات الوقت حرية لأرباب العمل ليستخدموا من يشاؤون. إن للعاملين مطلق الحرية في قبول العمل الذي يعني إستغلالهم أو رفضه فيصبحون عاطلين عن العمل.

ولأرباب العمل أيضاً مطلق الحرية في أن يعرضوا فرص عمل أو أن لا يعرضوها، وأن يقلبوا لها من يريدون. فهم يتعاملون مع العمال «كبضاعة في سوق العمل» لا أكثر ولا قل.

إن عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في سنة 1982م منهم 12 مليوناً في الولايات المتحدة لأمريكية وحدها هم حصيلة هذا الصراع المميت بين سلعة في السوق يعرض منها أضعاف ما يرغب أرباب العمل في استخدامه في ظل إنعدام أي دور لأية جهة ـــ كالدولة مثلاً ـــ في إيجاد عمل لمن لا يتوفر لهم في السوق، وبين مستغل يختار السلعة التي تناسبه، وبالطريقة التي يراها مربحة له دون أن تلزمه جهة ما ـــ كالدولة مثلاً ـــ بفرض قيود على إختياره، أو حتى بالتدخل لتعديل مفاهيمه عن العمل والعمال. إننا في غنى عن القول بأن حصيلة البطالة هي مزيد من الإستغلال ومن البطالة أيضاً، وهكذا فإن الإستغلال في «ظل المذهب الحر» يتصاعد دون حد.

أما في مجتمع رأسمالية الحكومة، فإن رغبة القضاء على الإستغلال وإنقاذ العمال من كارثة البطالة، أدت إلى رفض «المذهب الحر» وإعتماد نموذج بديل عنه، يتحدد في قيام الدولة بعبء تشغيل جميع القادرين على العمل، مع التدخل في طبيعة العمل ونظام الأجرة وبشكل كامل. وقد إستطاعت بعض المجتمعات التي إنتهجت هذا النظام الإقتصادي الرأسمالي القضاء على البطالة، وربط جميع الناس بأعمال محددة. وعند هذه النقطة بدأت المناظرة بين المجتمعين المذكورين، حيث يعيب النظام الأول على النظام الثاني تقييده الشغيلة بالأجرة فلا يكون الأجراء أحراراً في إختيار عملهم، ولا في إختيار مجال نشاطهم، ولا في مقدار الأجرة التي يحصلون عليها، حيث تشغل الدولة جميع الناس كأجراء لديها. ويحظر النشاط الحر كلياً. فلا يوجد تاجر حر، ولا مقاول حر، ولا عامل حر ليختار عمله أو مهنته.

كذلك يعاب على النظام الأول اعتماده الربح كغاية للنشاط الإقتصادي، فهو يدعي بعدم إمكان يجاد نظام إقتصادي بديل ينسجم مع الحضارة

المعاصرة دون أن يعتمد الربح كأساس للعملية الإنتاجية برمتها. ويستدل على ذلك بعدم قدرة النظام الثاني على إيجاد هذا البديل وتعامله وفق أطروحة الربح ذاتها، مما يرتب في نهاية المطاف الإقتناع منطقياً بتركز رأس المال في يد طبقة واحدة تسعى لمضاعفة أرباحها بزيادة سعر السلعة أو حجم المادة المستهلكة عن طريق إيجاد أسواق جديدة لتصريف إنتاجها، وتوفير المواد الخام بكل الطرق بما في ذلك عمليات الغزو المسلح بما يبرر حركة الإستعمار تلك التي انطلقت بكل قوتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أوروبا في إتجاه العالم الثالث. وإعتبرها الناس بعد ذلك سبباً أساسياً في إنحراف الحضارة المعاصرة، وفي المآسي التي تعانيها الإنسانية باعتبارها حركة معادية للإنسانية والحرية والتقدم بتوجهها للإغتصاب والإستغلال؟ حيث انحصرت نتيجتها في تفوق أوروبا وسيطرتها على بقية الشعوب ونجاحها في سرقة مقدراتها المادية وتشويه مقوماتها المعنوية القومية والدينية.

غير أن فشل نظام رأسمالية الحكومة في إيجاد علم اقتصاد بديل عن الإقتصاد الرأسمالي الإستغلالي المعتمد على الربح، ليس حجة علمية يمكن الركون إليها لتبرير إستمرار نظام الإستغلال. كما أن السعي الحثيث لتدمير نظام الإستغلال ليس مبرراً للوقوع في براثن هيمنة الحكومة لتحل محل أرباب العمل الرأسماليين، فيستمر بهيمنتها نظام الإستغلال المتمثل في الأجرة والإيجار والإتجار. وحتى يمكن الخروج من الإستغلال والأجرة معاً، بات منطقياً ضرورة إيجاد علم إقتصاد بديل ينجح في حل المشكلات الإقتصادية جذرياً، لينعتق الإنسان من كل القيود، فيصبح حراً ويصير بالتالي سعيداً.

إنه بنجاح النظرية العالمية الثالثة في القضاء على الإستغلال وعلى الأجرة معاً يهل على البشرية عصر جديد، ويخلق فيها عالم سعيد لإنسان حر سعيد، قضى على الإستغلال والأجرة ووصل إلى الفردوس المفقود الذي هو المجتمع الجماهيري.

موقف الدولة

في ظل «المذهب الحر» تمكن أرباب العمل من تسخير الدولة لحماية مصالحهم، وأناطوا بها مهمة سن القوانين ومهمة رعايتها، وحتى وضع

الخطط الخاصة بتكديس الثروات لديهم. إن عمليات الغزو والإستعمار والإستعمار الجديد بشركاته متعددة الجنسيات ليس إلّا تعبيراً عن الدور الذي لعبته الدولة تحت سيطرة الرأسماليين. فلا يكون ثمة مجال أمام هذا المذهب في الإنتقاد الذي وجهه له «المذهب الإشتراكي التقليدي» أو مذهب هيمنة الدولة الذي عبرنا عنه في «شروح الكتاب الأخضر» «مذهب رأسمالية الحكومة» فحين استغلت الدولة «المذهب الحر» كأداة حماية للإستغلال، وكشرطي يحرس مصالح الرسماليين لا يهمها المنتجون في شيء كثير أو قليل سواء حصلوا على عمل حقير أو طحنتهم البطالة، فإن المسافة التي تفصل المذهبين تكون قد قاربت على التلاشي بسبب التشابه الكبير الذي حققه المذهبان في مختلف إطارات الفكر في الحلول العلمية، وكذلك التطبيقات في شأن تدخل الدولة في الحالين، مرة لتحمي إستغلال أرباب العمل للعمال وفي المرة الأخرى لتنظيم فرص العمل. وفي هذه الأخيرة يتم تحويل الجميع إلى أجراء لدى الدولة، والجمعيات التعاونية التي هي المرحلة الثالثة في تطور مجتمع رأسمالية الحكومة، ستتحول إلى مزارع حكومية ملكاً للحكومة ويتحول الفلاحون فيها إلى أجراء لدى الدولة، وبالتالي يسجل هذا المجتمع عودة فعلية إلى زمن الإقطاع الجماعي.

فحين تنشيء الحكومة مزرعة جماعية لكل ألف شخص فإنها في واقع الأمر تنشيء إقطاعية منفصة بألف شخص. وهكذا فإن آلاف الإقطاعيات تنشأ بهذا الشكل وتحوى ملايين الأجراء الواقعين تحت هيمنة الإقطاعي الجديد الشديد والوطأة الذي هو الدولة.

وفي هذا الوضع نجد أن أصحاب المزارع التعاونية يبيعون إنتاجهم بالطريقة الرأسمالية للمستهلكين ليحصلوا على قدر عال من الأرباح. ويعترض المستهلكون على ذلك، فتحاول الحكومة التدخل للتوسط بين الجمعيات التعاونية والمستهلكين، الأمر الذي جعل الدولة تقع في منزلق لا يليق بها كدولة إشتراكة، حيث تجد نفسها دولة رأسمالية تقليدية، وهذا يعني أن المشكلة لم تحل بعد. فالصراع مستمر بين الحكومة الرأسمالية هذه، وبين الجمعيات التعاونية، بسبب تدخل الحكومة لدى الجمعيات لتخفيض أسعار المواد الزراعية للمستهلكين، والجمعيات ليست راضية عن هذا. كما أن

المستهلكين يضغطون على الحكومة أيضاً كي تتدخل للحد من غلاء منتجات الجمعيات التعاونية. وتتوسع رقعة الصراع بين المستهلك والمنتج وأصحاب الجمعيات التعاونية كل على حدة. ثم إن الدولة تحاسب الجمعيات التعاونية وتنال منها الضرائب وتتأكد ما إذا كانت هذه الجمعيات ناجحة أم لا، وهي تحاسبها بمقاييس رأسمالية عن طريق السؤال عن الدخل والأرباح التي تم جمعها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة سعر السلعة دون زيادة في عدد وحداتها.

المحاسبة

السلعة هي وحدة إشباع الحاجة، وبتسويقها يتمكن المذهبان المذكوران من الحصول على أرباح عن طريق مضاعفة سعرها، فأصبع الطباشير مثلاً إذا كلف صاحب المصنع عشرة دراهم فإنه يبيعه بعشرين درهماً، فيعد والحالة هذه رابحاً بمنطق المحاسبة الرأسمالية التي تحصي سعر التكلفة منفصلاً عن الدخل الذي يجب أن يزيد في هذه الحالة قدر ما يسمونه ربحاً. إن دخله فقط هو الذي زاد أما السلعة فإنها باقية بقدرها نفسه دون أي زيادة.

هذا هو المقياس الرأسمالي في حساب الأرباح، وليس هناك أدنى إهتمام بزيادة السلعة، وحين يريد صاحب مصنع الطباشير أن يبالغ في أرباحه فليس أمامه إلا أن يبيع أصبع طباشيره ذاك بثلاثين درهماً ليتضاعف ربحه مرة أخرى. وتقدم التقارير في هذه الحالة باعتبار أن المصنع ناجح وأن إقتصاد الدولة رابح ومزدهر وفقاً للمحاسبة الرأسمالية.. ولكن، هل هذا المقياس المحاسبي صحيح؟

حين نضاعف سعر أصبع الطباشير، من أين تأتي الفروق التي نعتبرها ربحاً للمصنع؟

إنها تأتي من المستهلكين الذين إشتروا الطباشير. وكذلك الفروق في جميع السلع التي نعتبرها مربحة يدفعها المستهلكون، فهم يتحملون وزر رفع الأسعار وهم الذين يتضررون من وجود أرباح على أي سلعة في المجتمع. وحين يتضرر جميع المستهلكين وتصبح حياتهم صعبة لا تطاق بفعل غلاء السلع وارتفاع

أسعارها ، فهل نعتبر إقتصاد هذه الدولة مزدهراً؟ !

في الواقع ، إن إقتصاد هذه الدولة يعاني أزمة فعلية ، حيث إنه بازدياد الأسعار تتكدس أموال المستهلكين في جيوب الرأسماليين أفراداً كانوا أم حكومات ، وبالتالي تقل مقدرتهم في الحصول على حاجاتهم . فلو أراد مستهلك الحصول على أصبع الطباشير كان عليه في السابق أن يدفع مقابله عشرة دراهم لكنه لن يحصل عليه في ظل إرتفاع الأسعار — بقصد جمع أكبر قدر من الأرباح — إلّا إذا دفع ثلاثين درهماً — فماذا يعني ذلك؟

إنه التضخم . فعندما تقل القوة الشرائية للعملة ، يحتاج المستهلكون إلى مقادير مضاعفة من وحدات العملة للحصول على حاجاتهم ، فتضطر المصارف المركزية إلى طبع نقود كثيرة لإستعمالها في أيدي المستهلكين ، وهكذا يكون المتداول من العملة كثيراً ، يكون مردوده من السلع قليلاً . فإذا كان راتب شخص ما مائة دينار في وضعه العادي ، فهو مضطر لأن يصبح راتبه ثلاثمائة دينار ليفي بحاجته في ظل التضخم .

وبالتالي ، فإن الزيادة في الرواتب هي علاج تلفيقي لمشكل مستعص آخر هو فقدان العملة لقيمتها من ناحية ، وزيادة أرباح الرأسمالية من ناحية أخرى ، بما يصبح معه المستهلكون مجرد حمالين لحزم الأوراق النقدية التي يقبضونها كمرتبات ، ويحملونها إلى خزائن الرأسماليين في أسواق السلع الإستهلاكية . ولو أن المستهلكين كانوا يدركون السر في زيادة رواتبهم لما قبلوا بهذه الزيادة ، ولسعوا إلى حل جذري غير هذا الحل التلفيقي .

إن الإقتصاد المزدهر هو أن ينجح المصنع في زيادة عدد وحدات السلعة ، فبدلاً من أصبع طباشير واحد ، ينتج ثلاث أصابع ، فيتوفر للمستهلكين حاجتهم من السلعة ، ويزداد دخل المصنع بمقدار الزيادة في الإنتاج . إن علم الإقتصاد الجديد يجب أن يقام على هذا الأساس ، ليلغي بعد ذلك علم الإقتصاد الرأسمالي المتخلف ، المعتمد على زيادة الربح الذي يطبقه المجتمع الصناعي ، ويفرضه على العالم في شكل معاملات يومية ومناهج دراسية ، دون أن يمنح الشعوب جماهير الكادحين فرصة تمحيصه وإيجاد بديل عنه .

إقتصاد جديد

إن الضرر الذي يلحقه علم الإقتصاد التقليدي والنظام الإقتصادي المطبق في العالم الصناعي بالحضارة يتضح أثره الكبير في تفتت الجماعات البشرية، وإنهيارها، وتدمير كياناتها القومية والدينية. وإذا كانت إرادتنا تتمحور حول إيجاد مجتمع حر وسعيد، فإن تخلصنا من الإستغلال ومن الأجرة، هو أول الطريق لبناء علم إقتصاد جديد.

ففي ليبيا، لكي يقوم المثل الجماهيري للمجتمع الحر السعيد كانت هناك ضرورة ملحة — لا يمكن الإستهانة بها — هي كيف نحول دون سرقة أموال المستهلكين من قبل المستغلين الذين يسعون علناً إلى السرقة وتكديس «الأرباح».. إن ألفاً وأربعمائة مليون دينار كل سنة على سبيل المثال، كان السماسرة والسراق يعتبرونها أرباحاً، وهي في الواقع مرتبات الذين يؤدون خدمة عامة في المجتمع، وكان عليهم أن يدفعوها مقابل حصولهم على حاجاتهم المعاشية الأساس. تلك الحاجات التي احتكرها بعض النصابين من التجار والسماسرة وحالوا بينهم وبينها، فارضين إتاوة مالية عليها بحجة البحث عن الربح.. الأمر الذي يعد حصول المحتاجين على حاجاتهم في ظله مستحيلاً دون حدوث عملية الإستغلال والسرقة لهم. وليس من سبيل للحيلولة دون وقوع عمليات الإستغلال والسرقة تلك إلاّ بالغاء علم الإقتصاد التقليدي ونظام المحاسبة التابع له.

ومعنى ذلك هو إلغاء كافة النشاطات الإقتصادية الخاصة غير الإنتاجية باعتبارها مصدر ذلك الإستغلال. فالسمسرة الحرة والمقاولات والتجارة الخاصة وما يماثلها من نشاطات إقتصادية غير إنتاجية تعد مرفوضة بشكل قاطع لضررها البالغ بالمستهلكين وأثرها السلبي على السلعة، وبالتالي تأثيرها في إنهيار الإنتاج وحدوث التضخم.

إن التجارة الخاصة هي نشاط إستهلاكي غير إنتاجي. والتاجر ينصب اهتمامه على جلب البضائع ليعرضها بأسعار مضاعفة، ولا يوجد أي مبرر لذلك. فالشعب أقدر على توفير البضائع ليستخدمها بسعر التكلفة دون أية زيادة في أسعارها.

وإذ يبيح النظام الرأسمالي التجارة الحرة التي لا يمكن تقييدها بسبب سعي أصحابها إلى زيادة أرباحهم.. يكون قد أباح نشاطاً إستغلالياً. وخلق ضغوطاً قاهرة على إنسان آخر مادياً ومعنوياً وهو المستهلك الذي تم إفقاره، وإلغاء حريته. إن ذلك لا يتلاءم قطعاً مع المنطق الديمقراطي، بل هو لا يتلاءم حتى مع الديمقراطيا التقليدية الزائفة، لأنه يمنح الحرية لفرد واحد ليقهر الأغلبية ويسلبها حريتها. لكنهم يقولون بأنه حر وليس بأجير.. وهذا يكفي لإستمراره كمستغل.

والحلاقة التي هي مهنة تافهة جداً، يعيش مزاولها على ما يتقاضاه مقابل حلاقته لشعر الآخرين. هو حر في الواقع لأنه ليس أجيراً، ويستطيع أن يعمل أو يرفض العمل، غير أنه فرد غير منتج.. فحالقو الشعر يشكلون مهنة إستهلاكية غير منتجة تعيش بشكل طفيلي على حساب الاخرين.

إن فئة من الكسالى والتنابلة تضاف إلى رصيد التخلف بالقبول بمثل هذه المهنة. وليس أمام المجتمع الإشتراكي ليتمكن من تحقيق التقدم إلّا القضاء على جميع الفئات الإستهلاكية غر المنتجة. لأن بقاءها سيدفع بأعداد كبيرة من الناس إلى مزاولتها لبساطتها وسرعة مردودها وكثرة أرباحها، فينحط المجتمع وينهار إقتصاده بتكالب كثير من الناس على مزاولة نشاطات إقتصادية سلبية كهذه تضر بمصلحة المجتمع.

إستغلال.. أو أجرة

إن رفض النشاطات الخاصة غير الإنتاجية والغاءها، لا يعني على الإطلاق أن يتحرر المنتجون إذا ما استبدل نظام الإستغلال المعروف «بالمذهب الحر» بنظام الأجرة وملكية الحكومة المعروف «بمذهب ملكية الدولة».

فحيث تصبح المصانع والمزارع الجماعية وجميع الحرف والمهن ملكاً للدولة وباشرافها.. ويكون جميع المنتجين في هذه المواقع الإنتاجية مجرد أجراء لديها تتسلم منهم الإنتاج وتسلمهم مقابله أجرة، فإن المجتمع في هذه الحالة يكون قد وقع في المحظور الذي هو «الأجرة» بعد أن حاول التخلص من الإستغلال.

والأجراء ليسوا سعداء، لأنهم ليسوا أحراراً. فهم غير مطمئنين على

مستقبلهم المربوط بأجرة يتحكم فيها غيرهم. ويكون من يتحكم في أجرتهم سيداً لهم، ويكونون عبيداً له. ولا شك أن كفاح الأجراء سيستمر دون توقف حتى تتحقق حريتهم، أو يستشهدوا من أجلها. فلا بد أن يتحرر الإنسان فوق الأرض لكي يكون سعيداً، وإلاّ فليس هناك داع لأن يعيش. وتظل المسافة التي تفصل الأجراء عن الحرية أو الإستشهاد هي كلها زمن العبودية. وهو زمن مرفوض تنظم الجماهير صفوفها من أجل تدميره بالثورة الشعبية. فإما أن تنتصر الحرية وإما أن ينتصر الإستشهاد.. فليست الثورة بمفاهيمها السياسية والإقتصادية والإجتماعية سوى الخلاص من وضع العبودية. وحين يثور المطحونون بالعبودية، فإنهم يحققون خلاصهم النهائي بالنصر أو الإستشهاد.

إن الإنتقال من رأسمالية الطبقة إلى رأسمالية الحكومة. هو انتقال من عبودية الإستغلال إلى عبودية الأجرة. إنها وجهان لعملة واحدة تنقلب عن أحد وجهيها إلى الوجه الآخر دون أن تتبدل حقيقتها ودون أن يتغير جوهرها.

ويعاني المستغلون والأجراء في ظل الوضعين معاً ظروفاً قاسية ومأسوية، ليس إلى تحقيق سعادتهم في ظلها من سبيل لأنهم يفقدون حريتهم، وتسلط أدوات قهرية ودكتاتورية عليهم، صاروا عبيداً حقيقيين، رهنوا حياتهم مقابل أجرة لأرباب عملهم أفراداً كانوا أو مؤسسات، الأمر الذي يجعل انعتاقهم مستحيلاً دون الخروج على الوضعين معاً وتجاوزهما عملياً وتطبيقياً. والعلاقة الجدلية القائمة بين المذهبين وتناقضها مع مصلحة المنتجين أدت جدلياً — أيضاً — إلى إيجاد حل لهذه المعضلة يتمثل في النظرية العالمية الثالثة التي خلصت المنتجين من النطاق المضروب حولهم بتأرجحهم بين الإستغلال والأجرة فاجتازوا هذه العقبة نهائياً، بإلغاء الإستغلال وإلغاء الأجرة كليهما بحتمية تحقيقهم لمجتمع الشركاء.

شركاء لا أجراء

إن تدمير الإستغلال كان محفوفاً دوماً بالخوف من الوقوع في المحظور الخطير الآخر وهو الأجرة. فحين قامت ثورة المنتجين في ليبيا. سيطر المنتجون

على المنشآت الإنتاجية من الناحية الإدارية عن طريق مؤتمراتهم الشعبية الإنتاجية ولجانهم الشعبية الإدارية التي كانت قبل ذلك تحت سيطرة ملاكها من الرأسماليين أو تحت سيطرة الدولة.

غير أن المنتجين الذين سيطروا على هذه المنشآت، إستمروا يتقاضون أجرة على إنتاجهم، كما كانوا يفعلون من قبل دون أن يطرأ أي تغيير على وضعهم كأجراء. وقد تحجج المنتجون الذين لا يملكون وعياً علمياً، بأن أجرهم أكبر من المقدار الذي سيعود عليهم من إنتاجهم فيما لو طبقوا نظام المشاركة في الإنتاج. في حين تعلل البيروقراطيون، ليحولوا دون تطبيق نظام المشاركة هذا بأن عائد الإنتاج في ظل المشاركة سيكون صفراً، بسبب إنعدام الربح بشكل نهائي. وبهذا يكون الإقتصاد فاشلاً وخاسراً بمنظور علم الإقتصاد الرأسمالي الرجعي. غير أن علم الإقتصاد الإشتراكي، الذي يعتمد إشباع الحاجات كغاية لجميع أنواع النشاط الإقتصادي. يعتبر حرية العمال هي الأساس الذي تقاس به مصلحتهم، ولا يعير إهتماماً لمقدار الكسب المادي الذي يحققونه في ظله، كنظام ظالم وقاهر يطحن العمال بقيوده الثقيلة، ويظل تحريرهم من قبضته هدفاً مقاساً دونه الموت. على أن جهد المنتجين هو الذي يحدد وحده مقدار الإشباع الممكن لحاجاتهم. بمعنى أنه حين يكون على المنتجين إشباع حاجاتهم بشكل كامل ومثالي، فإنهم يزيدون إنتاجهم ويضاعفونه ليتمكنوا من ذلك بحيث لا يمكن إشباع الحاجات في ظل التقاعس أو في ظل عدم الإنتاج.

كما أن علم الإقتصاد الإشتراكي يعتبر وجود الربح في حد ذاته عملاً شائناً وسرقة واضحة، ويرى النتيجة الصفر التي ينتقدها البروقراطيون بناء على رؤيتهم الإقتصادية الرجعية المستخلصة من النظريات الإقتصادية التقليدية هي النتيجة الصحيحة الوحيدة لتطبيق إقتصاد إشتراكي علمي يعود فيه الإنتاج لأيدي أصحابه، ليشبعوا عن طريقه حاجاتهم الماسة دون حاجة إلى أي نوع من الزيادة الخاطئة فوق سعر التكلفة، لتعتبر بعد ذلك ربحاً.

وعلى هذا الأساس فإن «النتيجة الصفرية» هذه التي تنتهي إليها العملية المحاسبية في ظل النظام الإقتصادي الإشتراكي العلمي الجديد، لا تسمح إطلاقاً بوجود تراكم أو تركز في رؤوس الأموال، كما أنها تستهجن وترفض

السعي الحثيث الذي تواصله الشركات الإحتكارية والمتجاوزة للجنسيات، والذي تمارسه الدول الرأسمالية لزيادة أرباحها برفع أسعار المواد المصنعة، وباحتكار المواد الخام وإحتكار التقنية، وباحتلال مصادر الطاقة، وبالهيمنة على الشعوب الصغيرة والفقيرة والمتخلفة، وينشر القواعد العسكرية لغرض الهيمنة السياسية والإقتصادية ووضع الأمم في دوامة الصراع البربري الذي لا يهدأ، والوصول بالعالم إلى الإنهيار الكامل، وتدمير الحضارة الإنسانية وإفناء الحياة على الأرض. كل ذلك من أجل السيطرة على السلعة وعلى أسواقها ليتمكن الإمبرياليون من زيادة الأسعار، وحرمان أصحاب الثروات الأصليين من إشباع حاجاتهم المادية، وفرض التخلف، جهلاً وفقراً ومرضاً، على جميع الشعوب.

إن الإقتصاد الرجعي الذي يبيح الربح هو الذي أوصل العالم المعاصر إلى مرحلة الإمبريالية ومرحلة الإحتكار الشامل، التي ينهار بسببها العالم المعاصر كله، ويخضع من جرائها إلى مخاض عسير. قد يؤدي به إلى الهلاك الشامل إذا لم يتداركه المنتجون في العالم بتفجير ثورتهم، وفرض نظام المشاركة في جميع المؤسسات الإنتاجية، وأن يجعلوا من «إشباع الحاجات» غاية وحيدة لجميع أنواع النشاط الإقتصادي، لينتهي إلى الأبد كل نشاط إقتصادي يهدف إلى الإستغلال.

إن ثورة المنتجين ليست مجرد شعار، إن هدفها هو تخليص المنتجين من الإستغلال ومن الأجرة. وهذا ما سيفجر الثورة الشعبية في العالم كله ليتخلص الناس من الإستغلال والأجرة، فيصبحوا أحراراً وسعداء.. بعد أن يكونوا شركاء في الإنتاج.

إن الثورة الشعبية هي ثورة الجماهير الكادحة، من أجل حريتها وتمتعها بإنتاجها. وستدافع هذه الجماهير عن ثورتها دون أن تكون في حاجة إلى أجهزة تقليدية للدفاع عنها.. كالشرطة والمباحث والجيش وغيرها. فالجماهير بدفاعها عن ثورتها، إنما تدافع عن نفسها، فليس ثمة نظام قاهر، ولا طبقة مستغلة ولا فرد يتعالى على الجماهير.. بل إن الجماهير قد أصبحت حرة، ملزمة بالدفاع عن الحرية والحفاظ عليها بشرط أن تكون حرية حقيقية تعيها جماهير الشغيلة وعياً عقائدياً. ويظل تأجيج وعي الشغيلة إلى القدر الذي يكونون فيه قادرين

على إدراك الأوضاع النقيضة للحرية من نماذج إستغلال مختلفة ونماذج أجرة، وليكون في إمكانهم الدفاع عن ثورتهم وتجذيرها علمياً وتطبيقياً، هو أساس إنتصار الشغيلة في ثورتها، وأساس تحررها أيضاً.

الفلاحون

في علم الإقتصاد الإشتراكي الجديد، يمكن للفلاح في المزرعة أن يملك إنتاج مزرعته، وأن يتصرف فيه بالطريقة التي تتناسب مع مصلحته، شرط ألّا يكون قد إستأجر غيره للعمل في المزرعة. وبشرط ألّا يغفل حقوق الآخرين الذين لهم علاقة إقتصادية به من المحتاجين لإنتاجه في إشباع حاجاتهم. وتظل ملكية الفلاح لمزرعته ملكية انتفاع قادرة على التصرف بها بالشكل المناسب له، دون أن يملك أحد الأرض ملكية رقبة.

إن الأرض ملك أفراد لمجتمع، ويملكها المنتفع للإنتفاع بها، فإذا تخلى عن ذلك سقطت حقوقه فيها. ويصبح باستطاعة آخر أن يحوزها للإنتفاع بها. فالفلاح الذي يحوز مزرعة دون أن يستأجره أحد أو يستأجر هو أحداً آخر، يظل حراً في الإنتفاع بها، حتى يتخلى عنها بسبب تغيير نوع نشاطه مثلاً، أو بسبب عدم قدرته، أو بسبب عدم حاجته، فيسقط تلقائياً حقه فيها، وتؤول لغيره لينتفع بها.

إن الفلاحة مهنة حرة، فإذا ما تناقضت مع مصلحة المجتمع الإشتراكي فإن من حق هذا المجتمع أن يعالجها بالشكل الذي يراه مناسباً له.

لقد وجدنا أن التجارة حرة وكذلك الحلاقة، غير أنها مهن إستغلالية وغير إنتاجية. كذلك فإن السمسرة والمقاولات مهن حرة هي الأخرى، غير أن المجتمع الإشتراكي يرفضها بإعتبارها مهناً إستغلالية وغير إنتاجية. وعلى هذه القاعدة، فإن أية مهنة سوء الفلاحة أو غيرها، يتضح أنها إستغلالية وغير إنتاجية، فإن المجتمع الإشتراكي ينتزعها من أيدي أصحابها، ويحولها إلى نشاط إشتراكي إنتاجي للمجتمع دون أن يحول أصحاب هذه المهنة إلى أجراء لدى الدولة، لأن ذلك يعني أننا وقعنا في مشكلة جديدة، هي الأجرة. وبرغم أن الفلاح منتج ويختلف عن التاجر وعن المقاول والسمسار

والحلاق، الذين لا ينتجون شيئاً، إلاّ أنه حين يزرع كيساً من الشعير وينتج عشرة أكياس، فهو يستهلك خمسة منها، ويبيع بعد ذلك الخمسة الأكياس الأخرى. وعملية البيع هذه تعيد التجارة إلينا كرة أخرى. ونقع في الإستغلال مجدداً بسعي الفلاح إلى إستغلال المستهلكين بزيادة أسعار السلع الزراعية من أجل الحصول على أكبر قدر من الربح. وفي هذه الحالة لم يخرج الوضع عن المحظور الأول الذي هو الإستغلال.

بين المجانية والمقابل

إن المجانية قضية هامة وخطيرة، كما أنها ليست مفهومة في ذات الوقت، بسبب توجه النظم الإصلاحية ذات الحلول التلفيقية إلى نهج المجانية هذه، في كثير من مجالات الخدمات، كالتعليم والعلاج والمواصلات والكهرباء والمياه وغيرها.

وهي قد إنتهجت هذه السياسة الإصلاحية التلفيفية بسبب عدم تمكنها من إيجاد حل جذري للمشكلات الإجتماعية. ويوضح إتجاهها هذا مدى التخبط والإرتباك والتذبذب وضبابية الرؤية التي تعانيها هذه الأنظمة القاصرة فكرياً وعملياً، فتعالج قصورها وإنحطاطها بدغدغة نوازع الإستهلاك لدى الأفراد في محاولة للحفاظ على البقاء في السلطة.

إذ ليس هناك ما يبرر المجانية إطلاقاً، مادام كل فرد يأخذ عائد عمله دون أن يبقى منه شيئاً في الخزينة العامة للمجتمع. ولو كانت الضروريات هي التي يجب أن تكون مجانية، فإن الأكل واللباس مثلاً أكثر ضرورة من كل تلك الأشياء التي يطالب بعض الناس بمجانيتها، وبرغم ذلك فإننا لا نجد من يتجرأ ليطالب بمجانية الأكل واللباس.. وغير ذلك من الضروريات الأولية.

غير أن سياسة المجانية هذه، ليست سوى عملية ترميم رأسمالية يقوم بها نظام إصلاحي تلفيقي بقصد الإستغلال، وبسبب العجز في مواجهة المشكلات الحيوية للمجتمع، وعدم إيجاد حلول جذرية صحيحة لها، وعدم

القدرة على إقناع الناس باسياسة المختلفة التي تنتهجها هذه الأنظمة على مختلف الأصعدة.

وعند هذه النقطة جاءت المجانية كممارسة للخداع والغش، لتمرير السياسات الفاسدة، وإلاّ فهل يستطيع أحد أن يجيبنا، لماذا المجانية؟

لماذا المجانية والجميع يعملون ويتقاضون رواتبهم؟ من أجل ماذا يتقاضون هذه الرواتب؟

أليس من أجل إشباع حاجاتهم!

عندما يعمل هؤلاء الناس ويأخذون مقابل عملهم، ماذا يبقى في يد المجتمع أو في يد أي أحد آخر ليقدم الخدمات لجميع الأفراد مجاناً؟!

من هو الذي سيتصدق على جميع الناس، ومن أين له، وقد نال الناس أموالهم، دون أن يتركوا منه شيئاً؟!

من هو الذي سيقدم الخدمات مجاناً وقد نال كل فرد إنتاجه دون أن يبقى منه شيئاً. إنه حين يطلب أحد الناس خدمة مجانية فإنها ليست كذلك بالنسبة للمجتمع بل هي ثمنها.

وحيث لم يبق في يد المجتمع أي قدر من المال فكيف يمكنه أن يقدم خدمة دون مقابل؟!

وحيث لم يبق في يد لمجتمع أي قدر من المال فكيف يمكنه أن يقدم خدمة دون مقابل؟!

إن المجانية تتحقق في حالة واحدة، وهي عندما يعمل الجميع ويتنازلون عن إنتاجهم لصالح المجتمع، عندئذ تكون خزانة المجتمع قادرة على تقديم جميع الخدمات دون مقابل.

إن المجتمع الإشتراكي لا يمكنه أن يؤاخي بين المجانية والمقابل، فإما أن يتنازل المنتجون عن المقابل الذي يتقاضونه وإما يتحملوا ثمن الخدمات التي يتلقونها من هذا المقابل الذي يأخذونه على شكل راتب.

فالمجتمع الإشتراكي الجديد مبني على قواعد علمية وقوانين ثابتة لا يمكن تجاوزها، وإلاّ إنهار البناء كاملاً بل أننا لن نكون قادرين على فهم بنية هذا المجتمع، وتحليل فكرته ما لم نلم بهذه القوانين، إلماماً تاماً، فكأي مسألة جبرية أو هندسية يلزم لها ستخدام قانون محدد للتمكن من معرفة نتيجتها،

كذلك يلزم الإلمام بقانون المجتمع الجماهيري، وقواعده العلمية التي نتج عنها. وتلك التي ترتبت على وجوده، من أجل مواجهة المعضلات العلمية التي تحتاج إلى تقديم حل لها، وتقتضي معالجة خاصة في ضوء ذلك بحيث يستقيم وضعها مع البنية الهيكلية للمجتمع الجماهيري.

إن المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية التنفيذية، واللجان الثورية ذات المهمة التحريضية والترشيدية ليست منفصلة عن تدمير المجتمع التقليدي السابق على الدولة الجماهيرية. كما أنها لا يمكن أن تنبثق عن نظام ليس جماهيرياً، ومثلها في ذلك مثل مسألة المجانية والمقابل لا يمكنهما أن يلتقيا معاً في ظل الإشتراكية. ولعل بعض الذين لم يستوعبوا قوانين المجتمع الجماهيري سيفاجأون إذا ألغي المجتمع الجماهيري مجانية التعليم مثلاً، وسيعتبرون ذلك — في وسط إستغفال شديد — نكسة حقيقية وردّة كبيرة في إطار التعليم ورعاية الدولة له، ربما لأنهم سيرون في ذلك توجهاً رأسمالياً مناقضاً للإشتراكية بمفهومها التقليدي الإصلاحي. فيتخذ مثل هؤلاء مواقف عاطفية خاطئة، مناقضة للعلم الإشتراكي وفقاً للمجتمع الجماهيري ومناقضة لنظام الشركاء الأحرار المسؤولين بأنفسهم عن إشباع حاجتهم.

إن إستيعاب القوانين التي قام عليها المجتمع الجماهيري سيجعل أي ثوري يتساءل بإلحاح من أين جاءت المجانية؟ فحين يكون المجتمع إشتراكياً جماهيرياً فلا وجود للمجانية. لأن المجانية من طبيعة النظام الرأسمالي، وهي برنامج مخدر من برامج الأنظمة الإصلاحية ذات الحلول التلفيقية.

إن الدليل على التلفيق الواضح فيها أنها تقدم بالمجان أشياء تافهة وأخرى هامة نسبياً، غير أنها لا تقدم مجاناً ما هو أهم من كل الأشياء إذ إن الضروريات الأساس للإنسان ليست مجانية.

فالطعام والسكن واللباس والمركوب، تلك التي لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونها، يطلب من محتاجيها تسديد أثمانها مضاعفة في بعض الأحيان خاصة حين يتحكم فيها الإستغلاليون من السماسرة والتجار والمقاولين.

وحين تكون المجانية مفيدة ونافعة، يجب أن تكون شاملة أو تحوى على الأقل الضروريات الملحة للإنسان. وعندها يجب التنازل عن المقابل، ليتمكن المجتمع من تعميم المجانية.

وبهذا نصل إلى الأطروحة التي أكدناها مراراً وهي ضرورة التخلص من الأجرة. ولابد إذن — ترتيباً على ذلك — من التخلص من المرتب لكي نصبح أحراراً ، فحين ننتج مجاناً ، لا نكون بحاجة إلى رواتب ما دامت حاجاتنا متوفرة مجاناً.

أما إذا كنا نتقاضى رواتبنا ، فليس أمامنا إلاّ أن نسدد ثمن الدواء والتعليم وتذكرة الحافلة وقائمة الهاتف ومستحقات الكهرباء والمياه وكل مستلزماتنا. إذ أن المال لا يأتي من مصدر سحري ، وليست ميزانية المجتمع إلاّ إنتاج أفراده فقط. إن النجاح في هذا الأمر يعني أن إنساناً جديداً قد بنى نفسه وفق أسس المجتمع الجماهيري الجديد.

عالم جديد

إن عصر الرقيق لا يمكن أن يكون قد إنتهى ما دمنا نرى حتى يومنا هذا عشرات الملايين من الأجراء الذين يسحقهم أرباب العمل ، النائبون عن الإقطاع. إن العبيد الذين عانون ظلم أسيادهم ، ويخضعون في ضروريات حياتهم لغيرهم ، ليسوا إلاّ طبقة واحدة مستمرة البقاء لم يتغير فيها إلاّ إسمها ليصبح في عصرنا «العمال الأجراء». حتى إذا قضي ذات يوم على الأجرة وتحرر العمال من جورها ، أمكن يومئذ القول بأن هذه الطبقة قد إنتهت.

بعد كل ما قدمناه ، يحق لنا أن نتساءل بجدية إلى أين تقودنا الأطروحات العلمية في الكتاب الأخضر

إذ بني هيكل المجتمع الإنساني وفق النظرية الجماهيرية وتكيفت النشاطات الإقتصادية بمقتضى ذلك ، بحيث أصبحت كل النشاطات الإقتصادية من أجل إشباع الحاجات ، وقام أفراد المجتمع الجماهيري بنشاطات إقتصادية أشبعت حاجاتهم.. فأي لون تكون علاقات الأفراد ببعضهم في ظل هذا المجتمع ؟

كيف تشكل المثل والقيم الإجتماعية وكيف تتم مراعاتها؟ !

كيف يكون نظام الأسرة ونظام التعليم وقضية الدين؟

إن ذلك كله سيكون جديداً بلا شك وتكون صعوبته في أنه جديد ،

ويختلف جذرياً وكلياً عما يسود الآن حياة البشر المعاصرين.

إن المجتمع الجديد.. سيكون صورة جديدة لا عهد للإنسان بها. ولقد حدثنا التاريخ عن الماضي وعن المجتمع البدائي بالتحديد، حيث كانت الأسرة تحرث الأرض وتزرعها، وتربي فيها الحيوانات لتستخدم أصوافها وشعرها وجلودها، وتحقق من خلال ذلك إكتفاءها الذاتي. إن كل أسرة آنئذ كانت تنتج طعامها وملابسها وبيوتها ذاتياً، بل تجد في يدها ما تتفضل به من الفائض على الضعفاء وعابري السبيل وغير ذلك مما تجب مراعاته وفق مفاهيم ذلك المجتمع البدائي.

وإذا تجاوز البشر ذلك المجتمع البدائي، وتكون مجتمعنا المعاصر على أنقاضه، فإن حياتنا ستكون لها صورة مختلفة فيما لو نجح مجتمع عصري في القيام بنشاطات إقتصادية يتماثل غرضها مع المجتمع البدائي في أغراضه الإقتصادية. فكيف يكون شكل مجتمع عصري تكتفي فيه الأسرة ذاتياً؟

هل يحتاج بلدية ودولة؟ وأن تكون لهذه الدولة حدود مفتوحة أو مغلقة؟

وكيف يكون شكل هذا المجتمع إذا كانت بقية العالم ما زالت في وضعها التقليدي من حكومات وجيوش وصراع على مصادر الطاقة؟ بل لنقل أي مصير للعالم، إذا لم يتجه نحو تحقيق النظام الجماهيري، أي مصير ينتظر الإنسان؟!

إن مفكري الإنسانية ملزمون بإيجاد إجابات لكل معضلة من هذه المعضلات، وتحويل إسهاماتهم إلى منهج علمي يتلقاه مثقفونا بدل تلك الترهات التي أودت بحياة الإنسان إلى الجحيم.. إن هذا هو الأمل الوحيد.

ثروة المجتمع ، كيف توزع؟

المقدمــة :

تعتبر ثورة المجتمع ملكاً لكل أفراده ، ويحق لكل فرد أن يستغل هذه الثروة للإنتفاع بها في حدود جهده الخاص دون إستخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته.

إن نصيب كل فرد من هذه الثروة وحقه فيها يتساوى مع نصيب غيره من أفراد المجتمع ، كما أن نصيب الفرد يزداد وينقص بزيادة أو نقصان حجم هذه الثروة. وهذه هي القاعدة العامة التي ينبغي أن تحكم توزيع الثروة بين أفراد المجتمع مهما كان نوعهم ، ومهما كانت طبيعة تخصصاتهم ، يستوي في ذلك الجاهل والمتعلم ، فلا يزيد نصيب كل فرد ولا ينقص إلاّ بزيادة أو نقصان حجم هذه الثروة ، ولا يوجد أي مبرر منطقي يمكن أن نستند إليه في إستثناء أي فرد من الخضوع لهذه القاعدة.

فإذا كانت إمكانات المجتمع من الأسمنت والحديد والطين والماء تكفي لبناء ستة عشر ألف نسمة. فإن القسمة العادلة تحدد نصيب الرد من هذه الإمكانات بمنزل واحد. فإذا حدث أن وجدنا أحد الأفراد قد أخذ منزلين من هذه المنازل ، فإن ذلك يعني أن فرداً من أفراد المجتمع قد بقي بدون منزل ، وسواء حدث هذا نتيجة لتراخي وكسل هذا الفرد أو نتيجة لنشاط الفرد الآخر ، فإن ذلك لا يعد مبرراً مقبولاً لهذا الوضع. إذ لا يجوز لأي فرد أن يأخذ من إمكانات المجتمع نصيباً أكبر من نصيب غيره.. ولا يحق بالإضافة إلى ذلك ، لأي فرد أن يقوم بنشاط إقتصادي بغرض الإستحواذ على كمية من ثروة المجتمع أكثر من القدر الكافي لإشباع حاجاته. فإذا كان المنزل

الواحد كافياً لإشباع الحاجة فإن ذلك يعني أن استحواذ إنسان ما على منزلين يعتبر تعدياً على حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع.

وإذا كانت القاعدة التي يؤسس عليها نظام المجتمع ونشاطه الإقتصادي، تسمح بالإختلال في عملية لتوزيع. فإن هذه القاعدة تعتبر فاسدة ظالمة، كما أن التشريع الذي يستند إليها يعتبر باطلاً يجب إلغاؤه لأنه يعطي شرعية لعمل باطل من أساسه.

الثورة والقواعد الظالمة

إن الثورة تقتضي إكتشاف القواعد الظالمة التي تحكم حياة المجتمع، وتدميرها وبناء قواعد سليمة عادلة يتحرك المجتمع على أساسها.

إن مهمة الثورة إذن، هي تدمير القاعدة الفاسدة التي تسمح بأن يتعدى إنسان ما على نصيب غيره من ثروة المجتمع، وإستبدالها بقاعدة سليمة، تصبح فيها العملية الحسابية، التي أشرنا إليها سابقاً، هي أساس القسمة الصحيحة التي لا يمكن أن يتعرض عليها إنسان عاقل.

إن القوانين التي تعمل على أساسها معظم المجتمعات الإنسانية في وقتنا الحاضر هي قوانين باطلة، ذلك لأنها تسمح لفرد ما بأن يأخذ أكثر من حقه، وبذلك تكون العملية الحسابية في ظل هذه القوانين غير سليمة وغير عادلة.

وتلك القوانين تمكن قلة من أفراد المجتمع من إحتكار الثروة والسيطرة عن طريق هذا الإحتكار على بقية الأفراد وتسخيرهم. وهذا الوضع هو نفسه الذي مكن بعض الليبيين قبل إعلان أن «الأرض ليست ملكاً لأحد» من تشييد العمارات وترك الأكواخ لسكنى بعض آخر. ولم يكن هذا الوضع ممكناً لولا وجود القانون الظالم أو القانون الإستغلالي الذي يبيح لشخص واحد أن يأخذ من إمكانات وثروة المجتمع — التي هي ملك لكل أفراده ما هو أكبر من نصيب غيره ليبني بها العمارات ويؤجرها لأصحاب الحاجة. هذا الوضع هو المسؤول عن تقسيم أفراد المجتمع إلى مالكين وغير مالكين.

المنطق السليم يدين قواعد الإستغلال

إن المنطق السليم الذي يدين تلك القوانين الفاسدة ويثبت وجود الظلم والإستغلال فيها يقضي بالغاء تلك القوانين.

إن القوانين الظالمة إذا سادت في المجتمع الإنساني فإنها تحدث نوعاً من الإنحراف في نفسية الإنسان وفي تقييمه وحكمه على الأمور. فإذا أتينا إلى الإنسان الذي يملك منزلين وسألناه عن كيفية حصوله على المنزل الذي يعتبر زائداً على حاجته، وهل له الحق في الإحتفاظ به، علماً بأن المنطق السليم يقضي برد الشيء إلى من يحتاج إليه، فيقول: إنه حصل على المنزل الثاني بمجهوده ونشاطه، وإنه لم يكن كسولاً كغيره، ولذلك فإن من حقه أن يحتفظ بهذا المنزل، وإذا حللنا هذا القول لمعرفة ما يستند إليه من شرعية وجدنا أن هذا التحليل كالآتي:

إن هذا الرجل وجد من المال، الذي تكدس في جيبه، نتيجة لعمله ونشاطه، ما يكفي لشراء مواد البناء ودفع أجرة العمال، وبذلك تم إستخدام العوامل الإنتاجية لبناء المنزل الثاني. وإذا ما إطلعنا على الوثائق والعقود المبرمة بينه وبين العمال وجدناها صحيحة وفقاً للقانون، فالقانون لم يضع حداً يقف عنده هذا الرجل فلا يتعداه، وإنما أطلق له العنان لكي يبني ما يشاء من المنازل إذا كان في مقدوره أن يحصل على الأموال اللازمة لذلك. كما أن القانون أعطى هذا الرجل حافزاً إلى الإستغلال حيث سمح له بتأجير ما زاد عن حاجته من المنازل، ولكننا إذا تساءلنا من أين أتى ذلك الرجل بالنقود؟. وهل له الحق في أن يمتلك ما يشاء منها؟ وجدنا أن المنطق السليم يقودنا إلى إثبات أن ذلك الرجل قد قام بعملية سرقة لأشياء لم تكن من حقه.

الثروة والنقود

إن النقود، بإعتبارها مقياساً للقيم، لا تخرج عن كونها في النهاية أموالاً أو ثروة. وحيث إن الثروة هي من حق كل أفراد المجتمع، مهما كان مصدرها

ومهما كانت قيمتها ويفترض أن يأخذ كل فرد منها حصة تساوي حصة غيره من أفراد المجتمع يستخدمها يشبع حاجاته منها ، فإن الذي يأخذ حصة أكبر من حصة غيره من هذه الثروة يعد سارقاً لغيره لأن الزيادة التي يأخذها تؤثر بالنقص في حصة الآخرين.

إن ذلك الرجل ، وإن كان يعد نفسه غير سارق من الناحية الواقعية ، لأنه لم يفعل ما يناقض القانون ، فهو يعتبر منطقياً سارقاً كما هو واضح من تحليلنا لنشاطه أو « شطارته »

وإذا أردنا أن نتعمق في تحليل وفهم الكيفية التي تمكن بها ذلك الرجل من ممارسة السرقة المشروعة (قانوناً) وجدنا أن ذلك قد حدث نتيجة لإختلاف في قيمة ما يأخذ، وما يعطيه ، حيث أن هذا التقييم لا يخضع لنفس الأساس. وهو وضع لا يمكن أن يتحقق إلاّ في ظل ظرف إحتكاري ، فالنقود التي تكدست في جيب ذلك الرجل أعطته قوة إحتكارية ، وأصبح عن طريق هذه القوة قادراً على المساومة ، التي تعد مشروعة بحكم القانون ، وحيث إن كفة الميزان في ظل قانون المساومة تميل إلى الطرف الأقوى ، فإن التقييم سوف يكون في صالح الرجل الذي يملك المال.

لنفترض أن ذلك الرجل الذي يملك المال قد أحضر عشرة عمال ، وإتفق معهم على بناء منزل. ولنفرض أن القيمة الحقيقية لساعة العمل هي دينار واحد وإنه يكفي لبناء المنزل عمل هؤلاء العمال لمدة مائة يوم بمعدل عشر ساعات في اليوم ، وأن هذه القيمة تساوي نصيب الرجل من ثروة المجتمع الذي يعادل نصيب الآخرين. ولنفرض أن العمال قد وقعوا ورقة تثبت عدم وجود سرقة وفقاً للقانون في مقابل ما يتقاضونه من أجر. فإذا كان الإتفاق بين هذا الرجل والعمال عادلاً ، فإن العامل الواحد يستحق عشرة دنانير يومياً لأن كل عامل يعمل لمدة عشر ساعات في اليوم ، وفي هذه الحالة ينفق رب العمل ما قيمته عشرة آلاف دينار في بناء المنزل ولا يبقى معه أي فائض (أو ربح) ، ولن يتمكن بالتالي من بناء منزل آخر. وتكون الحسبة صحيحة ، حيث حصل العمال على حقهم كلّه ، وأخذ ربّ العمل حاجته وهي المنزل. إلاّ أن ذلك لا يحدث في ظل القواعد الظالمة ، والقوانين الفاسدة ، فالوضع الإحتكاري لرب العمل يسمح له باستغلال العمال وفرض شروطه عليهم ، وبالتالي يتمكن رب

العمل من الإتفاق مع العمال وفقاً لقانون الإستغلال، على أن يدفع لهم خمسة دنانير يومياً مثلاً، مقابل عملهم، ويعني ذلك أنه تمكن من أخذ نصف مجهود العمال لصالحه، وبالتالي يكون مجموع التكاليف التي يتحملها في بناء المنزل هو خمسة آلاف دينار، ويبقى معه خمسة آلاف دينار أخرى تكفي لبناء منزل آخر يضيفه إلى المنزل الأول. وحيث إنه لا يحتاج إلى هذا المنزل شخصياً فإن هذا الرجل سوف يقوم بتأجيره لمن يحتاج إليه من أفراد المجتمع الذين لم يتمكنوا من أخذ نصيبهم من ثروة المجتمع.

إن رب العمل، وهو يحقق هذه النتيجة، قد قام مسبقاً بحسبة تمكن بمقتضاها من تشغيل العمال عشر ساعات يومياً مقابل ما قيمته خمس ساعات فقط، وبذلك سرق مجهودهم، ولولا هذه السرقة لما إستطاع بناء البيت الثاني الذي إعتبره ربحاً مشروعاً له لا يصح أن يعترض عليه أحد.

إن المنزل الثاني يعتبر، في حقيقة الأمر، حقاً مشروعاً للعمال الذين ساهموا بمجهودهم في إنشائه، ووجود هذا المنزل في حوزة رب العمل قد تم على حساب نقص حاجة هؤلاء العمال، وبالتالي فإن مثل هذا الرجل قد أخذ حقاً هو في الحقيقة ملك لغيره.

هذه النتيجة حدثت لأن العلاقة السائدة في المجتمع جعلت العمال أجراء عند رب العمل، ومكنته من سرقة مجهودهم وأموالهم. فما هو المبرر الذي يمكن أن يعطي لهذه العلاقة الظالمة بين رب العمل والعمال؟

لا يوجد أي تبرير مقبول لهذه العلاقة الظالمة، ولا تصبح هذه العلاقة مشروعة إلاّ إذا أصبح الإستغلال نفسه مشروعاً.

الوعي والثورة

إن العمال حين يفهمون معنى تلك العلاقة الظالمة، وحين يدركون أن جهدهم قد سرقه رب العمل فإنهم سيقومون بالثورة مطالبين بحقهم في الإنتاج وأن يكونوا «شركاء لا أجراء». وهذا الوعي سوف يجعل العمال قادرين على تطبيق هذه المقولة.

إن الحاجة هي التي دفعت العمال للتنازل عن حقهم في الإنتاج لرب

العمل وقد يفعل العامل ذلك مضطراً، وهو يعلم أن رب العمل يقوم باستغلاله وفقاً للعلاقة الظالمة التي يقننها المجتمع لمصلحة أرباب العمل، ولكن هذا الوضع نفسه سيدفع العامل للثورة في يوم من الأيام لأنه وضع ظالم، ومن حق هذا العامل أن يثور.

إن الذي يجري في جميع بلاد العالم تقريباً هو عبارة عن عملية ظلم وإستغلال وسرقة، وهو وضع بالإضافة إلى كونه غير مقبول منطقياً، تدينه جميع الأديان والشرائع السماوية وتحرمه. فالقرآن الكريم يقول: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»، وهو بذلك يدين كل العلاقات التي تكون نتائجها أكل الأموال بالباطل، وليس هناك من باطل أكبر من أن يأخذ الإنسان الذي ينتج أكثر من غيره ما هو أقل من غيره. وليس هناك من باطل أكثر من أن يأخذ الإنسان الذي لم يعمل نقود الذي قام بالعمل ليبني بها منازل يؤجرها لصالحه.

إن أي إنسان يخضع لعملية الإستغلال هذه لا بد له من أن يثور، فالثورة تتولد نتيجة للشعور بالظلم، ولذلك يصح القول بأن «الظلم هو مفجر الثورة».

إن العلاقات الظالمة ليس لها من رد فعل إلّا الثورة، ولذلك يمكن التنبؤ في أي مكان من العالم يسود فيه الظلم والعلاقات الظالمة بأن الثورة فيه آتية لا ريب فيها.

إن إدانة العلاقات الظالمة، والمطالبة بتحطيمها والقضاء عليها لا يعني كما قد يفهم سطحياً، أن نقضي على طرف من أطرافها جسدياً، ولا يعني ذلك في نفس الوقت أن يظلم الطرف الذي قام بعملية الإستغلال، كأن يفصل من عمله أو يؤخذ من منزله الخاص به. إن ذلك إذا حدث، يكون عبارة عن إبدال العلاقة الظالمة بعلاقة أخرى ظالمة، وهذا بطبيعته لا يقضي على الظلم، فالظلم لا يغير بالظلم.

إن ما يطلب من رب العمل — الذي تعدى على حق غيره — هو إرجاع ما أخذه ظلماً. فلا يجوز لأي إنسان أن يحتفظ بنصيب أكبر من نصيب غيره من ثروة المجتمع لأن ذلك إذا حدث فإنما يحدث نتيجة لقسمة غير عادلة.

إن العلاقة الطبيعية العادلة تقتضي أن يقف كل فرد من أفراد المجتمع عند حده ، وأن لا يتعدى على حدود غيره. وعندما يعمل كل فرد من أفراد المجتمع وفقاً لهذه القاعدة تكون القسمة عادلة ، ولا يأخذ الفرد أكثر من نصيبه العادل.

صور الإستغلال

إن ما وضحناه آنفاً هو صورة من صور الإستغلال ، ولكن الإستغلال يأخذ صوراً شتى وأشكالاً متعددة. وعملية السرقة يمكن أن تحدث في أي شكل من أشكال الإستغلال.

إن كل نشاط إقتصادي يقوم بدافع الربح هو نشاط إستغلالي يمكن عن طريقه أن تختل نتيجة قسمة ثروة المجتمع على أفراده ، ولذلك ان الإعتراف بالربح إعترافاً بالإستغلال.

إن قوانين الإستغلال تسمح للأفراد بمزاولة التجارة الخاصة ، وتسمح لهم بتحقيق الأرباح من هذه الحرفة. إن كل ما يلمس في نفسه الرغبة والقدرة على مزاولة نشاط تجاري بدافع الربح له الحق في ظل قوانين الإستغلال ، في أن يتقدم إلى الجهات المتخصصة في الدولة ، وأن يأخذ ترخيصاً بذلك ، وبموجب هذا الترخيص يكون من حقه قانوناً أن يأتي بالسلع من مصادرها ، داخلية كانت أو خارجية ، ويبيعها بأكثر مما تحمّل في سبيل الحصول عليها من نفقات ، محققاً بذلك أكبر ما يستطيع من ربح. وحين يقبل المستهلك على شراء السلع فإنما يفعل ذلك لأنها تعتبر حاجة من حاجاته التي لا يستطيع أن يستغني عنها. وهو مضطر في سبيل الحصول عليها لأن يدفع القيمة التي يطلبها التاجر ثمناً للسلعة. كما أن المستهلك لا يعلم تكلفة السلعة الحقيقية التي تحملها التاجر. وحين يقوم المستهلك بالمساومة محاولاً تخفيض ثمن السلعة أحياناً ، فإنما يفعل ذلك منطلقاً من شكه في عدالة القيمة التي يطلبها التاجر ثمناً لهذه السلعة. ولكن التاجر إنطلاقاً من موقفه الإحتكاري الذي مكنه من الإستيلاء على حاجة المستهلك ينجح غالباً في تحقيق الأرباح ، وهذا هو الذي يفسر بقاء التاجر تاجراً. فإذا انعدمت الأرباح ليس أمام التاجر إلاّ أن يتخلى عن

متجره أو دكانه باحثاً عن نشاط آخر يقوم به لكي يشبع حاجاته كغيره من بقية أفراد المجتمع.

وكثيراً ما يحاول التاجر إقناع المستهلك بشتى الطرق بأن ما يدفعه ثمناً للسلعة هو القيمة العادلة التي لا يمكن مقارنتها في السوق بأية قيمة أخرى لنفس السلعة أو ما يشبهها، وأن بضاعته التي يقدمها إلى المستهلك تختلف عن البضاعة التي يقدمها غيره وقد يقوم التاجر أحياناً، مستنداً إلى جهل المستهلك بأوضاع السوق، بمحاولة لإقناعه بأن ما يدفعه ثمناً للسلعة هو أقل من قيمتها الحقيقية، وبذلك يوهم المستهلك بأنه هو الرابح وليس التاجر نفسه، وهي محاولة للتغطية والتمويه.

إن تحليل النشاط الذي يقوم به التاجر يوصلنا إلى نتيجة في غاية الأهمية، وهي أن التاجر قد قام بعملية إستغلال لحاجة المستهلك، وقد تمكن عن طريق هذا الإستغلال من تكديس الأموال في جيبه، فالأموال التي أصبحت في حوزة التاجر لم تكن إلاّ نتيجة للزيادات المتراكمة عن طريق الربح الذي تمكن التاجر من تحقيقه لإستغلال حاجة المستهلك. ولم يكن المتجر أو الدكان إلاّ مصيدة يستخدمها التاجر ليصطاد بها المستهلك، ولولا حاجة المستهلك التي وجدت في هذه «المصيدة» لما دخلها المستهلك ليكون لقمة سائغة أو فريسة للتاجر. ولم يكن لمستهلك حراً أو مختاراً عندما دخل إلى تلك «المصيدة» لأن حاجته إلى السلعة جعلته مضطراً للدخول.. و«في الحاجة تكمن الحرية».

إن النشاط الذي قام به التاجر يعتبر بطبيعته نشاطاً غير منتج لأنه يعتمد على إنتاج الآخرين. فالتاجر لا يبيع إنتاجه وإنما يبيع إنتاج الآخرين. إن التاجر عبارة عن وسيط بين المنتج والمستهلك. ولقد إستطاع هذا التاجر، باكتشافه لهذا الدور الإستغلالي، أن يتمكن من تكديس الأموال وأن يأخذ نصيباً من ثروة المجتمع أكبر من نصيب غيره، دون أن يقوم بعملية إنتاج، وبذلك تمكن من الإستيلاء على ما هو أكثر من حاجاته من إنتاج الآخرين فناقض القاعدة الطبيعية التي تقول: «الذي ينتج هو الذي يستهلك» ومن ثم فإن ما فعله التاجر هو السرقة بعينها.

إن القوانين التي تسمح بمزاولة التجارة الخاصة هي قوانين تبيح مزاولة

السرقة ، والمجتمع السليم ينبغي ألاّ يسمح ببناء تلك «المصائد» التي تستخدم وسيلة لإصطياد المحتاجين.

إن المحتاجين ينبغي أن تتحرر حاجاتهم كي يصبحوا أحراراً ، ولا يكونوا مضطرين لدفع قيمة لحاجاتهم أكبر من قيمتها الحقيقية.

والمستهلك حين يدرك طبيعة النشاط الذي يقوم به التاجر وطبيعة العلاقة الظالمة بينه وبين التاجر سوف يتمرد على هذه العلاقة قائماً بالثورة ، مطالباً بتحطيمها لتقوم مكانها علاقة جديدة تجعل من التجارة خدمة عامة يكلف بها البعض ليقدمها للمجتمع ، بحيث لا تكون مصدراً من مصادر الإستغلال ، وبذلك تقام الأسواق العامة التي توفر السلع لمن يحتاج إليها بتكلفة إنتاجها.

إن كل نشاط إقتصادي من شأنه أن يؤثر في النتيجة النهائية للقسمة الطبيعية ، بحيث يؤدي إلى سيطرة إنسان على نصيب أكثر من غيره من ثروة المجتمع هو عبارة عن نشاط إقتصادي لا يتمشى مع القواعد الطبيعية التي ينبغي أن تكون سائدة في مجتمع سليم ، وهذا النشاط بطبيعته سوف يؤدي إلى إحداث خلل في إمكان إشباع الأفراد حاجاتهم من ثروة المجتمع.

ولا ينبغي أن يعوّل في العلاقة الإنسانية على قدرة الأفراد على حيازة أشياء هي ليست من حقهم ، وإنما على سلامة القاعدة التي تمت على أساسها حيازتها ، وهي ما تعطي مشروعية للفرد للإحتفاظ بالأشياء التي وقعت في حيازته ، فإذا كانت قدرة الفرد وحدها هي المبدأ الذي يعوّل عليه في الإحتفاظ باللأشياء أصبح دخول رجل إلى منزلك وسيطرته عليه في أثناء فترة غيابك عن المنزل عملاً مشروعاً ، وصحّت ملكية هذا الرجل لمنزلك ما دام قادراً على الإحتفاظ به. ولكن ذلك لا يعد عملاً مشروعاً لأنه جاء نتيجة لقاعدة غير سليمة. فإنتهاك حرمة المنزل قاعدة غير مقبولة ولا تعطي أساساً سليماً لتكوين نظام إجتماعي مقبول.

إن ثروة المجتمع ينبغي أن تبقى ملكاً لكل أفراده ، ونصيب كل فرد في كل فترة زمنية ، من هذه الثروة هو عبارة عن حاصل قسمة هذه الثروة على أفراد المجتمع.

ولا يكون النشاط الإقتصادي نشاطاً سليماً إلاّ إذا بقيت هذه النسبة سليمة ، ولا تتغير إلاّ بتغير حجم الثروة أو عدد أفراد المجتمع.

وإذا كانت قدرات الفرد قد مكنته من تغيير هذه المعادلة لصالحه فإن النشاط الذي قام به هذا الفرد يعتبر غير مشروع، وذلك لأن تغير النسبة السابقة يكون أمراً مستحيلاً في غياب عملية السرقة.

إن إمكانات المجتمع ينبغي أن تبقى دائماً حاضرة لإشباع حاجات أفراده، ولذلك لا يجوز لأي فرد أن يتعدى على هذه الإمكانات. وقدرات الفرد لا تعطيه حقاً يتجاوز به حد إشباع حاجاته، لأن الغاية المشروعة لأي نشاط إقتصادي يقوم به الأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط «إذ أن ثروة العالم محدودة على الأقل في كل مرحلة، وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة، ولهذا لا يحق لأي فرد القيام بنشاط إقتصادي بغرض الإستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته لان المقدار الزائد على حاجاته هو حق للأفراد الآخرين».

إذا كانت إمكانات المجتمع وثروته تكفي لبناء حجرة واحدة فقط لكل فرد من أفراده، وكان أحد أفراد المجتمع يملك أربع حجرات فإننا نجد، في نفس الوقت، من يملك كوخاً أو من لا يملك شيئاً على الإطلاق، وهذا هو الوضع السائد في جميع أنحاء العالم حتى الآن.

إن ربع سكان مصر، مثلاً، في الوقت الحاضر يسكنون عمارات وقصوراً، وثلاثة أرباع سكانها الباقين يعيشون في بيوت من طين أو في الأكواخ، في حين أن القصور والعمارات التي شيدت في أهم المدن المصرية هي ملك لكل المصريين بمن فيهم الفلاحون الذين يسكنون بيوت الطين والأكواخ.

وقد كان هذا الوضع نفسه هو وضع الليبيين، حيث كان عشرهم يملك العمارات والدارات الفخمة، وكانت بقيتهم تعيش في الخيام وفي الأكواخ وفي المدن القديمة، علماً بأن المواد التي شيدت بها تلك العمارات والدارات هي ملك لكل الليبيين. وأن لكل فرد منهم حصته فيها.

نزع الملكية والتعويض

عندما نجد وضعاً مختلاً كهذا الوضع، ونجد من يملك منزلين أو ثلاثة منازل، ومن يبحث عن منزل يستأجره لأنه لا يملك منزلاً لسكناه، فليس

هناك إلاّ تفسير واحد لهذا الوضع وهو أن من يملك منزلين قد أخذ حق من لا يملك وأنه بذلك قد أخذ أكثر من نصيبه من ثروة المجتمع ، ويصبح من حق المجتمع أن ينتزع ما كان زائداً على الحاجة ، لأن ما زاد على الحاجة قد تكوّن من هذه الثروة التي هي حق لجميع الأفراد. وحين يفعل المجتمع ذلك لا يكون ملزماً بتعويض من يملك أكثر من حاجته ، ما دام الذي إنتزع منه هو حق للآخرين ، لأن التعويض لا يكون سليماً إلاّ إذا كان من حق الفرد أن يحتفظ بالشيء الذي تم إنتزاعه.

إن الخلل في توزيع ثروة المجتمع هو نتيجة لسرقة حاجات الآخرين. وهذا يعتبر عاملاً من العوامل التي تهدد وجود من سرقت حاجاتهم ، وهو وضع بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى عبودية إنسان آخر. فالذي يملك حاجتك يتمكن من السيطرة وفرض شروطه عليك ، وهو في كل لحظة قادر على تهديدك بإنتزاع هذه الحاجة. وبذلك تغذو غير حر لأن حياتك أصبحت مهددة وتعيسة ، فالإنسان لا يكون حراً إلاّ إذا تحررت حاجاته من سيطرة الآخرين. إن المنزل والملبس والمأكل والمعاش ، كلها تعتبر حاجات ضرورية للإنسان ولا بد له من أن يمتلكها ملكية مقدسة. وحين يملك الإنسان ما زاد على حاجته من هذه الأشياء فإن ذلك يعني حرمان الآخرين منها ، ويحق للمجتمع عندئذ إنتزاعها منه.

نقل ملكية الأشياء

إن الإرث والوصية والهبة والبيع والشراء وغيرها من وسائل إنتقال الملكية تبقى صحيحة ومشروعة ما بقي المبدأ الذي تقسم على أساسه ثروة المجتمع بين أفراده صحيحاً.

إن تعيين حق أفراد المجتمع في ثروة المجتمع لا يعني إلغاء الإرث. ولكن قضية الإرث تصبح في ظل هذا المبدأ قضية إدارية بحتة تنبع من شريعة المجتمع ، وهو ما يدخل في إطار تطبيق النظرية العالمية الثالثة ، ولكن المبدأ الذي يتبع في التطبيق ينبغي أن يستند إلى حق الأفراد في إشباع حاجاتهم من ثروة المجتمع ، وهم يتساوون في هذا الحق. ولذلك لا يحق لفرد أن يشبع

حاجاته على حساب حاجات الآخرين ، ولا يحق لأي شخص أن يحتفظ بأكثر مما يحتاج إليه .

إن ما تطرحه النظرية العالمية الثالثة هو عبارة عن حلول جذرية للمشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية ، وهذه الحلول تستند إلى القواعد الطبيعية ، وذلك لأن هذه القواعد الطبيعية ، هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية .

المجتمع الإشتراكي الجديد

مقدمــة

إن من حق الإنسان أن يتساءل عن طبيعة المجتمع الإشتراكي الجديد الذي تبشر به النظرية العالمية الثالثة ، فهذه النظرية تحرض كل القوى من الجماهير الكادحة ، العمال والطلاب والفلاحين والجنود وغيرها من القوى التي يقع عليها الإستغلال ، لتقوم بالثورة الشعبية من أجل تحقيق الإشتراكية ، وبناء المجتمعات الخالية من الأمراض السياسية والإجتماعية . ولذلك يصبح من حق كل إنسان ، سواء كان من تلك القوى أم من غيرها ، أن يتساءل : ما هذا المجتمع الإشتراكي الجديد الذي تدفع المجتمعات للتضحية من أجل تحقيقه ؟

طبيعة المجتمعات التقليدية

ولكي نتعرف على طبيعة المجتمع الإشتراكي الجديد ، لا بد لنا قبل ذلك أن نعرف ما هي طبيعة المجتمعات الإنسانية القائمة حتى الآن؟ لا بد لنا أن نعرف ، على وجه التحديد ، ما هي طبيعة مجتمعات الإستغلال؟ سواء ما كان منها ذا قطاع واحد ، عام أو خاص ، أو ذا قطاعين أو أكثر ، قطاع عام وقطاع مختلط . . تلك المجتمعات القائمة على جهد الأجراء وعرقهم .

ما هو المجتمع الإستغلالي ، وما هي طبيعته ؟

وما هو المجتمع الإشتراكي الجديد؟ وما هي طبيعته ؟

ولا بد أن تكون الصورتان واضحتين حتى تسهل المقارنة بينهما . فقد يفضل

الإنسان المجتمعات القائمة عن المجتمع الإشتراكي الجديد إذا كانت المقارنة في صالح المجتمعات القائمة. أما إذا كانت المقارنة تؤكد أن المجتمع الجديد أفضل من تلك المجتمعات، فإن الثورة على المجتمعات القائمة تصبح واجبة. لماذا لا نقوم بزحف جماهيري في كل مكان من العالم من أجل الوصول إلى ذلك المجتمع؟

يعتقد كثير من الناس أن التحول الإشتراكي، الذي تحرض عليه ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عن طريق ثورة الطلاب والعمال والفلاحين والكادحين والجنود يمكن أن يكون في غير صالحهم. ويجهل كثير من الناس، الأغنياء منهم خاصة، طبيعة المجتمع الإشتراكي الجديد، ويتوهمون أن مصالحهم ومصالح أولادهم وأولاد أولادهم جيلاً بعد جيل لا تتحقق إلاّ في ظل مجتمع الإستغلال.. وذلك هو الضلال بعينه، وهو ما نريد إثباته.

يظهر الإستغلال في كل نشاط إقتصادي يقوم به الإنسان من أجل السيطرة على ما هو أكثر من حقه من ثروة المجتمع. فالإنسان قد يسعى لبناء عمارة أو عمارتين، وقد يرغب في بناء ألف عمارة في حين أن نصيبه العادل من ثروة المجتمع لا يتجاوز البيت الواحد الذي يكفي إشباع حاجته إلى السكن، فلماذا يقوم بذلك؟ لماذا لا يقف عند الحد الذي يعادل حقه في ثروة المجتمع؟

إن الإنسان يكدح من أجل البقاء. وانطلاقاً من هذا المبدأ يسعى الإنسان لتحقيق ضمانات حياته. فالإنسان في أي مكان من العالم يتعرض للموت. وحيث إن بقاء الإنسان على قيد الحياة لا يكون إلاّ بإشباع حاجاته، فإنه يسعى لكي يبعد عن نفسه شبح الموت بتحقيق تلك الحاجات اللازمة لبقائه. كما أن سعادة الإنسان لا تتحقق إلاّ بإشباع حاجاته، ولذلك يسعى الإنسان إلى الحصول على حاجاته لكي يعيش سعيداً في النهاية.

إن الجائع يعمل لكي يشبع وبعد أن يشبع يصبح سعيداً. والعطشان يعمل لكي يشرب، وبعد أن يشرب يصبح سعيداً. والمتعب يعمل لكي يرتاح وحين يرتاح يصبح سعيداً.

وهكذا، لا يشعر الإنسان بالسعادة وهو جوعان أو عطشان، أو متعب، أو مستعبد، أو عليه أي ضغط من الضغوط المادية أو النفسية. فالجوع والعطش والتعب وجميع الضغوط الأخرى تعتبر قيوداً على سعادة الإنسان،

ولذلك لا بد له من كسر تلك القيود حتى يتحرر ويحقق السعادة.

إن الذي يبني عمارة، أو يفتح دكاناً للتجارة أو الذي يستحوذ على قطعة أرض صالحة للبناء، أو للزراعة، ثم يستحوذ على قطعة ثانية وثالثة أو ما إستطاع إلى أكثر من ذلك سبيلاً، إن الذي يفعل ذلك ينطلق من غريزة حب البقاء، وسعياً وراء تحقيق السعادة. فتكدس الثروة لا يعد هدفاً مطلوباً في حد ذاته، وإنما وراء ذلك هدف أبعد هو تحقيق البقاء والسعادة.

هل يعد الإنسان الذي يسعى لتحقيق بقائه وسعادته، مجرماً؟

لا يعد الإنسان مجرماً لمجرد كونه يسعى لتحقيق بقائه وسعادته، فذلك حق مشروع له بحكم طبيعته. ولكن ذلك لا يعني في نفس الوقت أن من حق الإنسان أن يتعدى على بقاء وسعادة غيره. فإذا كان من حق إنسان ما أن يعيش سعيداً، فإن من حق غيره أن يفعل ذلك، ولكن مجتمعات الإستغلال تنحرف بهذا المبدأ عن طبيعته لينحرف سعي الإنسان عن قاعدته الطبيعية.

إن الإنسان في ظل مجتمع الإستغلال يترك منفرداً. فالمجتمع لا يوفر له من الضمانات ما يجعله قادراً على إشباع حاجاته لتحقيق بقائه وسعادته، ولذلك يسعى الإنسان بمفرده لتحقيق تلك الضمانات عن طريق تكديس الثروة التي تتراكم على حساب نصيب الآخرين من ثروة المجتمع.

إن القوانين التي تحكم حركة مجتمع الإستغلال مبنية على هذه النظرة، وهي تعتبر كل عمل يقوم به الإنسان من أجل تكديس الثروة عملاً مشروعاً، ولذلك لا يمكن تجريم الإنسان الذي يسعى لتحقيق ضمانات حياته عن طريق تكديس الثروة. وإذا ما حدث أن أحيل ذلك الإنسان، الذي إستحوذ على أرض للبناء أو للزراعة أكثر من حاجته، إلى المحكمة متهماً بجريمة السرقة مثلاً، فإن هذه المحكمة تبرئه من تلك الجريمة التي نسبت إليه وفقاً للقوانين السائدة في مجتمع الإستغلال.

إن الذي يأخذ من ثروة المجتمع العامة لمصلحته الخاصة لا يعد مجرماً وفقاً للقوانين السائدة في مجتمعات الإستغلال، فهذه القوانين تؤيد ذلك الإتجاه، ولا ترى فيه عيباً من العيوب، ولا تعد الإنسان الذي يسلك هذا الطريق مجرماً أو منحرفاً.

إن الذي يستحوذ على أرض صالحة للبناء أكثر من حاجته، والذي يستحوذ على أرض صالحة للزراعة أكثر من القدر اللازم لإشباع حاجته، والذي يستولى على عقارات أخرى أكثر من حاجته، والذي يقوم بأي نشاط إقتصادي من أجل السيطرة على نصيب أكثر من حقه في ثروة المجتمع ينطلق من فلسفة تحقيق ضمانات المعيشة، وهو لا يفعل ذلك غالباً من أجل الإستغلال في حد ذاته، وإن كانت نتيجة نشاطه الإقتصادي الحر تؤدي إلى ذلك الإستغلال.

حل المعضلة

إن الإشتراكية التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة، تضع حداً للإستغلال وتأتي بالحل الذي من شأنه أن يقضي على تلك المعضلة بحيث يصبح الإستغلال فاقداً لمبرر وجوده. فإذا كانت القضية تتمثل في كون الإنسان لا يحقق ضمانات معيشته إلاّ بالإضطرار لإستغلال غيره، فيستحوذ على ما هو أكثر من حصته من ثروة المجتمع، عن طريق ما يسيطر عليه من فرص العمل التي هي من حق الآخرين وحرمانهم منها، فإن الإشتراكية التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة تأتي بالحل الذي يجعل المجتمع الإشتراكي الجديد كفيلاً بتوفير ضمانات المعيشة لكل أفراده. فالإنسان عندما يسأل عن السبب الذي دعاه إلى بناء ما زاد عن حاجته من عمارات، أو عن قيامه بنشاط إقتصادي من أجل تكديس الثروة وحرمان الآخرين منها يجيب عادة، بأن قصده من وراء ذلك ليس إستغلال الآخرين وإنما توفير الضمانات اللازمة لمعيشته ولمعيشة أولاده حتى لا يكون محتاجاً ولا يكون أولاده محتاجين لغيرهم، وهو حين يفشل في توفير الضمانات اللازمة من مصدر يحاول توفيرها من مصدر آخر وبذلك يكون الإستغلال نتيجة غير مقصودة في حد ذاتها، وهو يبقى ويزول ببقاء أو زوال الأسباب التي أدت إلى وجوده.

هذه هي المعضلة التي تأتي الإشتراكية الجديدة لحلها.

إن المجتمع الإشتراكي الجديد وهو يؤسس على مبدأ إشباع الحاجات وفق قواعد طبيعية ينهي هذا الإستغلال حيث يضمن هذا المجتمع حاجات

أفراده، فلا يوجد بعد ذلك مبرر للنهب والإستغلال والإستحواذ على قدر أكبر من حاجات الإنسان وحصته في الثروة العامة.

يشتكي كثير من المستهلكين من أحوال المعيشة وغلائها، فالإنسان في أي مكان في العالم لا يريد أن تكون المواد الإستهلاكية غالية الثمن. وما دام الإنسان يشتكي من غلاء المعيشة فليس هناك من حل إلاّ بزيادة القدرة الشرائية لذلك الإنسان حتى يستطيع الحصول على حاجاته.

ويحاول الإنسان دائماً زيادة قدرته الشرائية حتى يتمكن من شراء ما يحتاج وأسرته إليه من سلع، وقد يحاول شراء وتخزين ما يزيد عن حاجة عدد من الأسر مدفوعاً بغريزة حب البقاء. فإذا كان في مقدور المجتمع الإشتراكي الجديد أن يقدم حلاً لهذه المعضلة، فإنه بذلك يقدم حلاً عملياً ومثالياً للبشرية كلها، لأغنيائها وفقرائها. منهياً بذلك كل أسباب الجشع والطمع والنهب والإستغلال، إذ تصبح معيشة الإنسان الغني الذي يجمع المال ضماناً لمعيشته، مضمونة وفقاً للقواعد الإشتراكية الجديدة.

ما هو غلاء المعيشة الذي يشتكي منه الإنسان في كل بلاد العالم؟

إن غلاء المعيشة عبارة عن نقص في القدرة الشرائية التي يستطيع الإنسان عن طريقها شراء حاجاته. فحين ترتفع أسعار المواد الغذائية والملابس والمواصلات وغيرها من المواد الضرورية الإستهلاكية تنقص القدرة الشرائية، ويصبح ما يحصل عليه الإنسان من حاجات أقل مما كان يحصل عليه قبل إرتفاع الأسعار، فما هو سبب نقص القدرة الشرائية؟ وكيف يمكن علاجه؟ إذا عرفنا السبب وأمكن العلاج تحققت الجنة على وجه الأرض. إن السبب يكمن في وجود الإستغلال. فحين تقوم بشراء بدلة وتجد أن ثمنها مرتفع بالنسبة لقدراتك الشرائية، وحين تشتكي من إرتفاع ثمن هذه البدلة فإنما تشتكي من الإستغلال. فالبدلة لا يكون ثمنها مرتفعاً إلاّ لكون تكلفة إنتاجها باهظة، أو لكون الذي يبيعها لك يستغلك ويطلب ثمناً مضاعفاً لتكلفة إنتاجها، وهو حر في مطالبتك بذلك الثمن وفقاً لقواعد الإستغلال، لأنه يبتغي تحقيق الربح عن طريق ما يستطيع سحبه من قدرتك الشرائية.

إذا تمكنت النظرية العالمية الثالثة من حل هذه المشكلات، وذلك عن طريق إيجاد صورة لمجتمع إشتراكي جديد تنتهي فيه أسباب الإستغلال،

فإنها بذلك تكون قد نسفت كل النظريات التي سبقتها ، والتي فشلت في إيجاد حل لمشاكل الإنسان .

إن النظرية العالمية الثالثة بتطبيقاتها التي تنطلق من الأسس الموجودة في الكتاب الأخضر، تؤدي بكل تأكيد إلى حل حقيقي ونهائي لتلك المشكلات التي يعاني منها الإنسان ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشكل الإقتصادي .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن بلداً ما يوجد به مصنع ، وأن هذا المصنع يبيع إنتاجه لأفراد المجتمع ، أي للمستهلكين وأن هذا المصنع ملكية عامة لأفراد المجتمع ، إذ أنه ينتمي إلى القطاع العام ، وأن هذا المصنع يبيع إنتاجه بثمن مرتفع حتى يحقق الربح . . شأنه شأن القطاع الخاص . هذا الربح لا يتحقق إلاّ على حساب المستهلكين من أفراد المجتمع ، فأين يذهب هذا الربح؟ يمكن للمصنع الإدعاء بأن هذا الربح يعود إلى الميزانية العامة ، وقد يزيد المصنع من إنتاجه وقد يعمل على تحسينه ، وقد ينشيء مصنعاً آخر، وقد يوسع المصنع نشاطه ويحول أرباحه للميزانية العامة لتقوم بنشاط عام أو تقدم خدمات للمواطنين في الصحة أو التعليم الدفاع أو المواصلات أو غير ذلك من الخدمات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع .

هذه العملية تعني . وفقاً للحل الإشتراكي ، أننا نأخذ من الناس بطريقة مباشرة لكي نعطيهم بطريقة غير مباشرة ، والحل الإشتراكي الجديد هو الذي يفضح هذه العملية .

إذا كان هذا المصنع يهدف إلى خدمة المجتمع وذلك عن طريق بيع ما ينتجه بثمن مرتفع حتى يتوسع ، ويتمكن من تحسين إنتاجه وتوفير الأموال للميزانية العامة ، وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع ، فإنه يحقق ذلك كله عن طريق ما يتكبده المستهلك من نفقات في سبيل الحصول على إنتاج هذا المصنع .

إن الحل الصحيح الذي يصلح لأن يكون بديلاً لتلك الدورة غير المجدية هو ألا نأخذ أصلاً من الناس شيئاً لماذا؟ لأننا إذا لم نأخذ من الناس شيئاً وحافظنا على ذلك وجعلناه قاعدة ثابتةً ، نجد أن المستوى الإقتصادي للناس قد تحسن ، وتصبح القدرة الشرائية اللازمة لإشباع حاجاتهم متوفرة عندهم ، فيصبح واجب المؤسسات الإشتراكية زراعية كانت أم صناعية في المجتمع الإشتراكي الجديد هو الإستمرار في الإنتاج .

قد يضطر الإنسان إلى أن يسرق وينهب خوفاً على حياته وضماناً لبقائه، فما أسباب هذا الخوف؟ يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على الحاجات، فالإنسان يجد صعوبة في الحصول على حاجاته، ولذلك يأخذ التدابير كافة، التي تمكنه من البقاء حتى لو إضطر إلى السرقة والنهب والإستغلال.

إن الإشتراكية الجديدة تحرر تلك الحاجات، بحيث يصبح الحصول عليها سهلاً، فيرتاح الإنسان من التعب والجشع والإستغلال لتكوين الثروة التي يمكن بوساطتها الحصول على تلك الحاجات. فعندما يكون الحصول على الحاجات سهلاً ليس هناك إذن داعٍ لكل عمليات الإستغلال التي يمارسها الإنسان حتى يصبح غنياً على حسابٍ غيره.

إن الدافع الحقيقي للإنسان الذي يكدح لكي يكون غنياً، هو الحصول على ضمان لمعيشته، وعندما تصبح معيشته مضمونة في المجتمع الإشتراكية الجديد تنتهي المشكلة بالنسبة له، وهذا هو السبب الذي يجعل أبناء الأغنياء ينضمون إلى الزحف الذي يحدث في المجتمع، وذلك لإقتناعهم بأن الإستغلال لم يبق له مبرر، لأن الحاجات قد تحررت، وأصبح الحصول عليها سهلاً في المجتمع الإشتراكي الجديد. ولأن هذا الإتجاه يخدم مصلحتهم حتى إن كانت هذه المصلحة أنانية، لم يعد الإنسان يبحث عن القدرة الشرائية التي يكدسها ضماناً لإشباع حاجاته.

وعندما يقتنع الأغنياء بالأطروحات الجديدة التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة، ويدركون أنَّ هذه الأطروحات تحقق إشباع حاجاتهم سوف ينضمون للزحق الذي يقوم به الكادحون لتحقيق المجتمع الإشتراكي الذي يحرر الناس بتحرير حاجاتهم ويجعلهم قادرين على الحصول على هذه الحاجات، لأنها تصبح في حدود ما يتوفر لديهم من قدرة شرائية، فتصبح المعيشة بذلك ميسورة وليست صعبة مثلما هي الحال في المجتمعات القائمة حتى الآن.

كيف تصبح المعيشة صعبة؟

تصبح المعيشة صعبة بالنسبة للإنسان عندما تكون حاجاته تحت سيطرة الآخرين، فالإنسان الذي يسيطر على حاجات الإنسان الآخر ويتحكم فيها

يتمكن من ممارسة الإستغلال. والمجتمع الذي يسمح بالإستيلاء على حاجات الآخرين يسمح ببيع هذه الحاجات إلى من حرم السيطرة عليها، فتنبع حرية النشاط الإقتصادي من هذه القاعدة. وبذلك يتمكن من يسيطر على حاجات الآخرين من مضاعفة أسعار هذه الحاجات محققاً بذلك أقصى ما يستطيع من ربح، ومن هذ تأتي صعوبة الحصول على الحاجات. فصعوبة الحصول على الحاجات تنبع من ظاهرة غلاء المعيشة، الناتجة من مضاعفة أسعار الحاجات.

إذا كانت تكلفة البدلة عشرة دنانير، فإن هذه البدلة قد تباع بعشرين ديناراً ويضطر آلاف المحتاجيز لشرائها لأنها تشبع حاجة من حاجاتهم، وليس لهم في ذلك خيار لأن حريتهم مفقودة بفقدان حاجاتهم. ولأنه لا توجد صيغة أخرى في هذا المجتمع القائم على الإستغلال يتعامل الناس على أساسها، فمن أين يشتري الناس البدلة التي إحتكر التاجر بيعها، عندما لا يوجد قطاع في المجتمع يتكفل بتوفير هذه الحاجة؟

إن التاجر يقدم خدمة للمجتمع، ولكن ماذا يترتب على هذه الخدمة؟

إن الخدمة التي يقدمها التاجر يترتب عليها إستغلال إنسان لإنسان آخر. فالتاجر بتحكمه في حاجات أفراد المجتمع يتمكن من السيطرة عليهم ومن إستغلالهم لمصلحته في ظل لقوانين القائمة في هذا المجتمع.

ولذلك ينقسم المجتمع القائم على الإستغلال إلى فقراء وأغنياء ويجري فيه النهب والسلب وتجاوز الحدود، ويحدث ذلك سعياً وراء تكوين القدرة الشرائية وتكديسها. فالقدرة الشرائية هي التي تمكن الإنسان من الحصول على حاجاته، وهي التي تحقق السعادة. وتتراكم القدرة الشرائية نتيجة لذلك عند الأغنياء، ويصبح الفقير عاجزاً عن الحصول على حاجاته لفقدانه لتلك القدرة الشرائية.

فالشحاذون موجودون في جميع أنحاء العالم لأنهم يفقدون القدرة الشرائية اللازمة للحصول على حاجاتهم. والقدرة الشرائية لا تتوفر إلاّ بتوفر المال. ولكن السعي من أجل الحصول على المال وتكديسه هو نفس العامل الذي يؤدي إلى الإستغلال، فإذا إستطاعت الإشتراكية الجديدة أن تجد حلاً لهذه المشكلة، فإنها تجنب المجتمع الوقوع في دائرة الإستغلال.

لا يكون الإنسان سعيداً إلّا إذا أصبحت حاجاته متوفرة ومعيشته مضمونة. فالمأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج والمركوب.. كل هذه الحاجات لا بد أن تتوفر للإنسان. ولكن هذه الحاجات في الوقت الحاضر لا تتوفر إلّا عن طريق الإستغلال والنهب وتجاوز الحدود.

إن خلاصة التطبيقات الإقتصادية التي تجري في العالم حتى الآن، هي إنتاج السلعة ومضاعفة ثمنها لكي تتحقق الأرباح. وهذه الأرباح تأتي من المستهلكين في المجتمع. فإذا كان المنتج يتبع القطاع الخاص فإنه يضاعف الثمن لكي يصبح غنياً، ويتمكن من الحصول على القدرة الشرائية اللازمة لإشباع حاجاته. وإذا كان المنتج يتبع القطاع العام فإنه يضاعف ثمن السلعة لكي يزيد من الدخل العام للدولة. وهكذا، نلاحظ أن الأرباح قد جاءت من نفس أفراد المجتمع الذين نحاول أن نحقق لهم الرخاء عن طريق الميزانية العامة.

إن الحل الإشتراكي الجديد يقضي على هذه الطريق الطويلة، فالحاجات تباع الآن لأفراد المجتمع بثمن مضاعف حتى تحقق ربحاً لصاحبها أو للدولة، ولكن الناس تريد تلك الحاجات رخيصة. وأن تتوفر لهم الخدمات وأن يرتفع مستوى معيشتهم. ولما كانت مضاعفة ثمن السلعة تعني سحب القدرة الشرائية من المستهلكين من أفراد المجتمع، والحل الإشتراكي الجديد يرمي إلى ترك تلك القدرة الشرائية لديهم، وذلك بمضاعفة إنتاج وحدات السلعة بدلاً من مضاعفة ثمنها، فإن السلعة تصبح رخيصة بسبب زيادة عرضها.

إن سحب قدرة المستهلكين الشرائية، وهو الذي يجري الآن في معظم المجتمعات عن طريق مضاعفة ثمن بيع السلع، هو إستغلال ونهب وابتزاز. والإشتراكيات القائمة الآن في العالم تسير وفق مبدأ الإستغلال نفسه الذي تعمل به الرأسمالية.. وهو مبدأ مناقض للمبدأ الذي تعمل به الإشتراكية الجديدة التي لا تهدف إلى مضاعفة ثمن السلعة وإنما إلى مضاعفة وحدات السلعة المنتجة، وبذلك يتحول النشاط الإقتصادي في المجتمع الإشتراكي الجديد من نشاط غير إنتاجي يبحث عن الربح من أجل الإدخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات إلى نشاط إنتاجي.

فإذا ضاعفنا عدد وحدات السلعة المنتجة فإننا نلتقي مع قاعدة طبيعية

تعترف بها الرأسمالية نفسها، وهي:

«إن زيادة عرض السلع، مع بقاء العوامل الأخرى على ماهي عليه، يؤدي إلى إنخفاض ثمنها»، ويعني ذلك أن زيادة الإنتاج يجعل الحاجات رخيصة، وينتهي نتيجة لذلك ما يسمى بغلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار والتضخم والإستغلال... إلخ.

إن غاية المجتمع الإشتراكي الجديد هي إشباع الحاجات المادية لأفراده، ويتحول كل فرد في هذا المجتمع إلى منتج ينتج ما يشبع حاجته، وتنتهي بذلك مشكلة غلاء المعيشة التي تنشأ من سحب القدرة الشرائية من أفراد المجتمع. وتصبح العملية منحصرة في توزيع الإنتاج على أصحاب الحق فيه من أفراد المجتمع.

حوافز الإنتاج

تهدف النظرية العالمية الثالثة إلى إلغاء الأجرة وتحرير الإنسان من عبوديتها والعودة إلى القواعد الطبيعية، وتحويل العمال إلى منتجين شركاء في الإنتاج.

وعندما يتحرر العامل، يتضاعف الإنتاج لأن العامل «المنتج» أصبح يعمل لنفسه وهو يخلص في عمله الإنتاجي دون شك، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو عتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية من ذلك الإنتاج الذي هو شريك فيه، ولذلك فإن ظاهرة التقاعس التي تواجه كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص في معظم بلاد العالم سوف تختفي باختفاء الأجرة والأجراء.

إن البلدان ذات القطاع العام، ينتج العامل فيها عشر وحدات من السلعة، فتعطيه الدولة وحدة واحدة من هذا الإنتاج، وتحتفظ للمجتمع ببقية الإنتاج تنفقها على لأبحاث والأسلحة والحرب والتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات.

ونتيجة لذلك فإن الشغيل الذي أخذ وحدة واحدة من إنتاجه، يتقاعس عن الإنتاج.

لماذا يزيد العامل من نتاجه، وهو مهما ضاعف من جهده لا يناله من

هذا الجهد إلّا ما قرره المجتمع ، وهو الحد الأدنى؟

أما في النظام الرأسمالي ، فإن العامل الذي ينتج لصالح رب العمل مقابل أجرة لا يعمل إلّا بقدر يضمن له فرصة هذا العمل ، بحيث لا يظهر التراخي أو التقاعس عن الإنتاج إلى حد يفصل بسببه من العمل. وهكذا نجد الشغيلة في النظام الرأسمالي مضطرين للإنتاج لكي يحافظوا على فرصة العمل.

والرأسماليون في النظام الرأسمالي لا ينتجون ، وإنما ينتج الأجراء الكادحون وهم مضطرون للإنتاج لصالح الطبقة الرأسمالية.

أما في الدولة ذات القطاع الواحد والتي تحرم فيها الملكية الخاصة ، فإن الشغيلة تتقاعس عن الإنتاج ، لأن المجتمع ملزم بتوفير الحد الأدنى اللازم للمعيشة لكل أفراده. ومن ثم فإن الشغيلة لا تنتج لكي تحافظ على فرصة العمل كما هو الحال في القطاع الخاص.

يقول أصحاب المذهب الذي يعطي الدولة حق أخذ إنتاج العمال لصالح المجتع بأن هدف الدولة في ظل هذا المذهب ، هو خلق الإنسان المثالي الذي ينتج لصالح المجتمع ولصالح البشرية.

يواجه هذا المذهب منعطفاً خطيراً ، وهو التقاعس عن الإنتاج ، وهذه وضعية لا حل لها لأن المجتمع قائم أصلاً على تحويل جميع أفراده إلى شغيلة أجيرة للدولة. وقد حرم عليهم النشاط الخاص ، وسحب منهم حق الملكية الخاصة ، وأصبحت الشغيلة ملزمة بالعمل في الملكية العامة عملاً جماعياً مقابل أجرة تمثل جزءاً من إنتاج الشغيلة وأما الباقي فإنه يحول لصالح المجتمع ، لكي يتكدس الإنتاج ، ويصبح ملكية مشاعة للجميع ، وتتحقق بذلك مقولة : «من كل حسب جهده إلى كل حسب حاجته».

إن تلك المقولة غير قابلة للتطبيق ، ويصعب على الإنسان أن يؤمن بها. لأن ذلك المذهب يبني تصوره على فرض تكديس الإنتاج حتى يتحقق النعيم الأرضي. ولكن الحقيقة أن الشغيل إذا أنتج عشر وحدات من السلعة ، ولم يعطه المجتمع إلّا وحدة واحدة فإنه سوف يتقاعس عن الإنتاج حتى يصل به إلى حده الأدنى ، ويصبح تكديس الإنتاج ، نتيجة لذلك أمراً مستحيلاً ، ولذلك نجد أن أصحاب ذلك المذهب يبحثون عن حوافز تدفع الشغيلة للإنتاج.

مشكلة البطالة

نجد في المجتمع الرأسمالي أن فرص العمل غير متوفرة للجميع ، حيث توجد البطالة ، وذلك لأن فرداً ما من أفراد المجتمع يمكنه أن يأخذ من فرص عمل الآخرين. فإذا وجدت في لمجتمع فرصة عمل واحدة لكل فرد من أفراد المجتمع ، وأخذ فرد ما فرصتين ، فإذ ذلك يعني وجود آخر بدون عمل. وهكذا إذا كانت فرص العمل مليوني فرصة ، وإستطاع فرد ما أن يحصل على مليون فرصة فإن مليون فرصة فقط تبقى للآخرين ، ويعني ذلك وجود مليون عاطل إذا كان عدد أفراد المجتمع مليوني نسمة. وهذا هو ما يجري في البلاد الرأسمالية ، حيث تقوم المظاهرات والإضرابات وتوجد البطالة نتيجة لعدم تساوي فرص الأفراد في العمل وفقاً لقوانين الإستغلال القائمة. ونتيجة لذلك ، نجد عاملاً غنياً لأنه أخذ فرص عمل عدد من العمال الآخرين ، ونجد في مقابل ذلك عمالاً فقراء بعدد فرص العمل التي استولى عليها ذلك الغني.

إن ظاهرة البطالة في أي مجتمع ليست نتيجة لعدم وجود فرص العمل في المجتمع ، وحتى لو وجدت فرصة عمل واحدة فقط لوجب تقسيمها على أفراد المجتمع.

ومن ثم ، إذا وجدنا أفراداً عاطلين عن العمل في مجتمع ما فإن ذلك يعني أن هذا المجتمع قائم على الإستغلال وغير عادل لأنه سمح بالإستيلاء على فرص العمل الخاصة بأولئك العاطلين عن العمل من قبل أفراد آخرين. وإذا وجدنا في المجتمع أغنياء وفقراء ، فمعنى ذلك أن الأغنياء قد استولوا على حق الفقراء ، وأن هذا المجتمع لا توجد فيه عدالة إجتماعية.

وإذا وجدنا في المجتمع من يملك المنازل التي تزيد عن حاجته ووجدنا من هو محروم منها ، فإن ذلك يعني أن هذا المجتمع به خلل ، وأن الثروة فيه ليست مقسومة على عدد السكان ، قسمة طبيعية. فإذا كان المجتمع يستطيع أن يوفر منزلاً واحداً لكل مواطن وسيطر مواطن على ما أكثر من منزل واحد ، فإنه بذلك يكون قد إستحوذ على حصة مواطن آخر ، وإذا كانت إمكانات المجتمع تكفي لبناء حجرة واحدة لكل مواطن ، وسيطر مواطن ما على أكثر من

حجرة واحدة، فإنه بذلك أيضاً يكون قد استحوذ على حصة مواطن آخر، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ عن طريق العملية الإستغلالية التي تمكن من ممارستها في المجتمع الإستغلالي الذي تبيح قوانينه النهب والإستغلال.

أين تتجه الثورة؟

هل تتجه الثورة إلى من قام بعملية الإستغلال؟

إن الثورة تتجه إلى تحطيم قواعد الإستغلال التي يقوم عليها المجتمع الظالم.. تتجه إلى تحطيم القوانين الظالمة.

إن قوانين العمل في دول العالم الرأسمالي تسمح بسرقة جهد العمال. وتعطي في صورتها الإصلاحية التلفيقية، للعامل حق المشاركة في الأرباح والإدارة مادام القانون يسمح بوجود رب عمل وعامل، ولا يعني ذلك شيئاً بالنسبة للعامل، لأن هذه العلاقة لا تقوم إلاّ على سرقة جهد العامل، ولأن رب العمل لا يستطيع تحقيق الربح إلاّ بسرقة جهد العامل، وبالرغم من حماية العمال من الفصل التعسفي حيث لا تسمح القوانين المتبعة في عقود العمل بفصل العامل إلاّ عن طريق نقابة العمال وبعد إنذار بذلك، فإن المشكلة لم تحل بعد، لأن هذه القوانين ما زالت قائمة على الإستغلال، وعلى النظام الطبقي، حيث يوجد سادة وعبيد، ولكن السيد هنا لا يطرد عبده إلاّ بشروط هي كذا وكذا.

إن إضفاء بعض الزينة على هذه العلاقة لكي تصبح براقة ومغرية، كما هو الحال في كثير من المجتمعات، لا يعني القضاء على المشكلة. إن المشكلة لا تنتهي إلاّ بالقضاء على هذه العلاقة نفسها، ولا تنتهي المشكلة إلاّ بإلغاء رب العمل ليصبح العمال منتجين «شركاء لا أجراء» وهي قاعدة تهدم قاعدة الإستغلال.

لقد تحول العمال، في الدولة الماركسية إلى أجراء للدولة بعد أن كانوا أجراء للرأسماليين. كما أن الدولة التي يوجد بها قطاع عام وقطاع خاص لا يفصل فيها العامل فصلاً تعسفياً بل يشارك في الأرباح، وفي الإدارة، ويعمل في إطار قاعدة الإستغلال التي تعني رب عمل وعاملاً، سيداً وعبداً، طبقة غنية

وطبقة فقيرة، طبقة تملك الحاجات وطبقة تحصل على حاجاتها نظير خدماتها لهذه الطبقة.

تقرر قوانين الإستغلال أن على العامل أن يتنازل عن عدد من ساعات عمله للسيد الذي يسمح له بالعمل حتى يربح هذا السيد، وهي بذلك كأنها تقول «هذا السيد يجب أن يربح على حساب هذا العبد».

إن منطق الثورة يقول «إن الذي أعطاك حق التصرف في عملي لا بد أن يعطيني أنا أيضاً نفس هذا الحق. فمن أين جاءك الحق لكي تصبح رب عمل ولا أصبح أنا كذلك رب عمل»؟

إن وجود رب عمل وعامل قاعدة، سواء قررها المجتمع أم لم يقررها، لا مبرر لها إطلاقاً، فالعمل يجب أن يقسم على جميع أفراد المجتمع، وهم شركاء فيه لأن فرص العمل يجب أن تقسم بالتساوي على أفراد المجتمع، حتى يكونوا كلهم أرباب عمل أو يكونوا كلهم عمالاً.

إن التسهيلات والإمكانات والقروض والضمانات التي تقدم لأرباب العمل، والتي تمكنهم من إستغلال غيرهم هي من حق جميع أفراد المجتمع، ونصيب كل فرد فيها مساوٍ لنصيب غيره، ولذلك لا يصح إستخدامها وسيلة من وسائل إستغلال الآخرين.

الثورة والحرية

إن الثورة الحقيقية هي التي تهدم تلك القواعد، وهي التي تدمر مجتمع الإستغلال وتبني بدلاً منه مجتمعاً جديداً ليس بين أفراده عبيد، وتكون الحرية فيه حقاً مكفولاً لجميع أفراده. وحيث إن الحرية تكمن في توفير حاجات أفراد المجتمع، فإن صاحب العمارة يجب أن تصغر عمارته حتى تصير منزلاً يكفي إشباع حاجته، دون أن يتعدى على حاجة الآخرين من أفراد المجتمع.. وبذلك يجد نفسه في مستوى أفراد الشعب، لأن كل فرد له حق في منزل واحد. والذي يملك أرضاً للبناء ينبغي أن تتقلص هذه الأرض التي إستحوذ عليها حتى تصير قطعة تكفي لبناء منزل واحد. ذلك لأن هذه النظرية تهدف إلى إيجاد مواطن حر يملك حاجاته ولا يسمح لغيره بإستغلاله. وهذا التوجه هو الذي يحقق الإشتراكية الجديدة.

أما الإشتراكية المطبقة في النظم الماركسية فهي ليست إشتراكية وليست شيوعية. لقد تصور ماركس حلاً حاولت بعض البلدان تطبيقه فأصبحت ماركسية. ولا يمكن تسمية هذه البلدان الماركسية شيوعية، لأن الشيوعية فكرة طوباوية قديمة وجدت قبل وجود ماركس نفسه. ولم يكن ماركس نفسه شيوعياً قبل إنضمامه إليها أخيراً.

وعند تحليل المعطيات الموجودة في المجتمعات الماركسية نجد أن هذه المجتمعات لم تحقق إلاّ ما يمكن أن نطلق عليه «رأسمالية الدولة». وقد حلت هذه الرأسمالية الجديدة محل رأسمالية الأفراد، ولكن الماركسية قد تتراجع لتصبح إشتراكية عندما تتبنى مقولات الفصل الثاني من الكتاب الأخضر.

أما البلدان التي لا هوية لها والتي هي ليست ماركسية وليست رأسمالية، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، والتي ليس لها القدرة والإقتناع بما يجعلها بلداناً ماركسية أو رأسمالية، فمثل هذه البلدان تحاول أن تتبع خطاً إصلاحياً، فهي أنظمة إصلاحية رأت مساوئ الرأسمالية. فوقعت فيها حركات سياسية تغييرية ليست بالثورات وإنما هي حركات هدفها تغيير نظام سياسي بنظام سياسي آخر. وقد حل في مثل هذه البلدان حزب يساري محل حزب يميني، وطبقة جديدة محل طبقة أخرى يحكم فيها الراديكاليون أحياناً، والعسكريون أحياناً، والطبقة المتعلمة التي يشترك معها بعض الماركسيين أحياناً أخرى.

تلك النماذج هي التي تحكم الآن هذه البلدان، خاصة ما كان منها مستعمراً من قبل البلدان الرأسمالية، فلا إشتراكية في هذه البلدان تطورها ولا رأسمالية تأخذ بها. هذه البلدان تحاول رفع مستوى الطبقات الكادحة عن طريق كبح جماح الرأسمالية، وتقريب الفوارق بين الطبقات، وتحديد الملكية، وتحديد الدخل، والضرائب التصاعدية، وخلق فرص عمل جديدة، ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح، وتأميم بعض المشروعات.. هذه العملية هي عملية تلفيقية إصلاحية. وعند تحليلها نجد أنها خليط من الرأسمالية والإشتراكية والشيوعية، لأن قوانين العمل موجودة إلى جانب التجارة الحرة والإستغلال والقطاع العام الذي تملكه الحكومة، وهذا ما يجري في معظم البلدان النامية.

إن العمال في المجتمعات الماركسية يتقاعسون عن العمل والإنتاج لأنهم

أجراء عند رب عمل واحد هو الدولة ، والدولة تكفل لهم الحد الأدنى من المعيشة ، الأمر الذي يؤدي بالإنتاج إلى الإنخفاض حتى حده الأدنى ، ويضع المذهب الماركسي أمام طريق مسدود .

والحزب ، الذي قرر أن يقود المجتمع حتى يحقق الشيوعية ، غير قابل للتغيير وليس له معارضة ، لأن المعارضة تعني عند هذا الحزب برجوازية . . وهي ردة عن الماركسية اللينينية يجب سحقها . ومن ثم لا يتمكن المجتمع من حكم نفسه بنفسه . ولن تقوم فيه سلطة الشعب ، وإنما تبقى سلطة الحزب الشيوعي إلى الأبد ، لأن تنازل الحزب عن السلطة لصالح الشعب يعني إنتهاء التحول نحو الشيوعية .

إن طبقة العمال (البروليتاريا) ليست هي الطبقة التي تحكم ، وإنما الذي يحكم هو الحزب الشيوعي ، الذي سخر طبقة العمال للقضاء على بقية الطبقات حتى تصبح طبقة العمال هي قاعدة المجتمع . وإنتصب الحزب بعدها حاكماً على هذه الطبقة ، وهو الذي يقودها . وقد كانت مهمة العمال هي القيام بالثورة لكي يصل الحزب الشيوعي إلى السلطة . ولكن بمجرد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة ينتهي دور البروليتاريا ، وتصبح المهمة التاريخية هي مهمة الحزب الشيوعي ، الذي يبقى إلى الأبد على رأس المجتمع . وهذا الوضع يعتبر وضعاً ديكتاتورياً أبدياً يملك فيه الحزب الشيوعي السلطة والثروة والسلاح .

والدولة في البلدان الماركسية هي الحزب الشيوعي كما أن ملكية الدولة تعني ملكية الحزب ، فالحزب هو السلطة . أما المجالس الشعبية (السوفيتات) فإن أعضاءها يختارهم الحزب ، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام للحزب ، هؤلاء كلهم من أعضاء الحزب الشيوعي ، وكذلك يكون الجيش العقائدي هو جيش الحزب .

فالماركسية إذن ، لا تحقق الشيوعية ولا تحقق الديمقراطية . وهذا الحزب الدائم يخلق البيروقراطية ، التي يعلو ركامها عاماً بعد عام حتى يقتل كل شيء . كما أن مشكلة التقاعس في الإنتاج تؤدي بهذا النظام إلى الطريق المسدود .

وهكذا نرى أن النظرية الرأسمالية قد قامت على الربح والجشع والإستغلال في حين حاولت النظرية الماركسية أن تتجنب هذا باعتباره رد فعل للرأسمالية ،

ولكنها أيضاً فشلت في إيجاد الحلول النهائية لمشاكل الإنسان.

أما النظرية العالمية الثالثة فهي تعود إلى النواميس الطبيعية التي تعتبر الإنسان واحداً والتي تعتبر أن الحرية لا تتجزأ.

إن النظرية العالمية الثالثة ترجع إلى القواعد الطبيعية، وهي تنادي بالعدل المطلق، بغض النظر عن إمكان وقدرة أي مجتمع على توفير الحاجات، لأن توفير الحاجات يتطلب شعور الناس بعدم الظلم حتى يصبحوا قادرين على زيادة إنتاجهم.

لا يمكن في مجتمع الإستغلال توفير ما يكفي لإشباع حاجات المجتمع، لأن الغالبية الساحقة تشعر بأنها مستغلة، ومن ثم لا تبذل كل جهدها من أجل الإنتاج. فإذا زال الإستغلال عن الإنسان أعطى هذا الإنسان كل جهده، وهو ما يسمح بتحقيق جو مثالي لتوفير الحاجات وهذه هي الإشتراكية الجديدة.



الملكية وعلاقات الإنتاج

مقدمة

جاءت النظرية العالمية الثالثة لتغير بنية المجتمع ، ولتضع أساساً لبناء مجتمع جديد ، تكون فيه السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب .. وهو المجتمع الجماهيري ، الذي تكون العلاقات الإنسانية فيه مبنية على القواعد الطبيعية التي تعتبر المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية.

وتعتبر هذه النظرية هي المنطلق الفكري الذي تستند إليه عملية التغيير، وهي التي تحدد معالمها واتجاهاتها ، ولذلك ينبغي أن تكون هذه النظرية واضحة كل الوضوح في إجابتها عن الأسئلة التالية :

ما هي صورة المجتمع بعد نجاح عملية التغيير؟

ما هي طبيعة نظام الملكية في هذا المجتمع ؟

ما هو شكل النظام الإقتصادي فيه؟

كيف تكون علاقاته الإنتاجية؟

إن النظرية العالمية الثالثة تقضي بضرورة إختفاء كل نشاط إقتصادي يكون من نتائجه إستغلال إنسان لإنسان آخر. ولذلك تقتضي هذه النظرية إلغاء الأجرة وتحرير الإنسان من عبوديتها وإختفاء الربح ، «إن الإعتراف بالربح إعتراف بالإستغلال» ، وإبطال مشروعية الإدخار الزائد على الحاجة. إن الإدخار الزائد على الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع . ونتيجة لذلك تصبح التجارة الحرة نشاطاً إقتصادياً لا ينسجم مع مقولات هذه

النظرية. فالتجارة الحرة ظاهرة إستغلالية لا بد أن تختفي باختفاء نظام الأجرة والربح والإدخار الزائد على الحاجة. فما هو نوع النشاط الإقتصادي الذي يكون منسجماً مع قواعد هذه النظرية الطبيعية؟

إن فهم هذا الموضوع يتطلب إلماماً دقيقاً بطبيعة نظام الملكية، وعلاقات الإنتاج في المجتمع الجديد الذي يكون تحقيقه نتيجة لتطبيق مقولات النظرية العالمية الثالثة.

إن التطبيق العملي لمقولات النظرية العالمية الثالثة يخلق مجتمعاً تكون السلطة فيه بيد الشعب، يمارسها عن طريق مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية. فالمؤتمرات الشعبية هي التي تقرر كل ما يتعلق بالسياسة العامة للمجتمع، واللجان الشعبية هي التي تنفذ هذه السياسة، وبذلك يتحقق الشكل الديمقراطي تطبيقاً للمقولة الخالدة «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية» ويصبح الشعب، نتيجة لذلك، رقيباً على نفسه قادراً على معالجة كل إنحراف عن شريعته الطبيعية عن طريق المراجعة الديمقراطية.

ولكن الديمقراطية الحقيقية لا تكتمل إلاّ باكتمال المحتوى الديمقراطي الذي تكون فيه الثروة بيد الشعب، والسلاح بيد الشعب. وهذا المحتوى الديمقراطي يتحقق بتطبيق المقولات التي احتواها الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، حيث تصبح الأرض ملكاً للجميع، ينتفع بها الجميع لإشباع حاجاتهم في حدود جهدهم الخاص، ودون إستغلال غيرهم بأجرة أو بدونها، حيث يوزع الإنتاج على من ساهم في تكوينه وفقاً للقاعدة الطبيعية التي تقول «إن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج» وحيث تصبح حماية هذه المكاسب مسؤولية المجتمع نفسه.

هذه هي صورة المجتمع الجديد، بعد نجاح عملية التغيير. وفي ظل هذا المجتمع تكون العلاقات الإجتماعية مبنية على إحترام حرية الإنسان، وحقه في الحياة، وفي الإنتفاع بكل الطيبات التي يمكن توفيرها من ثروة المجتمع دون إستغلال غيره أو حرمانهم من حقهم في هذه الثروة.

إن تطبيق القواعد الطبيعية يخلق نظاماً إقتصادياً مثالياً أفضل من تلك الأنظمة الإقتصادية الموجودة في العالم، وهذا النظام هو ما تسعى النظرية العالمية الثالثة لتحقيقه.

طبيعة نظام الملكية

تنقسم الملكية، في ظل النظام الجماهيري، إلى ثلاثة أنواع من الملكية: ملكية خاصة، وملكية إشتراكية، وخدمة عامة. وأول ما ينبغي توضيحه هو معيار التفرقة بين هذه الأنواع من الملكية.

يعتمد معيار التفرقة بين أنواع الملكية على إلغاء علاقة الأجرة، أي علاقة رب العمل بالعمال، ذلك لأن هذه العلاقة غير طبيعية، وهي علاقة مبنية على إنقسام المجتمع إلى مالكين وغير مالكين. فالمالك هو رب العمل وغير المالك هو العامل. وحيث أن الثروة هي ملك للجميع — لأن الثروة بيد الشعب — فإن إنقسام المجتمع إلى مالكين وغير مالكين، إلى أرباب عمل وعمال، يصبح أساساً غير سليم في المجتمع الجماهيري. فلا يوجد في المجتمع الجديد إنسان يعمل عند إنسان آخر.

ويدرك العمال في هذا المجتمع الجديد أن عملهم عند إنسان آخر يعني عبوديتهم، ولذلك يرفضون هذه العبودية بعد قيامهم بالثورة وتحرير أنفسهم من تلك العلاقة الظالمة التي كانت بينهم وبين رب العمل.

لم يعد بمقدور الإنسان في هذا المجتمع الجديد أن يصبح مقاولاً يستخدم العمال مهما كان عددهم كأجراء عنده لتنفيذ مشروع معين، كمشروع تعبيد طريق، أو بناء مدرسة، أو غيرها من المشاريع، ذلك لأن العلاقة التي كان هذا النوع من النشاط الإقتصادي يتم على أساسها لم تعد علاقة يعترف بها المجتمع.

إن ذلك الإنسان المقاول إذا ما تقدم بطلب إلى أمانة المواصلات مثلاً يطلب فيه إعطاءه نفس «الرخصة» التي كان يستخدمها لإستغلال غيره في ظل مجتمع الإستغلال، سيكتشف أن كل النماذج التي كانت تستخدم لذلك الغرض قد مزقت، لأنها نماذج خاصة بالإستغلال. فالقانون الذي ينظم العلاقة بين السادة والعبيد، بين أرباب العمل والعمال، بين المقاولين والعمال الذي يتنازل فيه العبد عن جزء من إنتاجه لصالح سيده، لم يعد له وجود في هذا المجتمع الجديد.

إن القانون التجاري، الذي كان ينظم علاقة الإستغلال والذي كان

يسمح بفتح الدكاكين والمتاجر الخاصة ، التي تستخدم مصائد للمغفلين من المستهلكين ، ليحقق التجار عن طريقها الأرباح دون القيام بعمل مثمر لصالح المجتمع هذا القانون الذي أنتجه الواقع الإستغلالي ووضعه المشروع لينظم الفساد الموجود. لم يعد له وجود في المجتمع الجديد ، ولم يعد هناك من وجود لأولئك المغفلين من المستهلكين في هذا المجتمع .

لقد كانت قواعد الإستغلال توضع كأساس للتعامل بين الناس ، فالتجار يستغلون المستهلكين وفقاً لقوعد الإستغلال ، والمحتاج يضطر لشراء ما يساوي عشرة دنانير بعشرين ديناراً وفقاً لقواعد الإستغلال التي نظمها القانون التجاري .

إن المجتمع الإستغلالي هو الذي أبرز هذه القواعد الظالمة ، ووضع لها القوانين التي تعطي الحق في إستغلال الآخرين لكل قادر على ذلك الإستغلال . وهو المجتمع الذي جاءت الثورة لتغييره من بين هذه المجتمعات . وهناك مجتمعات أخرى ما زالت تعاني من قواعد الإستغلال نفسها حتى وقتنا الحاضر في كل أنحاء العالم .

إن الثورة تقوم في المجتمع الإستغلالي الظالم لتدمر هذا المجتمع ، ولتأتي بقواعد سليمة وعلاقات جديدة. ويأتي القانون ، بعد ذلك ، فينظم هذه القواعد والعلاقات ، التي تقوم بين أناس أحرار. فالثورة تحرر مجتمع السادة والعبيد ، مجتمع الإستغلال مجتمع الطبقات ، مجتمع الظلم والقهر، وتبني مجتمعاً سليماً ، كل الناس فيه أحرار، ثم يأتي القانون لينظم هذا المجتمع الجديد .

الملكية الخاصة

إن الملكية في المجتمع الجديد أصبحت ملكية غير إستغلالية . فالملكية الإستغلالية التي كانت موجودة قبل قيام الثورة لا تنسجم مع القواعد الطبيعية التي تنظم على أساسها حركة المجتمع الجديد . إن الثروة تصبح في ظل هذا المجتمع ملكاً لجميع أفراده ، كل فرد من أفراد هذا المجتمع له نفس النصيب فيها ، ولا يحق لأي فرد ، مهما كان النشاط الإقتصادي الذي يقوم

به ، ومهما كان مقدار سعيه ، أن يعتدي على حق غيره في تلك الثروة .

إن الثورة تدمر كل نوع من أنواع الملكية الإستغلالية . فالذي يأخذ من الأرض ، بدون حساب ، ليستغل غيره عن طريق تشغيله لحسابه الخاص مقابل أجرة بحجة إستصلاح الأرض ، أو أنه صاحب الحق فيها لأنه قد قام بذلك العمل المنتج ، لم تعد حجته مقبولة بعد اكتشاف القاعدة الطبيعية التي تحكم تقسيم ثروة المجتمع « الأرض ليست ملكاً لأحد ، ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون إستخدام غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع حاجاته » .

إن الأرض في المجتمع الجديد تصبح ملكاً للجميع ، يحق لكل فرد من أفراد المجتمع أن يشتغل فيها بالزراعة هو وأولاده وزوجته دون أن يستخدم غيره ، وله أن يزرع فيها ما يشاء كالقمح أو الشعير ، وأن يغرس فيها الأشجار ، وأن يربي فيها الحيوانات ، فلا أحد يمنعه من ذلك . وهذه الملكية تعتبر ملكية مقدسة ، ولا يجوز لأحد أن يقترب منها .

هذا النوع من الملكية غير موجود في أي بلد من بلدان العالم ، ففي النظام الرأسمالي توجد الملكية الفردية الإستغلالية ، وهي ملكية غير محدودة تبيح للفرد أن يستخدم غيره وأن يستولي على كل نشاط إقتصادي يقدر عليه بحيث يصبح ملكية فردية له . أما في المجتمع الماركسي المضاد للرأسمالية ، فإن هذه الملكية محرمة على الأفراد . فالملكية للدولة أي للحزب الشيوعي الحاكم . والشعب كله عبارة عن عمال للحزب الشيوعي .

إن الملكية الخاصة المقدسة تظهر ، لأول مرة ، في المجتمع الجديد . ولا أحد له حق المساس بها ، وهي مرتبطة بشرط عدم إستخدام الآخرين ، وذلك لعدم إمكان وجود من يقبل أن يبيعك جهده الخاص في مقابل أجرة أقل من حقه في الإنتاج . فمن حق كل فرد في هذا المجتمع الجديد أن يأخذ الأرض اللازمة لإشباع حاجاته ، وأن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية ، فأفراد المجتمع لهم نفس الحق في الأرض . ولذلك تصبح الملكية ملكية خاصة قائمة على جهد أصحابها دون إستغلال لجهد الآخرين ، وتستخدم فقط لإشباع الحاجات المادية .

إن المجتمع الجديد يسمح للفرد بأن يختار نوع العمل الذي يفضله. والذي ينسجم مع مواهبه وقدراته، والذي يكون خالياً من إستغلال غيره. فإذا كان الإنسان يعرف النجارة أو المكانيكا فما عليه إلاّ أن يفتح محلاً ليشتغل فيه بجهده الخاص، ويصبح هذا المحل ملكية فردية، لا يتدخل فيها غيره، وله الحق في أن يستعين بأفراد أسرته، وإن لم يكن له حق إستخدام غيرهم كالعبيد له.

هذه الملكية هي ملكية جديدة تظهر لأول مرة، وهي ملكية فردية، فالملكية الخاصة المعروفة في العالم تبيح لصاحبها أن يستخدم غيره حتى يوسع ملكيته ليشبع حاجاته، ثم يستولى على حاجات الآخرين ويكتنزها. وهكذا نجد لدى الشخص الواحد حساباً في المصرف إلى جانب قيامه بنشاطات أخرى تزيد على حاجته، فهو فلاح ولديه سيارات يؤجرها لغيره، وهو تاجر ومقاول وغير ذلك. هذا النشاط الزائد على الحاجة ما هو إلاّ إكتناز زائد عن إشباع الحاجات، فبعد أن يشبع هذا الشخص حاجاته من مأكل ومشرب ومركوب يكون بإمكانه أن يستولي على نشاط آخر بجهد الآخرين، وأن يستولي على أرض أخرى، وما يتكدس لديه بعد ذلك من مال يشتري به سيارات ومتاجر ومحلات حلاقة وغيرها. فكل من له نشاط من هذا النوع يكون في الواقع قد إستولي على جهد الآخرين، ويكون المال الذي تمكن من إكتنازه هو من حق الآخرين. فالمال الذي تم إكتنازه هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع. وكل فرد له نفس الحق في إستخدام ثروة المجتمع لإشباع حاجاته مثل بقية الناس، وما يزيد على إشباع الحاجات لا يعتبر ملكية خاصة له بل هو ملكية كل الناس توزع عليهم جميعاً، لأن ما وراء إشباع الحاجات يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع بحكم القواعد الإشتراكية الجديدة.

الملكية الإشتراكية

إن إنتاج ما يشبع الحاجات المادية للإنسان قد يؤدي إلى نمو الوحدات الإنتاجية القائمة على عملية الإنتاج. ونتيجة لذلك يصبح تعاون الأفراد في العملية الإنتاجية أمراً ضرورياً فالمصنع الذي يقوم بتوفير حاجة من حاجات

المجتمع قد يحتاج إلى مائة عامل، وقد لا يستطيع عامل واحد بمفرده أن يدير هذا المصنع، وما دامت هذه هي طبيعة المصنع فماذا يملكه فرد واحد ليقوم بتشغيل مائة عامل؟

إن العمال في المجتمع الجديد يدركون أن لهم نفس الحق كغيرهم في هذا المصنع، فالمصنع قد تم بناؤه من ثروة المجتمع ولذلك لا يحق لأحد من أفراد المجتمع أن يحتكر ملكيته، فالأرض التي شيد فيها المصنع ملك لكل أفراد المجتمع، والمواد التي بني بها المصنع ملك لكل أفراد المجتمع، ولذلك يصبح المصنع ملكية إشتراكية، فهو مملوك للشعب، أما إنتاجه فهو يقسم على العمال، الذين يعملون فيه وعلى الشعب نفسه، ذلك لأن المصنع يتكون من مواد خام وآلات وعمال، وهذه العناصر هي عناصر الإنتاج في هذا المصنع. وحيث إن القاعدة الطبيعية في المجتمع الجديد، تقول بأن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج، فإن الإنتاج يقسم على هذه العناصر الثلاثة، فيأخذ العمال نصيبهم في هذا الإنتاج، أما الباقي فإنه يصبح نصيب الشعب، لأن المواد والآلات تعتبر في التحليل النهائي جزءاً من ثروة المجتمع وهذه الثروة هي ملك لكل أفراد المجتمع، ولذلك يعود نصيب مادة الإنتاج ونصيب الآلة إليهم جميعاً. فآلات المصنع ومواد الإنتاج قد تم شراؤها من الميزانية العامة، أي ثروة المجتمع، فالشعب إذاً هو الذي يملك المصنع، أما الذي يديره فهم العمال وهم سادته، وإنتاجه يعود إليهم وتأخذ المواد الخام حصتها كما تأخذ الآلة حصتها.

إن الملكية الإشتراكية إذن، تتعلق بهذا النوع من النشاط الإقتصادي، فأي مشروع إقتصادي كبير لا يستطيع أن يقوم به شخص واحد بنفسه يشترك فيه كل من يقوم بعملية الإنتاج، فلا أحد منهم يعمل عند الآخر، ولا يعتبر أي واحد منهم رب عمل للآخر، فالجميع شركاء، وهذا النوع من الملكية هو الملكية الإشتراكية.

الخدمة العامة

هناك بعض النشاطات التي يقوم بها الأفراد، والتي تعتبر ضرورية

للمجتمع ، ولكنها لايمكن أن تقع في دائرة الملكية الفردية (الخاصة) ، ولا يمكن أن تقع في دائرة الملكية الإشتراكية أيضاً. فالمدرس والطبيب والمهندس يقومون بخدمات يحتاج إليها المجتمع . وهذه الخدمات تقدم لجميع أفراد المجتمع ، أي أنها تقدم كخدمة عامة في المجتمع الجديد. فالإنسان الذي لا يريد أن يعمل في ملكية فردية ، ولا يريد أن يشترك في المؤسسة الإشتراكية للعمل مع بقية المنتجين، من حقه أن يقدم خدمة عامة للمجتمع ، ويضمن له المجتمع إشباع حاجاته نظير قيامه بهذه الخدمة ، وذلك لأن قيامه بهذه المهمة يتوقف على توفير إشباع حاجاته من الإنتاج المادي الذي يوفره غيره من بقية أفراد المجتمع .

فالمدرس الذي يقوم بتعليم أولادنا لا يستطيع الإستمرار في هذه المهمة إلاّ إذا وفرنا له حاجاته المادية ، فإذا إمتنعنا عن توفير هذه الحاجات فإننا بذلك نجبره على البحث عن عمل آخر يشبع عن طريقه حاجاته المادية. والطبيب الذي يعالج مرضانا لا يستطيع القيام بوظيفته إلاّ إذا وفرنا له حاجاته المادية.

وكل من يكلفه المجتمع تقديم خدمة عامة لجميع أفراده لا يستطيع أن يستمر في تقديم هذه الخدمة إلاّ إذا وفر له المجتمع حاجاته المادية ، حيث يقدمها له إما في شكل راتب (معاش) يكفي لإشباع حاجاته ، وإما في شكل عيني ، كأن يقدم له المركوب والمأكل والملبس ، أو يعين له مكاناً يأخذ منه حاجاته مقابل تأدية تلك الخدمة العامة. فالذي يقدم الخدمة العامة يأخذ نصيبه الذي يكفي لإشباع حاجاته من الملكية العامة للمجتمع ، ذلك لأن المجتمع له نصيب في الإنتاج الذي يقوم به الأفراد نظير إستعمالهم لعوامل الإنتاج التي تعتبر ثروة إجتماعية يملكها جميع أفراد المجتمع .

إن الإنسان في المجتمع الجديد إذاً ، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية في ملكية فردية ، أو أن يعمل شريكاً في الإنتاج في ملكية إشتراكية ، وإما أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية. والمبدأ السائد في المجتمع الجديد يقضي بأن «الذي ينتج هو الذي يستهلك».

ولكن أفراد المجتمع قد لا يكونون كلهم قادرين على الإنتاج ، فقد يكون من بينهم من هو عاجز عن القيام بعملية الإنتاج ، سواء كان هذا العجز دائماً

أم مؤقتاً. ولذلك وجب إستثناء هؤلاء الأفراد من القاعدة العامة «الذي ينتج هو الذي يستهلك».

الضمان الإجتماعي

إن العجزة الذين لا يستطيعون العمل لأنفسهم لضمان حاجاتهم المادية، والذين لا يقدرون على أداء عمل مشترك ولا على القيام بخدمة عامة، هؤلاء يضمن المجتمع حاجاتهم فالضمان الإجتماعي في المجتمع الجديد، يكون من حق كل من لا يقدر على أداء خدمة فردية، ولا يستطيع القيام بعمل مشترك، ولا يستطيع تقديم أية خدمة عامة للمجتمع.

إن حق الحياة مكفول لجميع الأفراد في المجتمع الجديد وحيث إن العاجز لا يستطيع إشباع حاجاته المادية بنفسه فإن ذلك يعني أن حرمانه من إشباع هذه الحاجات، كالحاجة إلى المأكل والمشرب سوف يؤدي إلى موته، يعني ذلك في النهاية حكماً بالإعدام على ذلك العاجز بدون وجه حق.

إلّا أن الإنسان، ما دام قادراً على أداء عمل أياً كان نوعه، ولو كان ضغطاً على زر معين، من حقه أن يعمل لكي يعيش، ومن واجب المجتمع أن يوفر له العمل الذي يقدر عليه. أما إذا كان هذا الإنسان عاجزاً تماماً فإن من حقه أن يستريح، ومن واجب المجتمع أن يضمن له معيشته حتى النهاية.

شكل النظام الإقتصادي

هذا هو الشكل الذي يكون عليه المجتمع الإشتراكي الجديد.

فالإنسان في المجتمع الجديد إما أن يعمل لنفسه في ملكية خاصة ومقدسة ويشبع حاجاته بنفسه دون إستغلال لغيره. وإما أن يعمل في ملكية إشتراكية ويكون شريكاً في الإنتاج ويشبع حاجاته من نصيبه في هذا الإنتاج. وإما أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، ويكفل له المجتمع إشباع حاجاته مقابل قيامه بهذه الخدمة. وإما أنه يكون عاجزاً فيضمن له المجتمع حقه في الحياة كإنسان.

وهذا النظام الإقتصادي، مبني على نظرة واقعية، وإنسانية، للحياة الإنتاجية. وهو مؤسس على قواعد طبيعية ثابتة تبعد شبح الإستغلال وتحقق عدالة التوزيع وتضمن حق الأفراد في ثروة المجتمع.

لماذا تم إختيار هذا الشكل من أشكال النظام الإقتصادي؟

هناك عدة أشكال أخرى يمكن إستعراضها ومناقشتها، وهذه الأشكال تختلف في منطلقها، وفي نتائج العمل بقواعدها عن شكل النظام الإقتصادي الذي يستنبط من النظرية لعالمية الثالثة. فالنظام الإقتصادي الذي يكون نتاجاً لتطبيق مقولات هذه النظرية يختلف جذرياً عن غيره من الأنظمة الإقتصادية السابقة له.

إن النظام الإقتصادي الماركسي، الذي يستند إلى نظرية ماركس، يحول الشعب كله إلى عمال يأخذون أجرة. ويعملون تحت سيطرة الحزب الشيوعي، وتكون فيه الملكية كلها للدولة، أي للحزب الشيوعي. والدولة هي التي تقوم بعملية التخطيط وتخصيص الموارد وتوجيه الإنتاج وتحديد الحاجات.

ولا شك أن هناك عدة تطبيقات ماركسية، ولكن هذه التطبيقات لا تخرج عن إطار الفكرة الأساس التي تنطلق منها الماركسية، وهي دولة العمال التي تعني عملياً دولة الحزب الشيوعي. فالعمال يتحولون إلى أجراء في هذه الدولة، ويتحول الإنتاج إلى أعلى لكي تستخدمه الدولة في تحقيق السياسة التي يحددها الحزب.

وتبدأ التطبيقات الماركسية عادة بالتأميم الذي يحوّل الملكية إلى ملكية للدولة، أي ملكية للحزب الشيوعي فالأرض الزراعية مثلاً، تضم إلى بعضها في النظام الماركسي، وقد تسمى جمعيات تعاونية، أو مزرعة جماعية. وهذه المزارع الجماعية تكون بها إدارة على رأسها أحد أعضاء الحزب الشيوعي. وبالرغم من ذلك يقول الشيوعيون «إنَّ الإدارة منتخبة من قبل الفلاحين». ولكن الذي يحدث عملياً هو تدخل الحزب في نظام الإنتخابات حتى يضمن السيطرة على هذه المزرعة، ويضمن بذلك تسخير الفلاحين للعمل مقابل الأجرة التي تعطي لهم في نهاية كل شهر. أما إنتاج المزرعة فتأخذه الجمعية أو الدولة وتبيعه للشعب، وقد يباع ما تكون تكلفته خمسة دنانير بعشرة دنانير، وفي نهاية السنة يقدم رئيس الجمعية، وهو بطبيعة الحال أحد أعضاء الحزب،

كشف الحسابات للحزب حيث يستطيع الحزب أن يتبين بمراجعته لذلك الحساب مدى تقدم الجمعية وتطورها ، وقد يتمكن رئيس هذه الجمعية ، إذا ما أثبت جدارته ، من ترشيح نفسه للجنة المركزية للحزب أو للمكتب السياسي للحزب .

من أين أتي كسب الجمعية ؟

لقد أتى هذا الكسب من بيع إنتاج الجمعية للشعب . ولم يستفد الشعب من ذلك ، بل الجمعية هي التي إستفادت . وإذا كان المال بطبيعته للدولة ، فإن الدولة هي التي إستفادت ، وهذا هو التبرير الذي يعطيه أنصار هذا النظام ، فهم يقولون «إن هذا النظام هو أفضل من النظام الرأسمالي لأن المكاسب في النظام الرأسمالي تذهب للطبقة الرأسمالية وحدها ، أما في ظل هذا النظام فالمكاسب تعود للدولة التي تستخدمه لصالح الشعب نفسه» حيث تستخدمه في إعداد السلاح وصناعة الأقمار الصناعية ، وتمويل أبحاث الذرة ، وبناء المدارس ، وتعبيد الطرق وغيرها ، وبذلك يعود للناس مرة أخرى .

ومهما كان الأمر، فإن هذا النظام الإقتصادي يحول العمال في الجمعيات التعاونية إلى أجراء ، يتنازلون عن إنتاجهم للجمعية مقابل راتب معين يأخذه كل منهم ، والجمعية تقوم ببيع إنتاجهم . ونتيجة لذلك نلاحظ أن هؤلاء العمال يتكاسلون ، ويرفضون العمل ، وذلك لأنهم يأخذون راتبهم ، سواء إشتغلوا أم لم يشتغلوا ، لأن هذه الملكية هي ملكية عامة للدولة ، وكأنهم بذلك يقولون « إن هذا الرزق هو رزق الحكومة » . فالعمال كلهم في ظل هذا النظام لا يعملون إلاّ خوفاً من الحكومة ، فإذا كانت عين الحكومة تراقبهم يخافون فيعملون ، أما إذا تركتهم لحالهم فإنهم يتركون العمل لأن راتبهم مضمون .

إن العمال في ظل هذا النظام قد تقاعسوا عن العمل بعد أن تحولت الجمعية إلى بيروقراطية ، وبعد أن صاروا ينتجون للدولة ، بالرغم من كون الإنتاج يعود إليهم في النهاية بشكل غير مباشر. فالشعور العام عند العمال بأن الإنتاج يعود للدولة يجعلهم يتقاعسون عن الإنتاج ، إذ يتحول العمال إلى

موظفين في الدولة ، وعندما يتحول العامل إلى موظف يميل عادة إلى الكسل ، ويهرب من العمل لأن راتبه مضمون .

ولا تجدي العقوبات التي تفرضها الدولة لمعالجة هذا الوضع نفعاً ، وذلك لعدم إمكان إستمرار رقابة الحكومة على العامل . فالعامل يعمل ما دامت هذه الرقابة موجودة ، ويتوقف عن العمل عند إختفاء هذه الرقابة . لذلك نجد ظاهرة تكاسل العمال وتقاعسهم عن الإنتاج ، ظاهرة ملحوظة في ظل هذا النظام .

وحيث إن الدولة الماركسية قد فشلت في معاقبة العمال . وحيث إنها لا تستطيع أن تتراجع عن فكرة المزارع الجماعية ، فإن هذه الدولة قد حاولت إيجاد نوع من حوافز الإنتاج ، كأن تعطي كل عامل نصف هكتار من الأرض ليكون ملكاً خاصاً له ولأسرته إذا ما قام بالعمل وأنتج لصالح الدولة ، ولذلك فإن البلدان الماركسية بدأت تأخذ بهذا النظام ، لأنها جربت المزرعة الجماعية فوجدت أن العمال يتقاعسون عن الإنتاج لأنهم أجراء يتبعون الدولة .

والمصنع لا يختلف نظامه عن نظام المزرعة . فالعمال في المصنع أجراء . يرأسهم مجلس تابع للحزب . ويزعم أنصار هذا النظام أن ذلك المجلس قد كونه العمال ، بينما هو في الواقع قد يكون بمعرفة الحزب ، فرئيس المجلس لا بد أن يكون من أعضاء الحزب حتى تتم سيطرة الحزب عليه . وبهذه الطريقة تتم سيطرة الحزب على جميع مرافق الدولة ، من المزارع والمصانع إلى المدارس والبلديات ودوائر المراقبة والإدارة ، بالإضافة للجيش والشرطة . فالحزب هو الذي يعد قوائم المرشحين في كل مرفق . ويترك للناس حرية إختيار مجالسهم من بين المرشحين في تلك القوائم .

والحقيقة التي ينبغي أن تذكر هي أنه لا يوجد أحد في هذا النظام بدون عمل ، ولكن لا يوجد كذلك شخص غني في نفس الوقت . فكل الذين يعملون إنما يعملون للحصول على أكلهم وشربهم على الأكثر ، أما السكن والكهرباء والمواصلات وغيرها من الحاجات الضرورية فتوفرها الدولة مقابل أجرة تؤخذ من الراتب .

إن المصنع الذي يعمل وفقاً لهذا النظام لا يتقدم ، وذلك لأن العمال فيه أجراء يتنازلون عن إنتاجهم للدولة مقابل أجرة .

إن النظام الماركسي تقتله البيروقراطية. فالعمال لا يشتغلون بكل طاقاتهم لأنهم يتنازلون عن إنتاجهم للدولة مقابل أجرة. كما أن أفراد المجتمع الذين يعملون في القطاع العام يشتغلون لحساب الدولة، وليس لديهم باعث على الإنتاج، ومن هذه الناحية فإن هذا النوع من النظام الإقتصادي مرفوض لأنه لا يحقق وفرة في الإنتاج. فالعمال عندما يشتغلون في ظل هذا النظام، لا يهمهم إلاّ المحافظة على رواتبهم فقط، دون نظر إلى تقدم الإنتاج أو تأخره.

وإذا ما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع في النظام الماركسي، فإننا نجد أن السبب المباشر في إنعدام الحافز وعرقلة الإنتاج يرجع إلى نظام الملكية (ملكية الدولة) وعلاقات الإنتاج، الذي حول أفراد المجتمع كلهم إلى أجراء، وأوجد الإدارة البيروقراطية.

أما النظام الرأسمالي، فإن نظام الملكية وعلاقات الإنتاج فيه لا يختلف جوهرياً عن النظام الماركسي، فالأشياء التي تملكها الدولة في المجتمع الماركسي يملكها فرد في المجتمع الرأسمالي.

ويقوم الرأسمالي.. رب العمل الذي يملك المزرعة أو المصنع بتشغيل العمال مقابل أجرة يتفق عليها وفقاً لقوانين السوق التي تجعل من العامل سلعة تباع وتشتري. ويتنازل العمال عن إنتاجهم لذلك الرأسمالي الذي قام بتشغيلهم مقابل تلك الأجرة التي يدفعها لهم في نهاية المدة المتفق عليها، ثم يقوم الرأسمالي ببيع إنتاج العمال لكي يحقق أرباح لمصلحته.

وإذا ما حللنا تلك العملية التي يقوم بها الرأسمالي فإننا نجد أنها تنحصر في إستغلال جهد العمال وحاجتهم إلى العمل. وعن طريق هذه العملية الإستغلالية تنحرف القاعدة السليمة «إن الذي ينتج هو الذي يستهلك» عن طبيعتها. وهذا العمل الذي يقوم به الرأسمالي لا يستند إلى حق طبيعي ولا يوجد له أي مبرر.

إن الرخصة التي يستند إليها الرأسمالي، والتي تمكن من الحصول عليها بعملية مناقصة بينه وبين الرأسمالين الآخرين، هي التي تمكنه من سرقة جهد العمال الذين يستخدمهم لتحقيق الأرباح، وذلك بإعطائهم أجرة لا تساوي إنتاجهم، فإذا كانت ساعة العمل تساوي ديناراً فإن ما يعطيه الرأسمالي للعمال مقابل جهده هو أقل من ذلك، حيث إن الرأسمالي يقوم بعملية حسابية،

يتمكن عن طريقها من إستغلال العامل ، فالربح الذي يحققه الرأسمالي نتيجة لتلك العملية الحسابية هو من حق العمال لأنه إستقطع من جهدهم وعرقهم ، وهذا الربح هو الذي تمكن الرأسمالي عن طريقه من تكديس الثروة وتوسيع حدود ملكيته وتركيز سيطرته على علاقات الإنتاج.

وقد تصل سيطرة الرأسماليين على علاقات الإنتاج إلى حد يقف فيه العامل ضد الثورة التي قامت من أجل تحريره وتمكينه من السيطرة على حاجاته ، وأخذ حقه في الإنتاج. وهذا مثلاً ما حدث في تشيلي ، فلقد تمكنت المخابرات الأمريكية من إخراج المغفلين من الناس هاتفين بسقوط (اللندي) الذي وزع عليهم ثروة الرأسمالية الإستغلالية.

وقد يلجأ الرأسماليون ، في سبيل تحقيق هذه السيطرة ، إلى كثير من الحيل كأن يتبرعوا للجمعيات الخيرية ، أو أن يقوموا برشو أصحاب النفوذ ، أو بمساعدة العمال أنفسهم في الأعياد والمناسبات.

وقد يقوم الرأسماليون ، نتيجة لوطأة الإحساس بخطر الثورة الإجتماعية ، بتهريب أموالهم إلى الخارج ، إلى المناطق التي وطد النظام الرأسمالي فيها دعائمه وأركانه. وهذا هو الوضع الذي واجهته الثورة الإجتماعية في ليبيا ، حيث وجدت أن الرأسماليين (الليبيين) ! قد قاموا بتهريب أموالهم إلى بريطانيا وإيطاليا وغيرها من الدول.

إن الأموال التي تمكن الرأسماليون من تكديسها وتهريبها ووضعها في حساباتهم في الخارج ، قد تكونت من جهد العمال وكدهم وعرقهم. فالعمال هم الذين قاموا بالإنتاج ، وهم الذين قاموا ببناء المدارس وتعبيد الطرق وبناء المستشفيات ، وغيرها من الأشياء النافعة ، ولم يفعل الرأسمالي غير شيء واحد هو جني الأرباح من تلك المشاريع التي تم إنجازها عن طريق العمال. ولذلك تعتبر الأموال التي كدسها الرسماليون حقاً للعمال أنفسهم وليس للرأسماليين أي حق فيها.

إن من حق العمال أن يأخذوا حقهم كاملاً في الإنتاج ، ولا يتحقق ذلك إلّا بتغيير وضع العمال ليصبحوا منتجين شركاء في الإنتاج فتنتهي علاقة الأجرة وعلاقة الربح ، لتحل محلها علاقة جديدة هي العلاقة بين الشركاء في الإنتاج الذي يقسمونه بينهم ، وفقاً للقاعدة الطبيعية في توزيع الإنتاج التي تقضي بأن

«لكل عامل من عوامل الإنتاج حصة في هذا الإنتاج» ، وتحول العامل من عبد ينتج لصالح سيده إلى إنسان حر ينتج لصالح نفسه ، وهو بعد ذلك حر في أن يتنازل بإرادته عن جزء من إنتاجه لكي يسخدمه فيما يحتاج إليه من تسليح وتوفير للخدمات الصحية والمواصلات وغير ذلك من الحاجات العامة للمجتمع . إن هذه القاعدة إذا ما طبقت في المجتمع . فلن يكون هناك مقاول على الإطلاق ، وسيختفي كل أثر لنظام الأرباح ونظام الأجرة . حيث ينتهي وجود أرباب العمل ، ويتحرر الناس بتحرير حاجاتهم من سيطرة الآخرين .

إن قيام الثورة الإجتماعية إذاً ، يتوقف على فهم العمال ووعيهم . فعندما يفهم العمال في بلاد العالم كافة أن العلاقة القائمة بينهم وبين رب العمل هي علاقة فاسدة وأنها تنتج نظاماً إجتماعياً وإقتصادياً فاسداً يكرس الإستغلال ويحول الإنسان إلى عبد ينتج لمصالح السادة الرأسماليين. وحين يدرك العمال أن نظام الملكية وعلاقات الإنتاج عندما تنحرف عن الوضع الطبيعي المنسجم مع القواعد الطبيعية في الإنتاج والتوزيع ، والعامل الذي يكمن وراء عملية الإستغلال فإنهم يقومون بالثورة محطمين كل أساس فاسد يعتمد عليه نظام الملكية وعلاقات الإنتاج .

وعندما يدرك أفراد المجتمع ، كل الناس أن أصحاب العمارات لم يتمكنوا من بناء تلك العمارات إلاّ باستخدام ثروة المجتمع ، متمثلة في مواد البناء اللازمة لعملية البناء وإستغلال جهد العاملين ، وحين يدركون أن صاحب العمارة ليس له حق في هذه العمارة أكثر من حق غيره فيها الذي لا يتجاوز حاجته إلى المسكن ، لأن ثروة المجتمع ينبغي أن تقسم على عدد سكانه . وحين يدركون أن من حق كل فرد أن يكون مالكاً لسكنه ، سوف يقومون بالثورة مطالبين بأن يكون «البيت لساكنه» ، وأن تكون ثروة المجتمع ملكاً لجميع أفراده ، وأن تكون «الأرض ليست ملكاً لأحد» هي قاعدة نظام الملكية وعلاقات الإنتاج ، وسيطالبون بتمزيق كل القوانين التي تبيح عملية الإستغلال والسرقة .

وحين يدرك أفراد المجتمع أن من حق كل فرد أن يشبع حاجاته المادية من ثروة المجتمع ، وأن ما زاد عن هذه الحاجات يعتبر تعدياً على حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع ، وأن ذلك الوضع سوف يؤدي إلى عودة نظام الإستغلال ،

وأن ذلك لا يحدث إلاّ في غياب القواعد الطبيعية في الإنتاج والتوزيع ، تكون الثورة الإجتماعية التي تحدث هي الثورة التي تعتمد على هذه القواعد الطبيعية في عملية التغيير.

إن الذي يحدث في المجتمعات الإستغلالية هو قيام المستغل بأخذ حصته ليشبع منها حاجاته وأخذ حصة الآخرين لإدخارها وتكديسها وإعتبارها ملكاً له يستخدمه في إستغلال الآخرين.. ولذلك يعتبر نظام الملكية في المجتمع الإستغلالي نظاماً ظالماً ومرفوضاً ، ومن حق أفراد المجتمع أن يقوموا بالثورة الإجتماعية ضده لتحطيمه ، وإعلان أن «الأرض ليست ملكاً لأحد» وأن من حق كل فرد أن يستغل هذه الأرض بجهده الخاص لإشباع حاجاته دون إستغلال لجهد غيره.

هذا التحليل يستند إلى ما جاء في الكتاب الأخضر، وهو تحليل للمعطيات الموجودة في العالم ، وهذه المعطيات أدت تلقائياً إلى إكتشاف أن الأرض ليست ملكاً لأحد. وأن من حق كل أفراد المجتمع أن ينتفعوا بها لإشباع حاجاتهم دون إستغلال لغيرهم ، ودون تمكين غيرهم من إستغلالهم ، وأن الأرض لا بد أن تعود لأصحابها ، وأن يتم توزيعها بحيث يأخذ كل فرد من أفراد المجتمع منها ما يستحقه. وكل وضع إجتماعي يتناقض مع هذه القاعدة هو وضع لا بد من الثورة عليه.

إن الثورة هي رفض للظلم والباطل ، فعندما نكتشف أن المجتمع قد إنقسم إلى أغنياء وفقراء ، مالكين وغير مالكين ، يعني ذلك أن الغني قد صار غنياً على حساب هؤلاء الفقراء. ويعني ذلك أن الثروة في هذا المجتمع غير مقسمة بالتساوي على أفراده . فنجد من يكون نصيبه صفراً ، ونجد من يكون نصيبه مائة وحدة. كما أن فرص العمل في المجتمع لن تكون متساوية ، حيث نجد من أخذ مائة فرصة عمل ، ومن لا فرصة له على الإطلاق ، ويصبح وضع نظام الملكية وعلاقات الإنتاج بذلك وضعاً إستغلالياً ظالماً تجب الثورة ضده.

الحل الطبيعي

لا يوجد حل بديل لهذا الوضع الإستغلالي الظالم إلاّ حل واحد ، وهو

الذي يضع ثروة المجتمع في موضعها الطبيعي ، حيث تقسم على جميع أفراده. وبعد ذلك يستطيع كل فرد من أفراد هذا المجتمع أن يطور إمكاناته ويطور حصته. فإذا كان نصيبك العادل من ثروة المجتمع هو خمسة هكتارات ، وكان نصيبي أنا أيضاً خمسة هكتارات ، وكان إنتاجك عشر وحدات ، وكان إنتاجي ست وحدات فقط نتيجة لكسلي ، فإن التفاوت بيننا ليس ناتجاً عن إستغلال أي واحد منا لجهد الآخر. وقد يعتبر ذلك قضاء وقدراً مسلماً به ، ولذلك يحق لكل واحد منا أن يحتفظ بإنتاجه ولا يجوز له ، في نفس الوقت ، أن يقوم بعمل من شأنه أن ينقص نصيب الآخر من ثروة المجتمع ، وهي الخمسة هكتارات.

لا بد أن تفهم الجماهير الأسباب التي أدت إلى ظهور الكتاب الأخضر الذي يعلن أن «الأرض ليست ملكاً لأحد». وعليها أن تفهم أن الحل هو تحرير حاجات الإنسان من سيطرة الآخرين ، وأن يملك كل إنسان حاجاته من مركوب ومسكن ومعاش ومواد إستهلاكية. وأن تفهم لماذا تكون الثورة ضرورية عندما تدفع الجماهير مرغمة ثمناً مضاعفاً للحصول على هذه الحاجات ، ولماذا تكون التجارة الحرة ظاهرة إستغلالية وعملاً غير إنتاجي. ولماذا تجب تصفية التجارة الحرة والعلاقات الإقتصادية التي تجعل أرباب العمل يكسبون من جهد غيرهم ، ولماذا لا ينبغي لأي إنسان أن يبني أكثر من منزل واحد لسكناه ولسكني أسرته ، ولماذا لا يصح بناء المنازل وتأجيرها ، فالأرض ملك لكل أفراد المجتمع ، ويحق لكل واحد منهم أن يقوم بنشاط إقتصادي لإشباع حاجاته دون إستغلال لغيره.

إن على اللجان الثورية أن تعي هذه الحقائق وتفهمها وتعمل على إيصالها للجماهير إذا ما أرادت للثورة الإجتماعية أن تنتصر. وإن في مقدمة مهام اللجان الثورية ترشيد اللجان الشعبية ، وأمانات المؤتمرات الشعبية ، وتحريك المؤتمرات الشعبية ، وتحريض الجماهير على ممارسة السلطة. ولا يمكن للجان الثورية أن تقوم بهذا الواجب على أكمل وجه إلاّ إذا فهمت هذه الأفكار الثورية فهماً صحيحاً ، وتحولت إلى قوة عقائدية قادرة على قيادة الجماهير نحو الزحف المقدس ، الذي يحقق سلطة الشعب ، ويبني المجتمع الإشتراكي الجديد على أساس من الحرية والعدل في كل مكان من العالم.



النظام الجماهيري
المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

مقدمـــة

إن المتتبع لحركة التغير السياسي والإقتصادي ، والمراقب لسير النقاش داخل المؤتمرات الشعبية الأساسية خلال دورات انعقادها الماضية ، يشعر في كثير من الأحيان بضرورة ضم الحلقات المختلفة التي تبلورت التجربة الشعبية فيها ، كما يشعر بضرورة إبراز العلاقات المختلفة بينها في إطار كلي يساعد على فهمها .

ويبدو لي أن أية محاولة للفهم لا بد أن تسير في إتجاهين :

الإتجاه الأول يتمثل في التحقق من فهم دور كل حلقة من حلقات التجربة الشعبية بصورة منفصلة . .

الإتجاه الثاني يتمثل في الربط بين هذه الحلقات في إطار كلي منظم .

وسوف نحاول هنا أن نرسم الخطوط العريضة التي تساعد على فهم هذه الحلقات منفصلة ، ومجتمعة ، ونحتاج لغرض القيام بهذه المهمة أن نتعرض إلى شرح بعض المفاهيم الأساسية ، وهو ما تعالجه الفقرة التالية . .

المفاهيم الأساسية

هناك عدة مفاهيم أساسية لا بد من التعرض لها قبل البدء في شرح طريقة عمل النظام الجماهيري وهـي كالآتي :

الشعب: الشعب في الجماهيرية يتكون من مجموع الأفراد الذين يعيشون في مجتمع الجماهيرية، والشعب، هنا هو صاحب السلطة والسيادة (الشعب بيده السلطة والثروة والسلاح) لا حق لأحد مهما كانت مكانته أن ينوب عنه، أو أن يتصرف باسمه أو يملي عليه رغباته، أو أن يتحكم في مصيره. كل تصرف يقوم به فرد دون أن يتخذ الشعب قراراً فيه هو تصرف غير شرعي لأنه لا يستند إلى أساس شرعي..

ولا يمكن أن يبقى الشعب بدون سيادة. وإذا تم تنازل الشعب عن سيادته بمحض إرادته فالسؤال قائم: هل يستطيع الشعب أن يسترد سيادته؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فالذي حدث ليس تنازلاً عن السيادة، وإن فهمت خطأ هكذا، وإنما حدث تفويض لإختصاصات ألزم الشعب بتنفيذها من كلفه بذلك، مع بقائه صاحباً للسيادة، وإذا كانت الإجابة بلا، أي لا يستطيع الشعب أن يسترد سيادته، فإن الشعب قد أصبح عبداً، وليس سيداً، فقد حل سيد آخر محله عندما تنازل الشعب عن سيادته، وفقد الشعب صفته كشعب، ولذلك لا يكون الشعب شعباً، وقد حدث تنازل عن السيادة، وكان التنازل باطلاً بطلاناً مطلقاً..

والسيادة ملازمة للسلطة، وهي تتصف بما يلي:

أولاً: إنها لا تتجزأ، لأن تجزئة السيادة تخلق سيادة جديدة، وشعباً جديداً، له إرادة عامة، فلكل شعب سيادة..

ثانياً: لا إنابة في السيادة، لأن السيادة لا يمارسها إلاّ السيد نفسه، ولأن الشعب موجود دائماً..

ثالثاً: السيادة مطلقة، ولا رقابة عليها، إلاّ من ذاتها، فلا رقيب على الشعب إلاّ نفسه، ولذلك كان الشعب هو السيد، وهو دائماً على صواب.

الهيكل التنظيمي لسلطة الشعب:

يشتمل الهيكل التنظيمي لسلطة الشعب على المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، ومختلف الأجهزة الإنتاجية والإدارية التي تقدم خدمة عامة لأفراد المجتمع..

المؤتمر الشعبي الأساسي :

هو البناء التنظيمي الذي تتبلور من خلاله وتتفاعل فيه آراء جماهير الشعب بحيث يساعد أفراد المجتمع في إتخاذ القرار الذي يتعلق بالسياسة العامة لعمل اللجان الشعبية ومحاسبتها ، ويمكن أن نقيس على هذا التعريف بعض التعريفات الأخرى التي تتعلق بالمؤتمر الهني ، والمؤتمر الإنتاجي ، وما إلى ذلك من المؤتمرات . .

أمانة المؤتمر:

هي عبارة عن مجموعة من الأفراد المصعدين عن طريق المؤتمر الشعبي ، وهي التي تتولى صياغة قرارات المؤتمر، ونقلها بأمانة عن طريق القنوات الرئيسية التي يسمح بها الهيكل التنظيمي لجماهير الشعب ، وللجنة الصياغة هذه الحق في تنظيم وضبط جلسات (المؤتمر) بما يساعد على إتخاذ القرار السليم الذي يتجسد فيه وعي الجماهير وإدراكها للمصلحة العامة . .

اللجنة الشعبية :

وهي الإدارة التي تضمن للمؤتمرات الشعبية تنفيذ قراراتها من خلال الهيكل الإداري والإنتاجي ، وهي تتكون من مجموعة من الأعضاء المصعدين عن طريق المؤتمر الشعبي لغرض القيام بمهمة ذات طابع نوعي أو خاص . .

الجهاز الإداري :

هو عبارة عن مجموعة من الأفراد المنظمين على أساس وظيفي ، والذين يقومون بخدمة عامة لمصلحة جماهير الشعب لقاء ما يكفل حاجاتهم . .

التصعيـد :

وهو عبارة عن عملية يتم بمقتضاها إختيار فرد أو مجموعة من الأفراد عن طريق المؤتمر الشعبي لغرض القيام بمهمة ذات طابع مميز في الهيكل التنظيمي والسياسي لسلطة الشعب . .

مؤتمر البلدية :

وهو يضم جميع أعضاء أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية في البلدية وهو أداة يتم من خلالها تنسيق وصياغة قرارات وتوصيات المؤتمرات الأساسية على مستوى البلدية قبل نقلها إلى مؤتمر الشعب العام، وقبل تمريرها إلى الجهات المكلفة بتنفيذها..

ويعتبر مؤتمر البلدية هو الإدارة التنظيمية التي يتم عن طريقها إختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية، وأمين اللجنة الشعبية للبلدية من بين المصعدين لعضوية هذه اللجان..

اللجان الشعبية للبلدية :

وهي تشمل أمين اللجنة الشعبية للبلدية وجميع أمناء اللجان الشعبية النوعية الذين تم تصعيدهم عن طريق مؤتمر البلدية، وهي الأداة التي يتم عن طريقها تنسيق سياسة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية على مستوى البلدية..

مؤتمر الشعب العام :

وهو عبارة عن لقاء لكافة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وهو يضم جميع أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية..

اللجنة الشعبية العامة :

وهي تضم أمين اللجنة الشعبية العامة، وأمناء اللجان الشعبية العامة النوعية (على مستوى الجماهيرية) الذين تم تصعيدهم عن طريق مؤتمر الشعب العام، وهي الأداة الشعبية التي يتم عن طريقها وضع سياسة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية التي تمت صياغتها في مؤتمر الشعب العام على مستوى الجماهيرية..

الإطار الكلي للنظام السياسي والإقتصادي

لا يكون فهم الإطار الكلي للنظام السياسي والإقتصادي كاملاً إلاّ إذا

وضحت في أذهاننا النقاط التالية :

أولاً : تكوين النظام السياسي والإقتصادي . .

ثانياً : طريقة إتخاذ القرارات وطريقة التنفيد . .

ثالثاً : العناصر الرئيسية لنظام المجتمع . .

رابعاً : حركة القرار والتنفيذ . .

أولاً : تكوين النظام السياسي والإقتصادي

يمكن تلخيص الطريقة التي يتم بها تكوين الحلقات الأساسية في النظام السياسي والإقتصادي (للنظرية العالمية الثالثة) في النقاط التالية :

1 ــ يقسم الشعب إلى مؤتمرات أساسية بحيث ينسجم هذا التقسيم مع التقسيم الجغرافي (للبلديات) وتوزيع السكان في المناطق المختلفة ويختار كل مؤتمر أساسي أمانة له عن طريق التصعيد المباشر . .

2 ــ تتكون أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي من مجموعة من الأعضاء المصعدين ، ويتم إختيار الأمين والأمين المساعد من بينهم ، ويتولى أمين المؤتمر (أو الأمين المساعد في حالة غيابه) إدارة إجتماعات المؤتمر أثناء دورات انعقاده ، ونقل توصيات وقرارات المؤتمر بعد الإنتهاء من صياغتها إلى مؤتمر الشعب العام .

3 ــ يتكون مؤتمر البلدية من مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية في البلديات ، ويختار مؤتمر البلدية أميناً وأميناً مساعداً له من بين أعضائه ليتولى إدارة إجتماعاته . .

4 ــ تختار جماهير المؤتمرات الشعبية لجاناً نوعية عن طريق التصعيد المباشر ويعرض جميع الأعضاء المعدين على مؤتمر البلدية لإختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية وأمين اللجنة الشعبية للبلدية وهكذا تصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية .

5 ــ تتكون اللجنة الشعبية للبلدية من جميع أمناء اللجان الشعبية النوعية الذين تم إختيارهم بواسطة مؤتمر البلدية .

6 ــ يعتبر جميع المواطنين أعضاء في المؤتمرات الشعبية وهم ينتمون

وظيفياً إلى فئات أو قطاعات مختلفة، ويتم عن طريقهم تشكيل مؤتمراتهم المهنية والإنتاجية الخاصة بهم، وعن طريق أعضاء هذه المؤتمرات يتم تصعيد أمانات لها.

7 ـ تجتمع أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية المختلفة في مؤتمر الشعب العام لإختيار أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة (على مستوى الجماهيرية) من بين أعضاء للجان الشعبية النوعية..

وهكذا تكتمل حلقات التنظيم السياسي والإقتصادي تجسيداً للمقولة التالية:

لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان.

وهكذا تصبح كل لجنة شعبية مسؤولة أمام مؤتمر شعبي.

ثانياً: طريقة إتخاذ القرار وطريقة التنفيذ

إن اللجان الشعبية النوعية مسؤولة عن تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية بعد أن تتبلور نهائياً في مؤتمر الشعب العام..

ويبدأ عمل اللجان الشعبية بتطهير الجهاز الإداري الذي تشرف عليه وتصفيته من عناصره الفاسدة بحيث يصبح الجهاز أداة جيدة تساعد على توفير أفضل الخدمات لصالح الشعب..

وهكذا يتمكن جميع أفراد الشعب من إتخاذ جميع القرارات السياسية والإقتصادية كما يتمكن من محاسبة كل من قصر في تنفيد هذه القرارات عن طريق مؤتمراتهم الشعبية الأساسية ولجانهم الشعبية.

وتتولى أمانات المؤتمرات الشعبية صياغة قرارات وتوصيات المؤتمر ونقلها إلى مؤتمر البلدية، ومؤتمر الشعب العام لتأخذ صورتها النهائية التي تتحدد عن طريقها السياسة العامة للمجتمع، ثم تتلقى اللجان الشعبية النوعية «المختلفة» هذه القرارات النهائية وتتولى عملية التنفيذ كل في مجال إختصاصه عن طريق الجهاز الإداري الذي يقوم بوظيفة عامة أو عن طريق الجهاز الإنتاجي (المؤسسات والمنشآت الإقتصادية المختلفة) إذا كان الأمر يتعلق بتنفيذ قرارات أو توصيات إقتصادية.

وتضع اللجان الشعبية البرنامج الزمني لتنفيذ السياسة العامة وفقاً للوسائل والإمكانات المتاحة لها والتي تضمن عن طريقها تنفيذ هذه السياسة العامة..

وتقع على اللجان الشعبية مسؤولية متابعة تنفيذ البرنامج الزمني للسياسة العامة وهي تعتبر مسؤولة أيضاً عن كل تقصير يمكن أن يأتي من هذا الجانب أمام المؤتمرات الشعبية.

وهكذا تكون اللجان الشعبية أداة تعمل في إتجاهين الإتجاه الأول يساعد على إتخاذ القرار السليم عن طريق المؤتمرات الشعبية وذلك لأن أعضاء اللجان الشعبية هم أفراد ينتمون إلى مؤتمرات شعبية أساسية وعليهم أو يتواجدوا فيها أثناء إنعقادها وهم أيضاً متصلون بكل ما يعترض هذه القرارات من مشاكل عملية وبناء على ذلك فإن عليهم تنبيه مؤتمراتهم الشعبية إلى كل الصعوبات والمشاكل التي قد تواجه تنفيذ القرار بما يضمن عدم إتخاذ قرار غير واقعي يصعب تنفيذه والإتجاه الثاني يساعد على وضع قرارات المؤتمرات الشعبية بعد أن تتبلور في صورتها النهائية موضع التنفيذ من خلال الأجهزة الإدارية والإنتاجية المختلفة بما يضمن وجود نوع من الرقابة الشعبية على هذه الأجهزة.

إن اللجان الشعبية لا يمكن إعتبارها في النهاية إلاّ مجرد أدة (في يد الشعب) وليس هذه الأداة حق الوصاية أو السيادة على الشعب ولا حق لهذه الأداة في الخروج عن السياسة العامة التي تتبلور في المؤتمرات الشعبية هي، أداة شعبية وعلى هذه الأداة الشعبية، أن تعمل وفقاً لإرادة الشعب من خلال ما يوفره لها من مختلف التنظيمات والقنوات.

ثالثاً: العناصر الرئيسية لنظام المجتمع

إن الصورة الكاملة لما نتوقعه في مجتمع يطبق النظرية العالمية الثالثة يمكن رسمها في العناصر الرئيسية الآتية:

العنصر الأول: ويشمل كل المنتجين الذين يعملون في ملكية خاصة ولحسابهم الخاص بغرض ضمان حاجاتهم دون إستغلال لغيرهم عن طريق أحد مظاهر الإستغلال المختلفة كالأجر والإيجار والتجارة الخاصة...

العنصر الثاني: ويشمل كل المنتجين الذين يعملون في ملكية إشتراكية

وفقاً لقواعد المشاركة التي يقرها المجتمع ووفقاً للضوابط التي يضعها هذا المجتمع * .

العنصر الثالث : ويشمل كل من يقومون بخدمات عامة للمجتمع كالمعلمين والأطباء والمحاسبين وغيرهم حيث يضمن لهم المجتمع حاجاتهم نظير قيامهم بمثل هذه الخدمات لصالح كافة أفراد المجتمع .

العنصر الرابع : ويشمل كل العاجزين (بصورة مؤقتة أو دائمة) عن القيام بأي عمل إنتاجي أو تقديم خدمة عامة ويقع على المجتمع عبء توفير حاجاتهم وفقاً لمبدأ التكافل الإجتماعي . . .

وهكذا تنتظم حركة المجتمع الإنتاجية في الأجهزة التالية :

أ ـــ الجهاز الإنتاجي : وهو يشمل العنصر الأول ، والعنصر الثاني ويضم كل المنشآت والمؤسسات والتنظيمات الإنتاجية ويكون المجتمع بأسره شريكاً فيه للمنتجين في الإنتاج بما يوفره لهذا الجهاز من وسائل إنتاجية مختلفة .

ب ـــ جهاز الخدمة العامة : وهو يشمل العنصر الثالث من عناصر المجتمع ويمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها هذا الجهاز إلى نوعين من الخدمات :

ـــ خدمات إدارية أو فنية يقدمها الجهاز الإداري (أو الجهاز الفني) إلى كافة أفراد المجتمع بما في ذلك خدمات تصريف (أو توزيع) الإنتاج .

ـــ خدمات مالية تقدمها الأجهزة المالية المختلفة إلى كافة المؤسسات والأفراد في المجتمع كالإحتفاظ بالأموال وتقديم القروض وما إلى ذلك من الخدمات المالية .

ويعتبر جهاز الخدمة العامة مساعداً للجهاز الإنتاجي بما يوفره له من خدمات يضمن الجهاز الإنتاجي عن طريقها سير العملية الإنتاجية بصورة أفضل .

ويعتمد جهاز الخدمة العامة في وجوده على إستمرارية الجهاز الإنتاجي وكفاءته وهكذا توجد علاقة عضوية بين هذين الجهازين . . . كفاءة الأول

* بالإضافة إلى ذلك توجد التشاركيات التي تعتبر نظاماً يتعاون فيه المنتجون على تحقيق الإنتاج وإدارته وإقتسامه بالتساوي وهو نظام يجمع بين الملكية الخاصة والملكية الإشتراكية .

تعتمد على وجود وكفاءة الثاني ووجود الثاني يعتمد على إستمرارية وكفاءة الأول . . . إن بقاء الجهاز الثاني يكون أمراً مستحيلاً إذا تعذر وجود الجهاز الأول لأي سبب من الأسباب.

أما العنصر الرابع من عناصر المجتمع فهو عنصر لا وجود له في العملية الإنتاجية بل هو عنصر معرقل للعملية الإنتاجية وهو يشكل خطراً كبيراً على إتجاه حركة المجتمع الإنتاجية إذ أن المجتمع إذا تحول إلى كل من العجزة إنعدم الإنتاج فيه أصلاً وأصبح يعيش متطفلاً على المجتمعات الأخرى أو تحت رحمتها ومن هنا تظهر أهمية دفع هذا العنصر أو تحويل جزء منه على الأقل إلى الإنخراط في أحد العناصر الأخرى من عناصر المجتمع.

رابعاً: حركة القرار والتنفيذ

بعد أن تعرضنا إلى الأجهزة التي تنظم على أساسها حركة المجتمع الإنتاجية، يمكننا أن نربط بين هذه الأجهزة وبين كل من المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية (كأدوات تنظيمية) ومجموع أفراد الشعب باعتبارهم مصدر القرار، وأدوات التنفيذ، وأصحاب المصلحة في النهاية.

إن القرار كما سبق أن أشرنا، يتخذ بواسطة المؤتمرات الشعبية، وينفذ عن طريق اللجان الشعبية، ويمكن تلخيص حركة القرار والتنفيذ في الخطوات التالية:

1 ـــ ينتقل أفراد الشعب إلى مؤتمراتهم الأساسية كلما دعت الحاجة إلى انعقاد هذه المؤتمرات، ويساهم كل فرد من أفراد المجتمع في رسم السياسة العامة، أو إتخاذ القرارات التي تتبلور في النهاية في صورة سياسة عامة للمجتمع.

2 ـــ تتلقى اللجان الشعبية هذه السياسة العامة التي رسمت عن طريق المؤتمرات الشعبية وتبدأ في برمجة تنفيذها، وفي الإشراف على الأجهزة التي تتولى عملية التنفيذ فيوكل إلى جهاز الخدمة العامة تقديم كل الخدمات التي رسمتها السياسة العامة لكافة أفراد المجتمع، ويوكل إلى الجهاز المالي تقديم كل الخدمات المالية التي من شأنها أن تساعد على حركة المجتمع الإنتاجية

والتبادلية، ويوكل إلى الجهاز الإنتاجي تنفيذ برامج الإنتاج المختلفة التي رسمت أبعادها داخل المؤتمرات الشعبية.

3 ـــ ينخرط أفراد المجتمع في مختلف الأجهزة الفرعية لجهاز الخدمة العامة، وفي مختلف الأجهزة الإنتاجية بغرض القيام بعملية الإنتاج.

4 ـــ يأخذ كل منتج نصيبه من الإنتاج بعد أن يتحقق، وله الحق في أن يحتفظ بنصيبه في أحد الأجهزة المالية بغرض تنظيم إستعماله وفقاً لبرنامج زمني يعده بوصفه فرداً مستقلاً في تصرفاته عن بقية أفراد المجتمع.

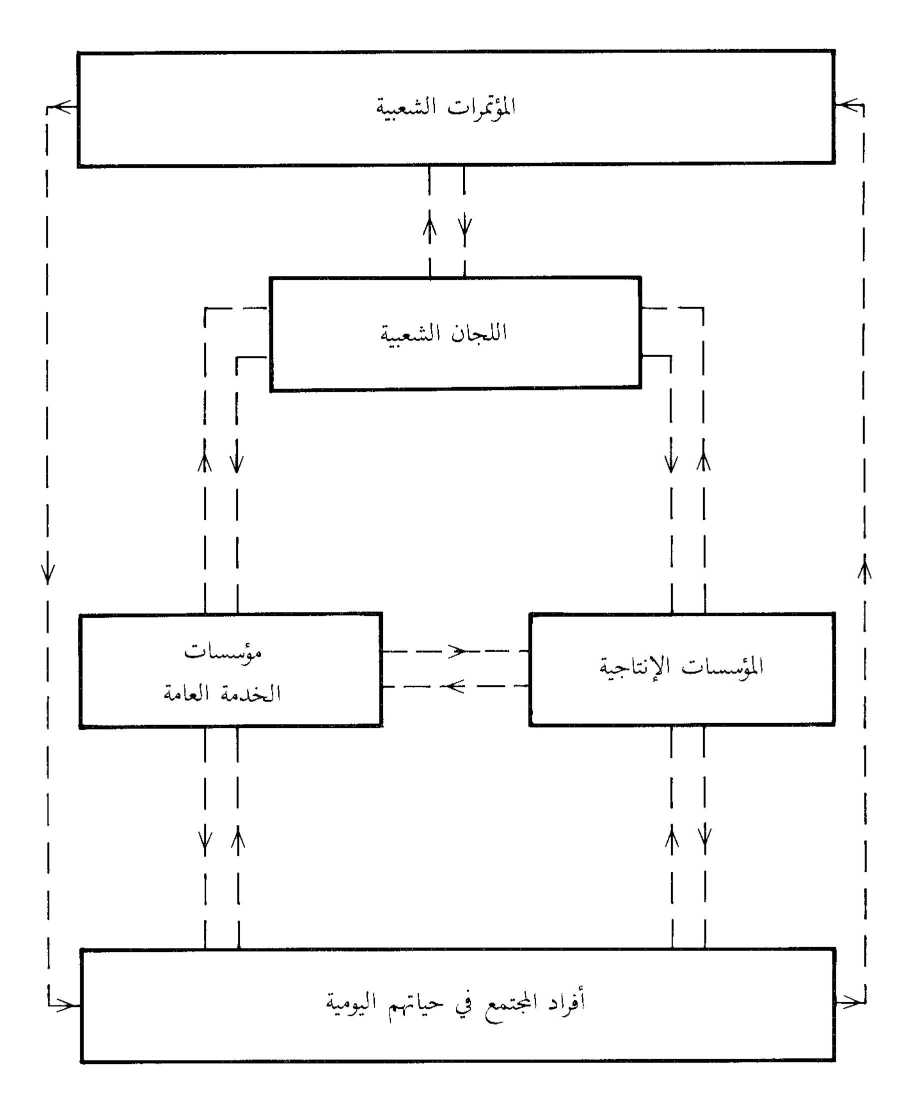
5 ـــ يتم إشباع حاجات الأفراد المختلفة عن طريق ما يوفره جهاز الإنتاج من مختلف السلع وعن طريق ما يوفره جهاز الخدمة العامة من أجهزة فرعية لتصريف المنتجات والتي تتم فيها عملية التبادل (البيع والشراء) ويتصرف الأفراد في هذا الخصوص بصورة مستقلة (في معظم الأحيان) عن بعضهم البعض، بطريقة تحقق لهم شباع أكبر قدر من الحاجات.

6 ـــ يحصل جهاز الإنتاج على قيمة ما أنتجه عن طريق توفير السلع المختلفة التي يتم تصريفها عن طريق أجهزة الخدمة العامة، ويتم توزيع قيمة الإنتاج على عوامله وفقاً لقاعدة المشاركة في الإنتاج.

7 ـــ يحصل جهاز الإنتاج على الأموال التي توظف في العملية الإنتاجية، والتي تسهل له حركة الإنتاج عن طريق الأجهزة المالية، وتعتبر الأجهزة المالية (التي هي ملك المجتمع) شريكة للجهاز الإنتاجي بما توفره له من أموال تستخدم في العملية الإنتاجية، وبما تقدمه له من خدمات.

8 ـــ تعبر الأجهزة المالية وكيلاً للمجتمع في تحصيل نصيب المجتمع من الإنتاج الذي يعتبر حقاً للمجتمع نظير كل العناصر الإنتاجية التي يقدمها للجهاز الإنتاجي، وتتصرف الأجهزة المالية في هذه الأموال وفقاً لما يرسمه لها المجتمع تحت إشراف اللجان الشعبية.. وهكذا تحدث علاقات متشابكة بين مختلف الأجهزة الإنتاجية، والأفراد (بصفة مستقلة عن بعضهم البعض) ومختلف أجهزة الخدمات لعامة تحت إشراف اللجان الشعبية التي تتلقى السياسة العامة للمجتمع عن طريق المؤتمرات الشعبية، والتي تتولى تنفيذها عن طريق الأجهزة الإدارية (أو الفنية) والإنتاجية. ويمكننا أن نلاحظ هنا أن النظام السياسي والإقتصادي مرتبطان إرتباطاً عضوياً بحيث لا يمكن الفصل

شكل رقم (1)
النظام السياسي والإقتصادي في المجتمع الجماهيري



بينها. إن كافة الأجهزة والادوات في هذا النظام تشكل جسماً إجتماعياً واحداً، وتعمل مجتمعة بصورة متناسقة. يبني القرار السياسي (أو الإقتصادي) عن طريق المؤتمرات الشعبية وترسم وتراقب تنفيذ أداة شعبية هي اللجان الشعبية، ويقوم بتنفيذ أجزائه كافة أفراد المجتمع بوجودهم في الأجهزة الإنتاجية والإدارية التي تقدم خدمة عامة لكافة أفراد المجتمع.

والخلاصة: أن هذا النظام في هذه الصورة يعتبر نظاماً مثالياً إذ طبق بعناية ودقة، بحيث يصبح كل فرد واعياً لدوره السياسي والإنتاجي، ومتفاعلاً مع بقية أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، إلاّ أن هذا النظام قد ترافقه بعض السلبيات التي تنبع أساساً من عدم إلتزام أفراد المجتمع بالتجربة الشعبية، وعدم إدراك وفهم دور العقل الجمعي في هذه التجربة خاصة عندما تتحول اللجان الشعبية إلى أداة سلبية تخرج بالتجربة عن إطارها الصحيح بحيث تصبح أداة تكتسب الشرعية الظاهرية، فتعمل باسم التجربة ضد التجربة نفسها، فتعرقل حركة الإنتاج، وتصبح بهذا عائقاً لتقدم المجتمع، وقد تتحول المؤتمرات الشعبية نفسها إلى أداة معرقلة حينما يصبح النقاش في المؤتمر بدون هدف وتصبح محاسبة اللجان لغرض التنفيس عن الأحقاد والضغائن الشخصية، مما يؤدي إلى إنعدام الرغبة في العمل.

إن حركة التحول إلى مثل هذا النظام لا بد أن يصحبها برنامج تربوي، يهدف إلى توعية أفراد المجتمع بأهمية دورهم، وطريقة القيام بهذا الدور، حتى لا ينزلق المجتمع إلى الجانب السيء الذي قد يصحب تطبيق هذا النظام.

النظرية الإقتصادية
والقوانين الإقتصادية

مقدمـــة

لا تهدف هذه الورقة إلى إعطاء أفكار ومعلومات جديدة بقدر ما تهدف إلى تجميع الأفكار والمعلومات المعروفة في النظرية الإقتصادية التقليدية وترتيبها بطريقة تمهد لبناء نظرية إقتصادية جديدة تستند إلى ما يطرح في مجتمعنا الإشتراكي من إطروحات.

وقد قسمت هذه الورقة إلى جزئين: الجزء الأول يهتم بالنظرية الإقتصادية، وتوضيح المقصود منها، والجزء الثاني يهتم بالقوانين الإقتصادية.

الجزء الأول : حول النظرية الإقتصادية

ما هي النظرية الإقتصادية؟

يقسم الإقتصاد إلى ثلاثة فروع رئيسية هي: الإقتصاد الوصفي، والنظرية الإقتصادية (أو التحليل الإقتصادي)، والإقتصاد التطبيقي[1]. أما الإقتصاد الوصفي فيهتم بتجميع المعلومات التي تتعلق بموضوع إقتصادي معين أو مشكلة إقتصادية معينة، كموضوع الزراعة، أو الصناعة وغيرها.

وأما النظرية الإقتصادي فتهتم بإعطاء تفسير مبسط للطريقة التي يعمل بها نظام إقتصادي معين، وللسمات الهامة التي يتصف بها هذا النظام وهي — تهتم بتحليل الواقع الذي تعمل فيه المتغيرات الإقتصادية المختلفة.

وأما الإقتصاد التطبيقي فهو ذلك الفرع الذي يهتم بمحاولة استخدام الهيكل التحليلي العام الذي تزودنا به النظرية الإقتصادية بقصد تفسير الحوادث الواقعية التي يهتم بها الإقتصاد الوصفي.

ويطلق لفظ النظرية الإقتصادية، أحياناً للدلالة على مجموعة النتائج التي توصل إليها علماء الإقتصاد، والتي تتعلق بتفسير مختلف الظواهر الإقتصادية في ظل نظام إقتصادي معين.

وبناء على ذلك نجد نظرية إقتصادية رأسمالية تهتم بتفسير مختلف الظواهر الإقتصادية في ظل نظام إقتصادي رأسمالي، ونظرية إقتصادية إشتراكية تهتم بتفسير مختلف الظواهر الإقتصادية في ظل نظام إشتراكي وهكذا...

ويمكن أن يطلق لفظ النظرية الإقتصادية للدلالة على المنهج الذي يتبع في تحليل وتفسير النشاط الإقتصادي، والظواهر الإقتصادية، بغضّ النظر عن إختلاف الأنظمة الإقتصادية. ويكون لفظ النظرية الإقتصادية، بهذا المعنى، لفظاً شاملاً لكل ما سبق ذكره.

وسواء أخذنا بالمعنى الخاص أو العام، فإن النظرية الإقتصادية لا تعدو كونها تبسيطاً، وتحليلاً للواقع الذي تعمل فيه المتغيرات الإقتصادية وتنشأ فيه الظواهر الإقتصادية المختلفة نتيجة لما يدور في هذا الواقع من نشاط إقتصادي.

ولكي نتمكن من تكوين نظرية إقتصادية لا بد من القيام بمهمتين أساسيتين[2]:

المهمة الأولى: هي فرض الفروض عن الأحوال السائدة في الإقتصاد الذي نريد تحليله بحيث تكون هذه الفروض ذات طبيعة عامة وعريضة مثل الكيفية التي يتصرف بها الإنسان في ظل نظام معين، والبيئة التي يعيش فيها هذا الإنسان، والمؤسسات الإجتماعية والإقتصادية التي يعمل من خلالها.

المهمة الثانية: هي الإستقراء أو الإستنباط من هذه الفروض.

مجال النظرية الإقتصادية:

ونتبين من ذلك أن مجال النظرية الإقتصادية لا يتعدى «توضيح طبيعة

النشاط الإقتصادي وتفسير كيفية سير الحياة الإقتصادية» وقد يضاف إلى ذلك إستخدام نتائج هذا التحليل في «التنبؤ بتأثير المتغيرات الإقتصادية المختلفة، وتحديد الإجراءات الكفيلة بتلافي النتائج غير المرغوب فيها»[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإقتصاديين يفرقون بين ما يسمى بالإقتصاد الإيجابي، والإقصاد المعاييري، فالإقتصاد الإيجابي يهتم بالكشف عن القوانين والروابط التي تخضع لها الظواهر الإقتصادية دون الحكم عليها. أما الإقتصاد المعاييري فإن مهمته تتعدى ذلك إلى تحديد ما هو مقبول منها أو غير مقبول للفرد والمجتمع[4].

النشاط الإقتصادي وطبيعته:

رأينا أن النظرية الإقتصادية — بصورة عامة — هي تفسير مبسط للظواهر الإقتصادية المختلفة التي تكون نتيجة لما يدور في الواقع من نشاط إقتصادي. فما هو النشاط الإقتصادي؟ وما هي طبيعة هذا النشاط الإقتصادي؟

إذا نظرنا لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية نجد أن الأفراد في هذا المجتمع ينقسمون إلى فئات عديدة. منهم المزارعون، والمنتجون في المصانع ومنهم المهندسون، والأطباء، والمعلمون، والكتبة، وهكذا.

كل فئة من هذه الفئات مهتمة بنشاط إقتصادي معين.

إن عملية كسب (لقمة العيش) عن طريق إنتاج السلع، أو تقديم الخدمات للمجتمع هي ما يعرف في النظرية الإقتصادية بالنشاط الإقتصادي.. ويتميز هذا النشاط الإقتصادي بأنه نشاط هادف، لأنه يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية، وواع لأن الذين يقومون به على بينة بتأثيره ونتائجه، وهو يعتبر أساس تكوين العلاقات والروابط الإقتصادية المختلفة.

ويمكن أن يشمل النشاط الإقتصادي ما يلي:

1 — إنتاج السلع والخدمات.

2 — تبادل السلع والخدمات.
3 — إستهلاك السلع والخدمات.

هذه الوجوه الثلاثة للنشاط الإقتصادي يمكن أن توجد في ظل أي نظام إقتصادي، سواء كان هذا النظام متخلفاً أو متطوراً، رأسمالياً أو إشتراكياً، فالعمليات الثلاث (الإنتاج، التبادل، الإستهلاك) عمليات مجردة وضرورية في كل مجتمع من المجتمعات، ولكن النظام الإقتصادي الذي يعمل في إطاره أفراد المجتمع يطبع النشاط الإقتصادي داخل هذا المجتمع بطابع مميز خاص وذلك عن طريق ما يوفره النظام من مؤسسات، وما يسمح به من علاقات، كما أن النشاط الإقتصادي يتأثر بدرجة تطور المجتمع.

إن هدف النشاط الإقتصادي — أساساً — هو إشباع حاجات أفراد المجتمع، فإذا كان المجتمع بدائياً، وكانت حاجاته قليلة نسبياً، فإن النشاط الإقتصادي سوف يقتصر على إنتاج السلع الأساسية، والإنتفاع بها، مثل الطعام والمأوى. أما إذا كان المجتمع متطوراً فإن النشاط الإقتصادي سوف يتسع لكثير من السلع الأخرى التي تمثل حاجة هذا المجتمع المتطور كإنتاج السيارات، والطائرات وغيرها من السلع.

ويمكننا أن نخرج مما تقدم بأن النشاط الإقتصادي هو عبارة عن نشاط إنساني، يقصد من ورائه كسب مادي (لغرض إشباع حاجة أو حاجات إنسانية مادية) عن طريق إنتاج السلع أو تقديم الخدمات للمجتمع.

ويتميز هذا النشاط بأنه هادف، وواع، ومتطور، ومتكيف وذلك لأنه نشاط إنساني يتم في إطار نظام معين، وينطبع بطابع هذا النظام.

وبناء على ذلك يخرج من دائرة النشاط الإقتصادي كل نشاط لا يقصد من ورائه كسب مادي أو إشباع حاجة مادية كالنشاط الذي يقوم به الفرد خدمة للثورة، والنشاط الذي يوجه للقيام بالأعمال الخيرية. وهكذا..

كما يخرج من دائرة هذا التعريف كل نشاط لا يكتسب طابعاً إنسانياً معترفاً به كالسرقة، والنهب، والإحتيال، والإستغلال، وذلك لأن مثل هذه الأنشطة لا تسعى إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة للمجتمع.

كما يخرج من دائرة هذا التعريف كل نشاط يقوم به غير الإنسان فعمل

البقرة، والحصان، والجمل، وغيرها من الدواب لا يعتبر نشاطاً إقتصادياً وإنما يعتبر أداة لنشاط إقتصادي.

علاقة النظرية الإقتصادية بالنظام الإقتصادي :

تهتم النظرية الإقتصادية بالنشاط الإقتصادي الذي يتعلق — أساساً — بالثروة، من حيث الإنتاج، والإستهلاك، والتبادل، والتوزيع. وتعرف الثروة من الناحية الإقتصادية بأنها كل شيء محدود في كميته بالنسبة للطلب عليه، ونافع، وقابل للتحول. وبناء على هذا التعريف يخرج كل شيء نافع وقابل للتحويل من تعريفنا للثروة إذا كان هذا الشيء غير محدود في كميته بالنسبة للطلب عليه، أي إذا لم يكن نادراً، فالهواء مثلاً لا يعتبر من الناحية الإقتصادية ثروة لأنه غير نادر. وبناء على هذا التعريف لا تعد النقود ثروة، وذلك لأنها غير نافعة في حد ذاتها، وإن كانت تعتبر مقياساً للثروة ووسيطاً لتبادلها، وذلك لأن النقود هي مجرد سند يعطي صاحبه حق المطالبة بالثروة، وهي تستمد قوتها من إعتراف المجتمع بها، وبذلك لا تكون نافعة في حد ذاتها.

ونتبين من ذلك أن الثروة الحقيقية للمجتمع لا تتمثل في حجم الأرصدة المكدسة بالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية، وإنما تتمثل في الأشياء المادية الأخرى كالمناجم، والطرق، والمزارع، والمصانع، والمدارس، والآلات، وفي الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع وفي المعرفة، والخبرة، والمهارة التي يتمتعون بها وهكذا.

ويمكن أن تقسم الثروة إلى الأنواع التالية :

1 — ثروة خاصة كمسكن الفرد (أو الأسرة) وملابسه.

2 — ثروة إجتماعية (أو عامة) كالطرق، وغيرها من المباني والمرافق التي تكون ملكاً للجماعة.

3 — ثروة شخصية، وهي التي تتعلق بذات الشخص كمهارة الطبيب أو خبرة المهندس، أو النجار، وهكذا...

ويتم النشاط الإقتصادي الذي يتعلق — أساساً — بالثروة في إطار نظام إقتصادي معين ، فما هو النظام الإقتصادي؟

تعريف النظام الإقتصادي :

يعرف النظام الإقتصادي بأنه ذلك الإطار الذي تعمل فيه العلاقات الإجتماعية (التي تتعلق بالثروة) وفقاً لفلسفة معينة ، من حيث إمتلاك الثروة وإنتاجها وتوزيعها وتبادلها وإستهلاكها من خلال المؤسسات القائمة في المجتمع.

ويحدد النظام الإقتصادي نوع الملكية ، وحدودها وطريقة تداولها ، وإنتقالها ، وإستعمالها ، والتصرف فيها ، أي أنه يحدد — بصورة عامة — من يملك الثروة؟ وكيف تملك الثروة؟ ولماذا تملك الثروة؟

كما يحدد النظام الإقتصادي أسلوب الإنتاج من حيث أطرافه ، ومن حيث العلاقات المختلفة التي تربط بين هذه الأطراف. ويحدد أيضاً نوع المؤسسات التي يتم من خلالها النشاط الإقتصادي ، ويعين ما هو محرم منها ولا يتمشى مع الفلسفة التي يستند إليها ، وما هو مسموح به ولا يختلف مع هذه الفلسفة.

ويقوم النظام الإقتصادي — عملياً — بخمسة وظائف أساسية هي كالآتي :[5]

الوظيفة الأولى : تحديد نوع السلع والخدمات التي سيجري إنتاجها :

وتتعلق هذه الوظيفة بمشكلة الموازنة بين الحاجات الإنسانية والموارد المادية ، فالحاجات الإنسانية متعددة ومتزايدة ومتنافسة في حين أن الموارد الإقتصادية محدودة في كميتها . وبناء على ذلك ينبغي الإختيار من بين هذه الحاجات ما هو أكثر أهمية في نظر المجتمع ، ومحاولة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع هذه الحاجات.

وتختلف الأنظمة الإقتصادية في الطريقة التي يتم بها تحديد هذه

الحاجات، وفي الطريقة التي يتم بها إشباع هذه الحاجات. فالأنظمة التي تعتمد على ما يسمى بنظام السوق تترك للسوق تحديد هذه السلع والخدمات وفقاً لنظام الأسعار، كما تترك له تحديد كيفية إشباعها. والأنظمة التي تعتمد على ما يسمى بنظام التخطيط المركزي تعطي حق تحديد نوع السلع والخدمات، وكيفية إشباعها إلى لجنة مركزية للتخطيط.

ويبدو أن نظامنا الجماهيري يمارس هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الشعبية، حيث يعبر فيها المجتمع عن حاجاته، ثم تترجم هذه الحاجات إلى أرقام، ويتم تنفيذها من خلال اللجان الشعبية.

الوظيفة الثانية : تنظيم الإنتاج :

يقوم النظام الإقتصادي بتوجيه الموارد المتاحة في المجتمع لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المجتمع بالكميات المطلوبة ويعني ذلك قيام النظام الإقتصادي بوظيفتين فرعيتين :

أ ــ منع تدفق الموارد للمجالات الإقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات تعتبر أقل أهمية من وجهة نظر المجتمع، وتحويلها إلى مجالات انتاجية أكثر أهمية.

ب ــ استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تكفل إنتاج السلع التي يحتاجها المجتمع بالكميات المطلوبة، وبأقل تكلفة ممكنة.

وهي وظيفة فنية تختلف الأنظمة الإقتصادية في آدائها باختلاف المؤسسات القائمة على عملية الإنتاج في هذه الأنظمة.

الوظيفة الثالثة : توزيع الإنتاج :

وتتوقف هذه الوظيفة على نوع وطبيعة الملكية التي يسمح بها النظام الإقتصادي، وعلى طبيعة علاقات التوزيع فيه، ويمكن القول بأن نصيب الفرد من عملية التوزيع (الدخل الشخصي للفرد) يعتمد ــ بصورة عامة ــ على ما يلي :

أ ــ كمية الموارد التي يساهم بها الفرد في عملية الإنتاج.
ب ــ المكافأة التي يتقاضاها هذا الفرد نظير إستخدام هذه الموارد في عملية الإنتاج.

فالنظام الذي يسمح بحرية التملك، أو بالملكية المطلقة غير المقيدة يتم فيه توزيع الناتج بطريقة تختلف عن النظام الذي يمنع هذا النوع من الملكية، وذلك لأن الملكية في ذلك لنظام تكون مصدراً للدخل عن طريق تأجيرها، أو تمكين الغير من إستعمالها، في حين تنتفي أسباب هذا الدخل في النظام الذي يحرم الملكية أو في النظام الذي يحرم استغلال الملكية بهذه الصورة الفردية.

الوظيفة الرابعة: تصريف المنتجات:

ويقصد بتصريف المنتجات توصيل السلع والخدمات إلى أفراد المجتمع لغرض إشباع حاجات هؤلاء الأفراد، ويعتمد ذلك على الأجهزة المختلفة التي تتوفر في المجتمع، والتي من شأنها أن تسهل عملية التبادل بين الأفراد بالنسبة لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل المجتمع.

الوظيفة الخامسة: زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة عليها:

ويقصد بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية تجنب أي ضرر يلحق موارد الإنتاج عن طريق تعويض النقص الذي يعترض هذه الموارد، ويقصد بزيادة الطاقة الإنتاجية زيادة كمية (أو تحسين نوعية) هذه الموارد الإنتاجية. وتعتبر هذه الوظيفة ضرورية لإستمرار الإنتاج أو زيادته لغرض إشباع حاجات المجتمع وإستمرار وجوده، وهي تعتمد على السياسة الإقتصادية التي يتبناها النظام الإقتصادي.

ونلاحظ من كل ما تقدم أن النظام الإقتصادي يحدد طبيعة النشاط الإقتصادي في ظل الوظائف لتي يقوم بها النظام، كما يحدد الإطار الذي يتم فيه هذا النشاط. وهكذا تلتقي النظرية الإقتصادية مع النظام الإقتصادي من

حيث إهتمامها بالنشاط الإقتصادي. فالنظرية الإقتصادية تحاول تفسير وتحليل الظواهر الإقتصادية المختلفة التي تكون نتيجة للنشاط الإقتصادي بقصد التوصل إلى القوانين المختلفة التي تعمل في مجتمع معين في حين يحدد النظام الإقتصادي الإطار الذي تعمل فيه هذه القوانين.

وتأخذ النظرية الإقتصادية معطيات النظام الإقتصادي على أنها فروض تنطلق منها في عملية التحليل، فالملكية مثلاً فرض من هذه الفروض، وهي مصدر من مصادر الدخل يلازم الملكية وجوداً وعدماً. والمؤسسات التي يعمل عن طريقها النظام هي الأخرى فرض من هذه الفروض يوجد أشكالاً من النشاط الإقتصادي تختلف باختلاف طبيعة هذه المؤسسات. وطبيعة السلطة المهيمنة في المجتمع فرض من الفروض، وطريقة تدخل هذه السلطة سلباً وإيجاباً فرض من الفروض، يطبع النشاط الإقتصادي بطابع يختلف باختلاف هذه السلطة، وهكذا...

وتأخذ النظرية الإقتصادية هذه الفروض جميعها في ظل ما إصطلح عليه «بمشكلة الندرة والإختيار»، وتعتبر هذه المشكلة هي المشكلة الرئيسية من وجهة نظر المهتمين بالنظرية الإقتصادية، في حين يركز النظام الإقتصادي على العلاقات الإقتصادية، وتصبح مشكلة الندرة والإختيار مشكلة جانبية من وجهة نظر المهتمين بالأنظمة الإقتصادية.

مشكلة الندرة والإختيار:

إن إشباع الحاجات الإنسانية هو الهدف النهائي لكل نشاط إقتصادي. والحاجات الإنسانية (الإقتصادية بالذات) تشبع عن طريق الأشياء، فالحاجة تولد الطلب على السلع والخدمات. ولكن! ما هي السلع والخدمات التي تطلب؟

إن السلع والخدمات التي تطلب تختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، ومن جيل إلى آخر. ويمكن التدليل على ذلك بمقارنة وجبة غذاء في قرن من القرون الماضية بوجبة غذاء في الوقت الحاضر، أو بمقارنة نوع الملابس التي يستعملها جيلنا، وجيل أجدادنا،

وهكذا. . ولكن ! كم عدد لسلع التي تطلب في كل مجتمع من المجتمعات؟ إنها متعددة وقد لا نستطيع حصرها. حاول أن تعدد السلع والخدمات التي تطلب لبناء مسكن، فستجد أنها كثيرة، وستجد أن بعضها متنافس مع البعض الآخر، بحيث يغني إستخدام واحد منها عن إستخدام الآخر. ولكن هذه السلع التي تطلب، والتي تشبع حاجات إقتصادية معينة، لا تنتج بدون حدود وبدون قيود. إن كل الأشياء التي تشبع حاجات إقتصادية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. نادرة بالنسبة للطلب عليها. فالموارد محدودة في كميتها في كل فترة زمنية معنة. ومن هذه الحقيقة البسيطة ينشأ ما يعرف بالمشكلة الإقتصادية. فالإنسان عليه أن يشق من أجل البحث عن الموارد والأشياء، ثم عليه أن يشق ويتعب من أجل تحويل هذه الموارد أو الأشياء وتهيئتها لإشباع حاجاته الإنسانية، ثم عليه أن يتعاون مع غيره من بني جنسه بتبادل هذه السلع وفقاً لنسب التبادل التي يتعارف عليها المجتمع، ثم عليه أخيراً أن يستخدم هذه الأشياء المهيأة لإشباع حاجاته باستهلاكها وذلك في محاولة لأحداث التوازن النفسي الذي ينشأ عن تسكين ألم الشعور بالحاجة[6]، وذلك ليبدأ هذا الصراع أو الحركة الإقتصادية من جديد.

ونلاحظ أن إشباع نفس الحاجة يمكن أن يتم بطرق مختلفة، كما أن الحاجات يمكن أن تشبع بعضها على حساب البعض الآخر، وهكذا ينشأ ما يسمى بمشكلة الإختيار، فالإختيار هو محور معظم الأنشطة الإقتصادية. فالفرد الذي يملك بيتاً مثلاً عليه أن يختار بين أن ينفق جزءاً من كسبه في ترميم هذا البيت وبين إنفاقه في إصلاح سيارته.

والمنشأة مثلاً عليها أن تختار بين إنفاق جزء من إنتاجها في شراء آلة جديدة وبين توجيه هذا الجزء من الإنتاج في إقامة بعض المرافق الأخرى لصالح المنتجين. والمجتمع عليه أن يختار بين إنفاق جزء من دخله في بناء مدرسة جديدة أو في بناء مصنع جديد. كل هذه الأمثلة تحتاج إلى قرارات إقتصادية تعتمد على الموازنة بين الحاجات الإقتصادية المختلفة من حيث أهميتها وإلحاحها.

وبإختصار فإن الموارد محدودة أو نادرة نسبياً، وعلى الأفراد والجماعات البشرية أن يختاروا أي الحاجات تشبع أولاً عن طريق هذه الموارد.

ونلاحظ أن هذا الإختيار يعني الإنتقاء من بين الأشياء المتنافسة ، وبالتالي لا يكون الإختيار بدون تكلفة. فاختيارك لشيء معين يعني في نفس الوقت تنازلك عن شيء آخر، ويعني ذلك أن التكلفة الحقيقية لإختيارك وحدات معينة من شيء معين مساوية بالضبط لعدد الوحدات التي تضحي بها من شيء آخر، وهو ما يعرف في النظرية الإقتصادية بكلفة الفرصة[7].

الأساس العلمي للنظرية الإقتصادية :

يطلق لفظ (العلم) على كل نظام من الحقائق والمبادئ التي تتعلق بموضوع معين. ولكي تصنف مجموعة من المعارف والحقائق المنظمة (كعلم) لا بد من توفر الشروط التالية :

أ ــ أن تكون هذه المعارف معتمدة على جمع وترتيب وتصنيف الحقائق.

ب ــ أن تكون مهمته بإمكانية إشتقاق ، وإستنباط مجموعة من القواعد والقوانين ذات الصبغة العامة ، وذلك باستخدام طرق البحث التي تتناسب مع تلك الحقائق.

ويمتاز العلم بوجود شيئين : موضوع للبحث ، وطريقة للبحث ، ويمكن تلخيص طريقة البحث المتبعة في النظرية الإقتصادية في الآتي :

1- فرض الفروض التي تتعلق بالظاهرة موضوع البحث.
2- جمع الملاحظات والبيانات المتعلقة بالظاهرة أو النشاط موضوع البحث.
3- ترتيب وتصنيف هذه البيانات والملاحظات.
4- تفسير هذه البيانات ، وتحليلها بغرض إستنتاج النتائج التي تتعلق بالظاهرة أو النشاط موضوع البحث.
5- التحقق من صحة هذه النتائج وذلك بتطبيق هذه النتائج على حالات أخرى لها صلة بالظاهرة أو النشاط موضوع البحث.
6- صياغة التعميمات في صورة قوانين إقتصادية أو في صورة مبادئ أو قواعد إقتصادية.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن معظم المبادئ الإقتصادية ليست حتمية أو أبدية ، ومن هنا تنشأ بعض الصعوبات ، وهي تتمثل في الآتي :[8]

1- تفيد النظرية الإقتصادية في تفسير الخصائص البنيانية للإقتصاد ولكن هذه الفائدة تتضاءل عندما تحاول التنبؤ بالكيفية التي يتصرف بها الإقتصاد في فترة زمنية مقبلة، وسبب ذلك هو عدم قدرة النظرية الإقتصادية على إستيعاب جميع المتغيرات التي تؤثر على الظاهرة الإقتصادية.

2- نتيجة لوجود توقعات مختلفة تظهر أمامنا كثير من الإحتمالات المتباينة التي تؤدي بنا إلى نتائج متباينة، وتضعنا أمام مشكلة من عدم التأكد.

3- عدم قدرة التعليل الإقتصادي على ربط التغيرات الإقتصادية بما يحيطها من عوامل إجتماعية وسياسية، وذلك لأن معظم القوانين الإقتصادية مبنية على فرض (بقية العوامل الأخرى ثابتة)، ولكن العوامل الأخرى غير ثابتة، ولا يمكن حصرها من الناحية الواقعية.

الجزء الثاني : حول القوانين الإقتصادية

تبين لنا مما تقدم في الجزء الأول من هذه الورقة أن النظرية الإقتصادية تهتم بالكشف عن القوانين الإقتصادية، وذلك لأن تحليل الواقع الإقتصادي الذي تعمل فيه المتغيرات الإقتصادية، وتفسير الظواهر الإقتصادية التي يمكن أن تحدث في ظل أي نظام إقتصادي معين، لا يمكن أن يتم إلاّ إذا تم إكتشاف القوانين والقواعد الإقتصادية التي تعمل في ذلك النظام، فما هو المقصود بالقوانين الإقتصادية؟

تعريف القانون الإقتصادي

القانون الإقتصادي هو عبارة عن علاقة سببية تربط بين متغيرات إقتصادية (أو ظواهر إقتصادية)، كمية أو غير كمية، وقد توضع هذه العلاقة في صورة رياضية يكون من نتيجتها التمييز بين متغيرات مستقلة يؤثر تغييرها في تغير أخرى تابعة لها[9].

ومن أمثلة هذه القوانين قانون العرض ، وقانون الطلب ، وقانون الإستثمار، والإستهلاك ، وغيرها من القوانين المعروفة في النظرية الإقتصادية .

وتعكس معظم هذه القوانين الإقتصادية تصرفات الأفراد والمجموعات والمؤسسات في ظل نظام إقتصادي معين ، كما توضح بصورة مختصرة كيفية إستجابتها لمؤثرات معينة . وهذا النوع من القوانين الإقتصادية يطلق عليه عادة قوانين التصرفات الإقتصادية .

إن كل نظام إقتصادي يوجد عدة علاقات واقعية كعلاقات الملكية ، وعلاقات العمل ، وعلاقات تخصيص الموارد ، وعلاقات الإنتاج المختلفة ، وعلاقات الإستهلاك ، وعلاقات التبادل ، والتداول . هذه العلاقات عندما توجد في نظام معين من الأنظمة الإقتصادية تخلق متغيراتها الخاصة بها ، وهذه المتغيرات منها ما يكون مستقلاً ، ومنها ما يكون تابعاً ، ومنها ما يكون مستقلاً وتابعاً في نفس الوقت . وهكذا تحدث بين هذه المتغيرات علاقات سببية متداخلة يمكن تجريدها ودراستها بصورة فنية تدخل ضمن إختصاص النظرية الإقتصادية .

حدود القانون الإقتصادي :

تفترض النظرية الإقتصادية أن النشاط الإقتصادي في ظل أي نظام من الأنظمة ، نشاط هادف ، وذلك لأن النشاط الإقتصادي ــ كما سبق أن بينا ــ هو نشاط إنساني ، والإنسان عندما يتحرك وعندما يتصرف ، وعندما يتجه إلى إتخاذ موقف معين يعمل كل ذلك واعياً ، ومحاولاً أن يحقق هدفاً معيناً من نشاطه . ولذلك تختلف القوانين الإقتصادية في طبيعتها عن تلك القوانين التي تحكم الأشياء الجامدة ، التي تتمثل في مختلف القوانين الطبيعية .

إن القوانين الإقتصادية ليست ثابتة ، وليست مستقلة عن نشاط الإنسان ، كما أن المتغيرات التي تدخل في تركيب وتكوين هذه القوانين لها علاقة كبيرة بالإنسان نفسه ، وتتشكل وفقاً لرغباته وميوله ، وأهدافه . وهذا

الأمر يجعل مهمة التخصص في علم الإقتصاد مهمة عسيرة، وذلك لصعوبة إخضاع الإنسان للتجربة العلمية.

ونتيجة لذلك يكون المتخصص في علم الإقتصاد معرضاً للخطأ أكثر من غيره إذا ما حاول وضع هذه القوانين أو العلاقات في صورة قياسية لإستخدامها.

أنواع القوانين الإقتصادية:

كل نظام إقتصادي يخلق متغيرات إقتصادية خاصة عن طريق العلاقات المختلفة التي يوجدها أو يسمح بها هذا النظام.

إن النظام الرأسمالي مثلاً يعترف بالحرية المطلقة في إمتلاك وسائل الإنتاج، كالأرض، ويسمح بوجود علاقات إقتصادية كالعلاقة بين مالك العقار ومؤجره، والعلاقة بين رب العمل والعامل. وهكذا تظهر في هذا النظام متغيرات إقتصادية كالأجرة والإيجار والربح.

والنظام الإشتراكي الذي يحرم علاقات الإستغلال يوجد علاقات إقتصادية أخرى كالعلاقات بين الشركاء، وعلاقات الخدمات العامة. وتوجد نتيجة لذلك متغيرات إقتصادية من نوع آخر كأنصبة الشركاء ومعاش مقدم الخدمات، وتختفي منه متغيرات أخرى مثل الربح والفائدة.

ونلاحظ أن بعض المتغيرات الإقتصادية ذات طبيعة مجردة لا ترتبط بأي نظام من الأنظمة الإقتصادية لأنها تكون نتيجة لعلاقات طبيعية لا بد من وجودها في كل نظام من الأنظمة الإقتصادية، كالإنتاج، والإستهلاك، والإستثمار.

وهكذا يمكن أن يوجد نوعان من القوانين الإقتصادية، أما النوع الأول فيأخذ صيغة عامة لا تختلف باختلاف الأنظمة وذلك لأن هذه القوانين غالباً ما تتعلق بعمليات فنية في الإنتاج من حيث كونه حصيلة نهائية لتضافر عوامل الإنتاج أو الموارد الإنتاجية. وأما النوع الثاني من القوانين الإقتصادية فيختلف باختلاف الأنظمة الإقتصادية مثال ذلك قوانين توزيع الإنتاج بين عوامله.

ويمكننا تصنيف القوانين الإقتصادية في الفئات التالية:

أولاً : من حيث طبيعة العلاقات :

تنقسم القوانين الإقتصادية إلى ما يلي :

أ ـــ قوانين التكامل الإقتصادي ، وهي تهتم بالعلاقات الإقتصادية التي تتعلق بعمليات إقتصادية تكمل بعضها البعض.

ب ـــ قوانين العمليات المستقلة ، وهي تهتم بالعلاقات التي لا يؤثر بعضها في الآخر.

ثانياً : من حيث عامل الزمن :

تنقسم القوانين الإقتصادية إلى ما يلي :

أ ـــ قوانين السكون (أو الثبات) ولا يدخل عنصر الزمن كعامل مؤثر فيها .

ب ـــ قوانين الحركة (أو التغير) ويدخل عنصر الزمن كعامل مؤثر فيها .

ثالثاً : من حيث طبيعة النشاط :

تنقسم القوانين الإقتصادية إلى ما يلي :

أ ـــ قوانين الإنتاج .

ب ـــ قوانين التوزيع .

جـ ـــ قوانين التبادل .

د ـــ قوانين الإستهلاك .

رابعاً : من حيث الموارد الإنتاجية :

تنقسم القوانين الإقتصادية إلى ما يلي :

أ ـــ قوانين التجدد ، وهي القوانين التي تهتم بالعلاقات التي تدخل فيها

الموارد، ذات الطبيعة المتجد .ة كعامل مؤثر ولا صلة لها بالموارد غير المتجددة، وهذا أمر نادر.

ب ــ قوانين النفاذ، وهـي القوانين التي ترتبط بالموارد ذات الطبيعة غير المتجددة في وجودها أو عدم وجودها.

خامساً: من حيث عـوميتها:

تنقسم القوانين الإقتصاد ة إلى ما يلي:

أ ــ قوانين جزئية تهتم بـ مسير جزئيات في الحركة الإقتصادية.

ب ــ قوانين كلية (عـ مة) تهتم بتفسير حركة الإقتصاد العامة دون الدخول في جزئيات هذه ا-ركة.

كيفية إستنباط هذه الـقوانين:

القوانين الإقتصادية ليسـ ـ مستقلة عن النظام الإقتصادي، ولا يمكن أن تستنبط هذه القوانين بدون ـهم لطبيعة النظام الإقتصادي الذي تعمل فيه، فالقوانين الإقتصادية تظهر وتختفي تبعاً لظهور النشاط الإقتصادي واختفائه، والنشاط الإقتصادي يظهر ،يختفي تبعاً لظهور واختفاء العلاقات الإقتصادية داخل نظام إقتصادي معـ ن. ولكن إستنباط هذه القوانين ــ بصورة عامة ــ يمكن أن يتم باتباع الخطوات التالية:

أولاً: تحديد الهدف من كل عملية أو نشاط إقتصادي معين.

ثانياً: تحديد المتغيرات المختلفة التي تتعلق بالنشاط الإقتصادي والتي تفرزها الأجهزة المختلفة في هـ ا النظام.

ثالثاً: تحديد القيود ا تي يضعها النظام الإقتصادي على العلاقات الإقتصادية.

رابعاً: تحديد الطريقة .لتي تربط بها المتغيرات الإقتصادية مع بعضها البعض.

خامساً : التأكد من صحة هذا الإرتباط ، وذلك بمقارنة الصورة المجردة للقانون بالواقع العملي.

ونخلص مما تقدم إلى أن النظرية الإقتصادية ، التي تهتم بتفسير وتحليل الحياة الإقتصادية في ظل نظام معين، لا تستطيع القيام بمهمتها إلاّ إذا تم اكتشاف القوانين الإقتصادية التي تعمل في ذلك النظام ، وقد بينا الطريقة التي يتم بها إستنباط القوانين. ولكن ذلك وحده ، لا يكفي لتكوين نظرية إقتصادية ، فالنظرية الإقتصادية تتكون كنتيجة حتمية لجهود المهتمين باخراجها إلى حيز الوجود ، وتطويرها ، وذلك لا يتحقق بدون مرور فترة معينة من الزمن.

المراجع :

1 – أنظر ستونير وهيج ، النظرية الإقتصادية ، دار المعارف بمصر 1962، ترجمة صلاح الدين الصيرفي ، ص (1).

2 – المرجع السابق ، ص (1).

3 – أنظر: ليفتوش ، نظام الأسعار وتخصيص الموارد ، منشورات جامعة بنغازي 1971 ، ترجمة د. عبد التواب اليماني ، د. عبد الحفيظ الزليطني ، ص (21).

4 – نفس المرجع السابق ، ص (22).

5 – نفس المرجع السابق ، ص (29 – 34).

6 – أنظر مقالنا عن الحاجة ، بالزحف الأخضر، العدد السابع ، والعدد الثامن.

7 – أنظر ساملسون ، الإقتصاد ، منشورات ماجروهيل ، الطبعة السابعة (باللغة الإنجليزية) ، ص (443).

8 – أنظر: د. سلوى علي سليمان ، السياسة الإقتصادية ، وكالة المطبوعات بالكويت عام 1973 ، ص (24– 26).

9 – أنظر مقالنا حول إستنباط القوانين الإقتصادية في المجتمع الإشتراكي ، بالزحف الأخضر، العدد الأول.

النظرية العالمية الثالثة

يمكن أن نجد معالم النظرية العالمية الثالثة في الكتاب الأخضر، والشروح الخاصة به، وهي نظرية تتصدى لمشاكل الإجتماع الإنساني فيما يتعلق بالسلطة والصراع على السلطة، وتقدم حلاً للمشكل الإقتصادي. الذي يعتبر مصدراً للصراع المادي، وسبباً من أسباب إنحراف المجتمعات الإنسانية، وتتطرق لبنية المجتمع، وتفسر التاريخ تفسيراً يستند إلى العامل الإجتماعي، لأن العامل الإجتماعي، وفقاً للنظرية العالمية الثالثة، يعتبر أساس حركة التاريخ، ولا يوجد ما ينافسه إلاّ العامل الديني.

وتعتبر الإشتراكية نظاماً إقتصادياً يدعم النظام السياسي، الذي يعتمد على سلطة الشعب، ويكمله. وتكون الثروة الإجتماعية فيه ملكاً للمجتمع، ولكل فرد من أفراد المجتمع نفس الحق والنصيب فيها. ويشترك في الإنتفاع بها جميع الأفراد، لإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، دون إستغلال أحد منهم للآخرين، بطريقة ديمقراطية وعادلة. وحتى نتمكن من القضاء على أسباب الصراع وتتحقق الإشتراكية، لا بد من البحث عن الحلول الجذرية التي تقضي على العلاقات الرأسمالية، التي تظهر في نظام الأجرة الذي يسود الآن في الأنظمة الإقتصادية القائمة.

فالمشكلة الإقتصادية الجوهرية، وفقاً للنظرية العالمية الثالثة، ليست مشكلة موارد محدودة تقابلها حاجات إنسانية متعددة، وإنما هي مشكلة علاقات إقتصادية تربط من جهة بين الإنسان (الفرد) والأشياء المادية (الموارد)، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى أو بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه. فالإنسان في تعامله مع الأشياء المادية لا يخلو من وجود هدف يسعى إلى تحقيقه، وهو يتمثل في إشباع حاجاته المادية والمعنوية،

ولكن تحقيق هذا الهدف تم إما بإستخدام الأشياء إستخداماً مباشراً، أو بتحويلها إلى أشياء أخرى نافعة تشبع تلك الحاجات، أي بالإنتاج. ويتم الإنتاج إما عن طريق الإنسان (بمفرده) أو عن طريق تعاونه مع غيره، وبذلك يدخل الإنسان في علاقة إقتصادية تربط بين الإنسان والإنسان في المجتمع الواحد، وحين يتم تحويل الإنسان للأشياء إلى أشياء أخرى نافعة (بمفرده) فإن ذلك لا يعني عدم وجود علاقة بينه وبين إنسان آخر في المجتمع، بل العكس هو الصحيح، لأن الإنسان وهو يستخدم الأشياء يمنع إستخدام الآخرين لها، ويقتضي ذلك تحديد حق الإنسان في منع الآخرين.

فالإنسان داخل نظام إقتصادي معين تربطه علاقات مباشرة وغير مباشرة بغيره. وبدراسة هذه العلاقات وتحديد معالمها، وتحليلها يمكن أن نحكم على مدى صحتها، وعلى مدى قدرتها على الإستمرار، ومدى إنحرافها، ومدى تحقيقها للتوازن الإجتماعي.

فالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل تفترض مثلاً وجود طرفين: طرف مجرد من ملكية وسائل الإنتاج وهو العامل، وطرف آخر يملك وسائل الإنتاج، وهو الطرف الذي يستطيع أن يتحكم في الطرف الآخر في هذه العلاقة، فيستطيع أن يحدد ساعات العمل، ويتحكم في تشغيل العامل ويقوم بإستغلاله.

والعلاقة بين المالكين وغير المالكين يمكن أن تتخذ شكلاً آخر يتمثل في وجود نظام الإيجار، فالملكية العقارية قد تتجاوز حاجات المالك وتصبح مصدراً من مصادر إستغلال من يحتاجون إلى المأوى.

وبالرغم من علاقة الموارد المحدودة بإشباع الحاجات وما يمكن أن تسببه من مشاكل إقتصادية لا نستطيع إهمالها، فإن النظرية العالمية الثالثة ترى أن حل المشكل الإقتصادي حلاً صحيحاً لا بد أن يتناول العلاقات الإقتصادية الإنسانية مباشرة، ولذلك تبحث هذه النظرية الشروط الإقتصادية التي تجعل العلاقات الإقتصادية منسجمة مع طبيعة الأشياء، والقواعدالطبيعية. فالقواعد الطبيعية تعتبر، في نظرها، هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية.

ولا يبتعد الواقع الإقتصادي عن الوضع السليم، الذي ينسجم مع طبيعة

الأشياء ، إلاّ بإبتعاده عن القواعد الطبيعية ، فالقواعد الطبيعية أنتجت إشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الإقتصادي ، وحققت إستهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد. أما ظهور العلاقات الظالمة فقد بدأ ببداية الخروج عن هذه القواعد.

وتعتقد هذه النظرية أن الحل النهائي يكمن في إلغاء الأجرة وتحرير الإنسان عن عبوديتها والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية.

فالحل الصحيح يكمن في الكشف عن مدى خروج المجتمع ، وإنحراف العلاقات السائدة فيه ، عن العلاقات الطبيعية في الإنتاج والتبادل ، والتوزيع ، والإستهلاك ، وإحلال العلاقات الإشتراكية الطبيعية محل العلاقات القائمة على الإستغلال والظلم. ولا يكون تنظيم المجتمع تنظيماً صحيحاً إلاّ إذا سادت هذه العلاقات.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن النظريات التقليدية السائدة الآن في العالم ، والنماذج التي أوجدتها تلك النظريات ، لا تتعدى أحد النماذج التالية :

أولاً : النموذج الرأسمالي ، وهو يعتمد على إحتكار الطبقة الرأسمالية للملكية والإدارة ، وعلى نظام الأجور وحافز الربح وحركة السوق ، في تحديد قيم المتغيرات الإقتصادية كأسعار عوامل الإنتاج والسلع.

ثانياً : النموذج الماركسي ، الذي يتبنى نظام التخطيط المركزي ، ويعتمد على إحتكار الدولة للملكية والإدارة وتدخلها في تحديد أجور العمال ، وأسعار السلع ، وتخصيص عناصر الإنتاج.

ثالثاً : النماذج الإصلاحية ، وهي تحاول أن تجمع بين النموذجين السابقين ، فتأخذ بنظرية القطاع العام ونظرية القطاع الخاص في آن واحد ، بطريقة توفيقية ، تحاول الجمع بين مجموعة من الحلول المتناقضة ، وهي تستخدمها كمسكنات مهدئة لمشكلات تتطلب البحث عن حلول جذرية.

ولقد فشل النموذج الرأسمالي في تقديم حل للمشكل الإقتصادي ، لأن النظام الإقتصادي الذي يقدمه هذا النموذج لا يحرر الإنسان من قيد الحاجة ، وسيطرة الإستغلال. كما أن النموذج الثاني ، الذي يطرح نفسه بديلاً للنموذج

الأول، قد وقع في نفس الفخ. وأما الأنظمة الإصلاحية فإن تذبذبها لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، فإذا لم تتمكن من إيجاد البديل السليم فإنها تضطر في نهاية المطاف أن تأخذ إما بالنموذج الأول أو بالنموذج الثاني.

وهكذا نتبين أن العالم يتقرب بين النموذجين المطروحين السائدين الآن دون أن يكون أحدهما بديلاً جوهرياً للآخر، فالعالم حتى الآن لم يتغير. وقد جاءت النظرية العالمية الثالثة لتغييره.

فالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل.. بين المالكين والمنتجين الحقيقيين (العمال) لم تجد حلاً لها في النظريات التقليدية والنماذج التي تحددها. ولم تجد التطورات التاريخية التي حدثت على طريق مشكلة العمل وأجرة العمل، ولم تنفع التشريعات والتحولات التي حدثت في جانب الملكية من حيث ظهور أنظمة تحد من الدخل وأنظمة تحرم الملكية وتسندها للحكومة، فالمشكلة ما زالت قائمة جذرياً، وما زال العالم يبحث عن حل للمشكل الإقتصادي.

وتكمن جذور مشكلة الإستغلال، وفقاً للنظرية العالمية الثالثة، في نظام الأجرة الذي يعتبر أهم خصائص الأنظمة الإقتصادية السائدة الآن في العالم. وهو نظام يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها، ويعرضه للدخول في مساومة مع أرباب العمل (في النموذج الأول) أو للرضوخ (في النموذج الثاني)، نتيجة لعلاقة غير متكافئة بين طرفين: العامل ورب العمل، فيأخذ العامل أقل من حقه في الإنتاج، وبذلك يظهر الإستغلال من جهة، ويصبح العامل غير قادر على إشباع حاجاته من جهة أخرى.

وبالرغم من تلمس بعض المذاهب والنظريات الإقتصادية، قبل ظهور النظرية الماركسية وبعدها، لطبيعة هذه المشكلة، وتحديدها لطبيعة الإستغلال، فإن المحاولات التي إنصبت على الأجرة قد أخطأت الطريق، فبقي نظام الأجور هو الذي يحدد شكل العلاقة الإقتصادية بين العامل ورب العمل، رغم المزايا التي تحصل عليها العمال، وضمنتها التشريعات وحمتها نقابات العمال.

ولقد دعم هذا النظام (نظام الأجور) نظاماً للملكية يجرد العامل من حقه في إدارة النشاط الإقتصادي والإنتفاع بوسائل الإنتاج ومواد الإنتاج، ويؤكد إحتكارها من قبل أرباب العمل (في النموذج الأول) ومن الحكومة (في

النموذج الثاني) وبذلك بقي جوهر نظام الملكية إحتكارياً يقسم المجتمع في النموذجين، إلى مالكين وغير مالكين، فاقتصر التحول في نظام الملكية على نقلها من يد الرأسماليين (أرباب العمل) إلى يد الحكومة، وبذلك أخطأت هذه المحاولة الهدف، لأن معالجة المشكل الإقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط، لا تعد حلاً على الإطلاق، لأن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الإنتاج نفسه، وحق العامل في هذا الإنتاح، وليس تحديد مقدار الأجر الذي يأخذه العامل مقابل الإنتاج.

وتعتبر الثروة الإجتماعية، كما أشرنا، حقاً لجميع أفراد المجتمع، وهي تتكون من كافة الإمكانيات والوسائل ومواد الإنتاج، التي يمكن أن تستخدم كعناصر إنتاج بالإضافة إلى الجهد الذي يبذله المنتجون لتحقيق الإنتاج. وحق كل فرد من أفراد المجتمع ثابت في هذه الثروة، وهو ينتقل عبر الأجيال المتعاقبة من جيل إلى جيل، بحيث يعتبر وقفاً على جميع الأجيال. وإذا ما رجعنا إلى أصل الثروة فإننا نجد أنه نابع من الأرض التي كان وجودها سابقاً لوجود الإنسان نفسه، ولم يكن أصل هذه الأرض ملكاً لأحد، كما أن وجود الإنسان عارض على هذه الأرض، فالأرض ثابتة والمنتفعون يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً، ولذلك تكون الأرض ليست ملكاً لأحد، ويكون حق الإنتفاع بثروة المجتمع حقاً مكفولاً لجميع أفراده، وهم يتساوون في هذا الحق.

وتستخدم الثروة الإجتماعية لإشباع الحاجات الإنسانية. ولا إمكانية لإشباع الحاجات بدون وسائل الإنتاج ومواد الإنتاج، ولذلك توجد قاعدة طبيعية يلتحم فيها حق المنتجين في الإنتاج الذي يشبع حاجاتهم، وحقهم في الثروة اللازمة لهذا الإنتاج. وأية علاقة إقتصادية تخرج عن هذه القاعدة تفسد النظام الإقتصادي، وتؤدي إلى إنقسام المجتمع إلى سادة وعبيد.

ولا يحق، وفقاً لهذه النظرية، لفرد من أفراد المجتمع أن يستحوذ على نصيب من ثروة المجتمع أكبر من نصيب غيره، ولا يحق لأي فرد من أفراد المجتمع أن يأخذ من ثروة المجتمع أكثر مما يحتاج إليه، ولا أن يدخر ما يزيد عن حاجاته، فالإدخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة

المجتمع ، وأما ما وراء إشباع الحاجات فهو يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع .

إن ثروة المجتمع تبقى دائماً ملكاً للمجتمع ، وهي وقف على الجيل الذي ينتفع بالثروة وعلى الأجيال التي تعقبه ، وهذه هي القاعدة الطبيعية الأساسية التي تتفرع عنها بقية القواعد لطبيعية التي تحكم العلاقات الإقتصادية في كل مجتمع . وما دام ذلك كذلك فإن كل جيل يستخدم ثروة المجتمع عليه أن يترك للجيل الذي يأتي بعده ما يزيد أو ما يساوي قيمة ما إستخدمه من تلك الثروة على أقل تقدير، لأن لثروة منتجة ولأن الأجيال متكاثرة.

وإن كانت ثروة المجتمع محدودة في كميتها ، في كل فترة زمنية ، وإن كانت الحاجات الإنسانية متعددة ، مما يؤدي إلى خلق المشكلة الإقتصادية ، التي تدخل في إطار علم الإقتصاد ، وما تتطلبه هذه المشكلة من تحديد للأولويات وتخصيص للموارد ، التي تكوّن الثروة ، لإنتاج ما يلزم من وسائل إشباع الحاجات ، وإن كانت الحاجات الفردية تختلف من إنسان لإنسان آخر، بحيث تخلق صعوبة في وضع الحد الفاصل بين ما يمكن إعتباره زائداً عن إشباع الحاجات وما لا يمكن إعتباره كذلك فإن ذلك لا يعني عدم جدوى هذه القاعدة ، فالقاعدة تبقى أولاً قاعدة أخلاقية ، وتبقى ثانياً قاعدة عملية من حيث تدخل المجتمع بجميع أفراده لتحديد وسائل إشباع الحاجات الفردية ، وما يلزم لإشباع الحد الأدنى من الحاجات الضرورية لكل فرد من أفراد المجتمع ، فالمسكن ضروري للفرد والأسرة ، والمركوب ضروري للفرد والأسرة ، والمعاش حاجة لكل إنسان يريد أن يشبع حاجاته الضرورية الماسة والشخصية ، التي تبدأ من لملبس والطعام حتى المركوب والمسكن. كما أنه يمكن تحديد طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يخلو من إستغلال الإنسان للإنسان فلا يجوز. لأي فرد من أفراد المجتمع أن يستولى على نصيب من الأرض أكبر من تلك التي يخصصها المجتمع لإشباع حاجاته ، ولا يجوز له أن يكون إلّا منتفعاً بإستخدام هذه الأرض ، ولا يحق له أن يدعي ملكية رقبة هذه الأرض. ولا يجوز لأي فرد من أفرادالمجتمع أن يملك حاجة غيره كأن يملك سكناً له ولأفراد أسرته وآخر لتأجيره ، وإن ذلك لا إمكانية له في المجتمع الإشتراكي الذي يؤسس نظامه الإقتصادي على إشباع الحاجات الضرورية للإنسان جذرياً وفق قواعد طبيعية ، ولا إمكانية لوجود علاقة

إقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى تكديس الثروة بإستغلال الغير، فالنشاط الإقتصادي الذي يقوم به الإنسان في المجتمع الإشتراكي الجديد، الذي يؤسس وفقاً للقواعد الطبيعية، هو أولاً نشاط إنتاجي من أجل إشباع الحاجات المادية، وليس نشاطاً غير إنتاجي أو نشاطاً يبحث عن الربح من أجل الإدخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات، وهو ثانياً لا يأخذ، بطبيعته، مجالات تؤدي إلى إستغلال الآخرين (فالإنسان في المجتمع الجديد، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو أن يعمل لمؤسسة إشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية).

وتحدد لنا العلاقات الإقتصادية، التي تنسجم مع القاعدة الطبيعية في ملكية وإستخدام الثروة الإجتماعية، نظاماً إقتصادياً متميزاً، كما أن وضعها موضع التطبيق يجعلها مقياساً وميزاناً لبقية الأنظمة الإقتصادية في خروجها عن طبيعة الأشياء، ومؤشراً لطبيعة الفساد فيها، فالنموذج الرأسمالي يسمح بوجود العلاقات الإقتصادية التي تؤدي إلى تراكم الثروة في أيدي أفراد معدودين في إتجاه تركزها وحرمان بقية أفراد المجتمع من الإنتفاع بها، وذلك بإستغلال الإنسان للإنسان عن طريق نظام الأجور، كما أن النموذج الذي يعتمد على التخطيط المركزي، ويضع الثروة في يد الحكومة ويجعل منها نائبة عن بقية أفراد المجتمع في تخصيصها وتوجيه إستخدامها وتحديد الكيفية التي تشبع بها حاجات المجتمع، يوقع المجتمع في نظام الأجور مرة أخرى. ويقضي على الحافز في الإنتاج، ويصبح العمل في النموذج الثاني بدون بواعث على العمل.

إن الذي ينتج هو الذي ينبغي أن يستهلك إنتاجه، تلك هي القاعدة الطبيعية التي تؤدي إلى حفز الفرد المنتج لزيادة إنتاجه (إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله الإنتاجي دون شك، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو إعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية، والذي يعمل في مؤسسة إشتراكية، هو شريك في إنتاجها، مخلص في عمله الإنتاجي دون شك لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك الإنتاج، أما الذي يعمل مقابل أجرة فليس له باعث على العمل).

إن الحاجة هي التي تحرك الإنسان للإنتاج، كما أن ملكية الحاجة هي

أساس حريته (فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان، والإستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان).

وهكذا أخطأت النماذج التقليدية في حل المشكل الإقتصادي، لأنها أوجدت علاقات إقتصادية من شأنها إما أن تجعل الطبقة الرأسمالية (النموذج الأول) متحكمة في حاجات الإنسان، أو الحكومة (النموذج الثاني) متحكمة في تلك الحاجات.

ولا شك أن الوضع في حالة الملكية العامة هو وضع أفضل من حالة إحتكار الطبقة الرأسمالية للملكية، لأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع في النهاية، بطريقة أو بأخرى، ولكن التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للعاملين وتحديد حق المجتمع وحق الفرد أمر ضروري لإيجاد العلاقة الإقتصادية الصحيحة، كما أن طبيعة السلطة السياسية والمحتكرة للملكية، إذا لم تكن هي سلطة كل الناس فإنها توجد علاقة إقتصادية تنحاز إلى قرار السلطة السياسية التي تحتكر الملكية، وتقسم المجتمع إلى طرفين متصارعين، فما يريده الشعب قد لا تريده السلطة السياسية، والتخطيط المركزي يعاني من هذه الطبيعة.

وهكذا نتبين أن الحل النهائي للمشكل الإقتصادي لا يخرج عن الإنسجام مع القواعد التالية:

1- أن تكون السلطة المحتكرة للملكية هي سلطة كل الناس (سلطة الشعب نفسه) وأن تكون ثروة المجتمع حقاً لكل أفراده.
2- أن تستخدم ثروة المجتمع لإشباع الحاجات المادية للأفراد، وأن يكون لكل فرد حق الإنتفاع بما تخصصه له السلطة المحتكرة للملكية، وهي سلطة كل الناس، في المجال الذي يختاره، والذي يتناسب مع قُدراته ومواهبه.
3- أن يكون هناك تمييز بين ما يعتبر حقاً للفرد باعتباره أحد عناصر الإنتاج الأساسية وما لا يعتبر حقاً له، فالقاعدة الطبيعية هي أنه (لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج) كما أن القاعدة السليمة هي أن (الذي ينتج هو الذي يستهلك) إنتاجه لإشباع حاجاته.

ولا يمكن أن نجد حلاً ينسجم مع هذه القواعد إلاّ بالقضاء على نظام الأجرة، ولا بديل لنظام الأجرة إلاّ نظام المشاركة في الإنتاج، وهو نظام يتحول فيه العامل إلى منتج، أو أن يستخدم الإنسان نصيبه من ثروة المجتمع، فينتج لنفسه، دون أن يستخدم الآخرين ليحققوا له إنتاجاً يستخدمه في إشباع حاجاته المادية. أما الخدمات التي يراها المجتمع ضرورية لبقائه، فإنه يكلف بها بعض أفراده، لتكون خدمة عامة، ويضمن المجتمع لأولئك الأفراد ما يشبع حاجاتهم المادية، ولا يجوز أن تتفاوت ثروة الأفراد ودخولهم إلاّ بمقدار ما ينتج كل منهم أكثر من غيره.

ذلك ما يميز النظام الإقتصادي الذي يجعل من القواعد الطبيعية مقياساً ومرجعاً ومصدراً وحيداً في العلاقات الإنسانية، وذلك ما يجعله متماسكاً في كل جزئية من جزئياته.

ونلاحظ مما تقدم أن النظرية العالمية الثالثة تعترف بمبدأ الملكية الخاصة المقدسة في حدود إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع، فالحاجات الضرورية والماسة للإنسان التي تبدأ من الملبس والطعام إلى السكن والمركوب والمعاش يمكن أن يمتلكها الإنسان ملكية خاصة ومقدسة ويمكن أن يُخصص له المجتمع وسائل الإنتاج اللازمة ليعمل فيها بنفسه لإشباع حاجاته، دون إستغلال الغير، بأجرة أو بدونها. وبذلك تكون وسائل الإنتاج ملكية خاصة في حدود إشباع الحاجات.

وتكون وسائل الإنتاج ملكية إشتراكية عندما تتطلب العملية الإنتاجية تضافر الجهود الإنسانية، ويكون المنتجون فيها شركاء في الإنتاج، حيث يُخصص المجتمع وسائل الإنتاج اللازمة لهم، يديرونها بأنفسهم. ويتم توزيع الناتج، بعد تحققه، على عناصر الإنتاج وهي: وسيلة الإنتاج، ومواد الإنتاج، والمنتجون، فيأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج حصته من الإنتاج.

وتعتبر الأرض وقفاً على جميع أفراد المجتمع وأجياله المتعاقبة، ولا ترد عليها إلاّ ملكية الإنتفاع، فلكل فرد من أفراد المجتمع حق إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته، وفي حدود جهده الخاص، دون إستخدام لغيره، وفي حدود إشباع حاجاته.

وتعترف النظرية العالمية الثالثة بحرية النشاط الإقتصادي، ولكن ذلك

يعني أن الأفراد يمكن أن يختاروا أعمالهم ونشاطاتهم الإقتصادية بأنفسهم. ولا تعد مسألة الحرية هنا شكلية، لأن الفرد يستطيع أن يحصل على حقه في الإنتفاع بثروة المجتمع، وأن تتوفر له وسائل الإنتاج اللازمة لإشباع حاجاته، بينما يكون العامل في النظام الرأسمالي مجرداً من الملكية، وتكون حرية النشاط الإقتصادي ملغاة بوجود الطبقة الرأسمالية المحتكرة للملكية، فإحتكار الملكية يجعل حرية النشاط الإقتصادي مبدأ معطلاً في النظام الرأسمالي، وذلك على خلاف ما يحدث في النظام الإشتراكي الجديد.

ولكن النظام الإشتراكي الجديد لا يعترف بنشاط إقتصادي يعتمد على وجود الربح والإستغلال، فالإعتراف بالربح يعتبر إعترافاً بالإستغلال. ولذلك يصبح كل نشاط إقتصادي مبني على الربح، والإيجار، والأجرة، والإتجار، والإدخار الزائد عن الحاجة نشاطاً غير مشروع، لأنه يكبح الحرية ويعطلها بتعطيله لإشباع حاجات أفراد المجتمع. فالهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان وليس تحقيق أكبر قدر من الأرباح، والإدخار الزائد عن حاجات الأفراد.

ويتم تنظيم الإقتصاد، وفقاً للنظرية العالمية الثالثة، على أساس نظام المشاركة في الإنتاج، ونظام الخدمة العامة، والضمان الإجتماعي، بالنسبة للعجزة، وذلك بإنشاء وتشجيع المؤسسات الإشتراكية، والتشاركيات، التي من شأنها تحرير حاجات الإنسان، مع إمكانية قيام الأفراد بإشباع حاجاتهم بأنفسهم في ملكية خاصة بهم.

ولا يمكن أن نعتبر دور السوق منتهياً، في ظل هذا النظام، لأن السلع التي يتم إنتاجها يمكن توصيلها للمستهلك بالأسعار التي تحقق التوازن بين حاجات الأفراد، والوسائل التي تنتج لإشباعها، ونعتبر مبدأ المنافسة منسجماً مع هذا النظام، لأن الإحتكار هو الذي يقود إلى وجود الربح الإقتصادي، والمنافسة تقضي عليه.

ولكن السوق لا تحدد مكافآت عناصر الإنتاج، لأن توزيع الإنتاج يكون وفقاً للقاعدة الطبيعية التي تقول بأن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج، وبناء على القاعدة التي تقول بأن الذي ينتج هو الذي يستهلك إنتاجه. فإن كان للسوق دور، فإنه يقتصر على تحديد قيم السلع التي تم

إنتاجها ، أما توزيع الإنتاج فيكون وفقاً لتلك القواعد.

أما القرارات التي تتعلق بالإستثمار وتخصيص الموارد فإن ذلك يعتمد على طبيعة النظام السياسي الذي تعترف به هذه النظرية ، وهو سلطة الشعب. وبناء على ذلك تتخذ هذه القرارات عن طريق المؤتمرات الشعبية التي تتكون من أفراد المجتمع ، وتنفذ هذه القرارات بوساطة أداة هي اللجان الشعبية ، وهي تتكون من بعض الأفراد الذين يختارهم المجتمع لتنفيذ السياسة العامة التي يقررها لهم ، وبذلك تكون السياسة الإقتصادية العامة ، والتخطيط الإقتصادي ، وتوجيه الموارد وتخصيصها في العمليات الإنتاجية المختلفة من صنع المؤتمرات الشعبية ، ولا يعتمد ذلك على السوق أو على القرارات المركزية التي تتخذها الدولة وفقاً لنظام التخطيط المركزي.

تلك هي الأسس ، التي تعترف بها النظرية العالمية الثالثة ، والتي من شأنها أن توجد علاقات إقتصادية إشتراكية جديدة ، تخلق قوانينها الإقتصادية ، التي تتبلور في النظام الإقتصادي الجديد ، وتطبع الحياة الإقتصادية والنشاط الإقتصادي بطابعها الخاص. ونحتاج في الكشف عنها إلى تطوير النظرية الإقتصادية حتى يمكن إخضاعها للإدارة الإنسانية واستخدامها لتحقيق أهدافها.

الحاجـة والحريـة

تقول النظرية العالمية الثالثة بأن «حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته. فالحاجة قد تؤدي إلى إستعباد إنسان لإنسان والإستغلال سببه الحاجة. فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان» ، وتعلن أن (في الحاجة تكمن الحرية).

والمجتمع الإشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم.

إن السلوك الإنساني يحكمه إفتراض هام وأساس يتمثل في وجود سبب يدفع الإنسان إلى التصرف بطريقة معينة كاستجابة أوكرد فعل لذلك السبب.

إن الإنسان يسلك سلوكاً معيناً أو يظهر بسلوك معين وذلك بسبب وجود حاجة معينة يرغب الإنسان في إشباعها.

ويمكننا القول بأن الحاجة تمثل جوهر الحياة الإنسانية لذلك فإننا سوف نتعرض هنا إلى ما يلي:

أولاً: تعريف الحاجة.

ثانياً: العلاقة بين الحاجة والحرية والنشاط الإقتصادي.

ثالثاً: الفرق بين الحاجة والرغبة.

رابعاً: كيفية إشباع الحاجات.

أولاً: تعريف الحاجة

يعرف الدكتور عزمي رجب الحاجة بأنها (شعور الشخص بالرغبة في

الحصول على شيء ويرافق هذا الشعور عادة الإحساس بالحرمان وعدم الإستقرار والألم وعدم الرضا، الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة للسعي إلى تلبيتها).

ويعرف الدكتور زكريا أحمد نصر الحاجة الإقتصادية بأنها (كل رغبة تجد ما يشبعها في مال من الأموال).

ولا تضع هذه التعريفات فاصلاً بين الحاجة والرغبة الأمر الذي يربك عملية تحديد الحاجات ويجعل الكثير من الرغبات تصنف في خانة الحاجات.

ويمكن القول بأن حاجات الإنسان متساوية تقريباً ولا تختلف في جوهرها من شخص لآخر ولا من مجتمع إلى آخر فالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن والمركوب هو حاجة الإنسان أينما كان على الرغم من وجود إختلافات شكلية أو نوعية تكون خاضعة لظروف البيئة المكانية والزمنية.

ولكن هذه الإختلافات والتسليم بنسبية الحاجات واختلافها داخل مجتمع معين في زمن معين لا يعني تسليماً بالتفاوت في حق الأفراد في الثروة داخل المجتمع الواحد.

والحاجات متطورة ومتجددة فمع التقدم تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها. وتتضح ضرورتها.

ولم يورد الكتاب الأخضر أي تعريف لمفهوم الحاجة عندما تعرض إلى هذا المفهوم.

وقد إكتفى بإبراز العلاقة بين الحاجة وحرية الإنسان في صورة حكم قاطع، وذلك بقوله: (إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته)، ونريد أن نلاحظ هنا أن عدم وجود تعريف للحاجة لا يعد نقصاً أو عيباً، خاصة عندما يكون ما نريد تعريفه عرضة للتغير والتطوّر كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الحاجة.

ولكن الكتاب الأخضر بالرغم من ذلك ذكر بعض الحاجات ووصفها إما بأنها حاجات ضرورية للفرد والأسرة كالمسكن والمركوب وإما بأنها حاجة ماسة للإنسان، كالمعاش وهو يريد بذلك أن يلفت الإنتباه إلى أهمية الحاجات الثلاث بالذات وذلك لأن الإنسان في أي مكان وفي أي زمان لا يستطيع أن يعيش كريماً من الناحية الإنسانية بدونها.

ويمكن تصنيف الحاجات إلى حاجات ضرورية تتوقف حياة الفرد على إشباعها وحاجات كمالية لا تتوقف حياة الإنسان على إشباعها. كما يمكن تصنيفها إلى حاجات فردية تتصل مباشرة بالفرد وحياته الخاصة وحاجات جماعية تتصل بكيان الجماعة ذاتها ورفاهيتها كالدفاع ومكافحة الأمراض ويمكن تصنيفها أيضاً إلى حاجات حاضرة تتطلب إشباعاً وقتياً (كالإستهلاك) وحاجات مستقبلية تتطلب إشباعاً مستقبلاً كالإحتفاظ بالبذور للزراعة.

وقد صنف الكتاب الأخضر الحاجات إلى حاجات ضرورية للفرد والأسرة: وإلى حاجات ماسة للإنسان..

— المسكن: حاجة ضرورية للفرد والأسرة فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره.

— المركوب: حاجة ضرورية للفرد والأسرة فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملك لغيرك.

وإلى حاجة ماسة للإنسان كالمعاش.

— المعاش: حاجة ماسة جداً للإنسان فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أحد أو صدقة من أحد فلا أجراء في المجتمع الإشتراكي بل شركاء.

إن التأكيد على الحاجات الثلاث تأكيد على القاعدة الطبيعية.

(إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته. فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان والإستغلال سببه الحاجة. فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان).

ثانياً: العلاقة بين الحاجة والحرية والنشاط الإقتصادي

إن الغاية المشروعة للنشاط الإقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم. فإشباع الحاجات هو المحدد للنشاط الإقتصادي كما أن الحاجة تحددها القدرة على القيام بالنشاط الإقتصادي وهذه القدرة عادة ما تكون محدودة إذا إعتمدت على المجهود الخاص (إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون إستغلال أو استعباد الغير).

إن الحرية حاجة معنوية ضرورية للإنسان يمكن أن يضحي الإنسان في سبيلها بكل حاجاته الأخرى ، فلقد رأينا شواهد تاريخية كثيرة يضحي فيها الإنسان بطعامه وراحته وحياته في سبيل الحصول عليها.

ويشعر الإنسان بحاجته إلى الحرية عندما يفقدها أي عندما يقع تحت قيود معينة في لحظة زمنية معينة تحد من حركته وقدرته على الإختيار. بناء على ذلك ربطت الحرية بالقدرة على الحركة والإختيار وعرفت بوجودهما.

يعرفها (لاسكي) الفيلسوف البريطاني بأنها — تلك الأحوال الإجتماعية التي تنعدم فيها القيود التي تقيد قدرة الإنسان على تحقيق سعادته.

ويعرفها (مالينوفسكي) العالم الإجتماعي بأنها — تلك الأحوال الإجتماعية التي تتيح للإنسان أن يحدد غاياته بالفكر وأن يحققها بالفعل وأن ينال حصيلة تحقيقها.

وهذان التعريفان عند تحليلهما نجدهما يشتركان جوهرياً في المعنى وإن إختلفت الألفاظ التي إستخدمت في كل منهما وإن إختلفت درجة التركيز على جوانب لم يركز عليها التعريف الآخر.

ونلاحظ أن الإنسان يكون حراً حرية كاملة إذا كان قادراً على الحركة (الفكرية أو المادية) في كل إتجاه وإذا كان قادراً على الإختيار من بين مجموعة من الإختيارات ، ويكون ناقص الحرية إذا وجد مانع يحد من حركته وقدرته على الإختيار.

والحرية تأتي على درجات تتفاوت بتفاوت الموانع التي تحد من القدرة على الحركة والإختيار.

أما النشاط الإقتصادي فهو كل نشاط يقوم به الإنسان بغية إشباع حاجاته المادية. ويأخذ النشاط الإقتصادي بصورة عامة ثلاث صور متميزة هي كالآتي : الإنتاج ، والتبادل ، والإستهلاك.

ويمكن أن نبين العلاقة بين الحرية والنشاط الإقتصادي بدراسة هذه الصورة المتميزة للنشاط الإقتصادي. إن حرية الإنسان في إنتاج كافة السلع والخدمات التي يريدها محدود لمحدودية وسائل الإنتاج المتاحة. فالإنسان وإن كان قادراً على الإختيار من بين مجموعة من الإختيارات يتحتم عليه حين يتجه إلى إختيار معين أن يضحي بإختيار آخر، وبقدر ما تزداد قدرته على الحركة

والإختيار في مجال الإنتاج بقدر ما تزداد حريته.

وتبادل السلع والخدمات يتوقف على ما أنتج فعلاً من سلع وخدمات كما يتوقف على الطريقة التي يتم بها هذا التبادل.

وتتحدد تبعاً لهذا كله قدرة الإنسان على الحركة والإختيار.

إن الإنسان الذي لا يملك الوسيلة التي تمكنه من إجراء عملية التبادل يكون محدود الحركة في هذا المجال.

والإنسان الذي يجد إختياراً واحداً فقط هو في واقع الأمر لا يختار وإنما يكون مجبراًعلى قبول ما يجده ومن ثم تكون حريته ناقصة.

ويقصد بالإستهلاك إستعمال ما أنتج من السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المادية للإنسان، وترتبط حرية الإنسان إرتباطاً وثيقاً بقدرته على إشباع حاجاته المادية.

إن حرية الإنسان تكون ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته وتكون حرية الإنسان كاملة إذا تمكن هو بنفسه من التحكم في وسائل إشباعها.

إن حرية الإنسان تتوقف على مدى إمتلاك الإنسان لحاجاته فإذا كانت حاجات الإنسان عرضة للسلب منه من أية جهة في المجتمع أصبح هذا الإنسان عرضة للقلق الذي يذهب بسعادته ويجعله غير حر لإنه يعيش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاته الضرورية ولذلك وجب أن يكون الإنسان مالكاً لوسائل إشباع حاجاته، فالأرض وسيلة من وسائل الإنتاج اللازم لإشباع الحاجات وهي (أي الأرض) ليست ملكاً لأحد، ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده دون استخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته.

إن الأرض ليست ملكاً لأحد، وهذا يترتب عليه أن النصيب الناتج عن مشاركة الأرض بكونها أحد عناصر الإنتاج يكون ملكاً لكل الناس في المجتمع الإشتراكي فلا ينبغي أن يتتدى ذلك حد إشباع الحاجات.

وهكذا يمكن أن نستخلص علاقة الحاجة بالحرية، وذلك أن التحكم في الحاجة يعني التحكم في الحرية سواء كان المتحكم فرداً أو حكومة أو حتى المجتمع نفسه فلا يجوز في المجتمع الإشتاركي أن تتحكم أية جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه.

ثالثاً : الفرق بين الحاجة والرغبة

رأينا أن النشاط الإقتصادي هو كل نشاط يقوم به الإنسان بغية الوصول إلى إشباع حاجاته المادية.

فما هي الحاجة؟ وما هي الرغبة؟ وما الفرق بين الحاجة والرغبة؟

لقد وقع كثير من الإقتصاديين في خطأ الخلط بين الحاجة والرغبة ولذلك وجب التمييز بينهما.

إن للإنسان الذي يعيش في مجتمع من المجتمعات حاجات متنوعة : يحتاج إلى الطعام ويحتاج إلى الماء ويحتاج إلى الكساء ويحتاج إلى المأوى كما يحتاج إلى بعض التسهيلات لتربية أطفاله أو للترفيه.

بعض هذه الحاجات هي حاجات (بيولوجية) لا بد من إشباعها حتى يحافظ الإنسان على بقائه ككائن حي، وبعض هذه الحاجات ناشئة عن كون الإنسان يعيش في مجتمع معين، وهي تتحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المركبة التي يمكن أن تشكل ما ندعوه حضارة مجتمع معين، ونلاحظ أن الإنسان :

عندما يجوع، يشعر بالحاجة إلى الطعام...

وعندما يعطش، يشعر بالحاجة إلى الماء...

وعندما يحس بالبرد، يشعر بالحاجة إلى كساء أو مأوى يقيه من البرد...

وعندما يضطرب الإنسان نفسياً، يشعر بالحاجة إلى من أو ما يواسيه... وهكذا...

ويمكننا مما سبق أن نبين أن الحاجات الإنسانية تتميز بالآتي :

1- ظهور الدافع الداخلي كالجوع أو العطش أو البرد أو الإضطراب النفسي.
2- وجود الإحساس والشعور الداخلي بفقدان شيء محدد كالطعام أو الماء أو الكساء أو المأوى.
3- ربط هذا الإحساس والشعور بعلاقة سببية.. الجوع سببه فقدان الطعام في فترة زمنية معينة. الشعور بالبرد سببه فقدان ما يحافظ على دفء جسم الإنسان. لعطش سببه فقدان الماء في فترة زمنية معينة. زوال الإضطراب النفسي سببه وجود من أو ما يسرى عن الإنسان همومه.

4- وجود الهدف المحدد الذي يؤدي إلى عمل محدد وهي (إعادة التوازن للكائن الحي) أكل الطعام تسكيناً للجوع، شرب الماء تسكيناً للعطش، اللجوء إلى المأوى طلباً للدفء، اللجوء إلى شخص ما إلتماساً للطمأنينة.

5- إنتظار النتيجة... زوال الجوع أو العطش أو البرد أو الإضطراب النفسي وذلك لتكرار الحدث والنتيجة.

ويمكننا أن نلاحظ من ذلك ما يلي:

أ ـــ إن الحاجة يمكن تحديدها وحصرها...

ب ـــ إن الحاجة يمكن تحديد مصدرها...

جـ ـــ إن الحاجة يمكن ربطها بفعل محدد وهدف محدد ونتيجة منتظرة ومحددة.

ولا ننكر بطبيعة الحال وجود علاقة بين الحاجة والرغبة ولكن الحاجة شيء والرغبة شيء آخر.

عندما يجوع الإنسان يشعر برغبة في الطعام...

عندما يعطش الإنسان يشعر برغبة في شرب الماء...

عندما يحس الإنسان بالبرد يشعر برغبة في اللجوء إلى مأوى يقيه من البرد...

وعندما يضطرب الإنسان نفسياً، يشعر برغبة في وجود من يطمئنه...

وإذا ما أمعنا النظر في كل الحالات السابقة نجد الآتي:

* الرغبة في الحالة الأولى مرتبطة بالأكل أما الحاجة فهي مرتبطة بالطعام.

* الرغبة في الحالة الثانية مرتبطة بالشرب أما الحاجة فهي مرتبطة بالماء.

* الرغبة في الحالة الثالثة مرتبطة باللجوء أما الحاجة فهي مرتبطة بالمأوى.

* الرغبة في الحالة الرابعة مرتبطة بالوجود (وجود شيء ما أو شخص ما) أما الحاجة فهي مرتبطة بالشيء أو الشخص نفسه.

ونستطيع بناء على ذلك أن نقول (أن الحاجة في الحالات السابقة هي الطعام.. أو الماء أو المأوى أو الشخص أو الشيء).

أما الرغبة فهي الأكل أو الشرب أو اللجوء أو وجود (شخص ما أو شيء

ما) أي يمكن التعبير عن الحاجة بالشيء نفسه (الطعام، الماء، المأوى، الشخص) أما التعبير عن الرغبة فلا يتم إلاّ بالإشارة إلى ما يراد من هذا الشيء (الأكل، الشرب، للجوء، الوجود).

وهكذا يمكننا القول أن الحاجة هي عبارة عن شعور داخلي ناتج عن دافع يجد ما يشبعه في مصدر خارجي.

أما الرغبة فهي عبارة عن شعور محدد لطبيعة ما يراد فعله (بشيء أو من شيء معين) أي أن الحاجة تحدد وسائل الإشباع كالطعام والماء أو المأوى... أما الرغبة فتحدد الكيفية التي يتم بها هذا الإشباع كالأكل والشرب واللجوء.

والتعبير بالرغبة لا يدل بالضرورة على وجود الحاجة، أما التعبير بالحاجة فهو تعبير دقيق محدد. فعندما يقول الإنسان أحتاج إلى الطعام، فإن ذلك قد يعني إنه قد يموت بدونه وعندما يقول أحتاج إلى الماء فإن ذلك يعني أنه لا يحتمل فقدانه، ولكن التعبير بالرغبة والتعبير بالحاجة قد يلتقيان في بعض الجوانب بحيث يصبح التعبير بأحدهما بديلاً عن التعبير باللفظ الآخر.

ولكن مفهوم الرغبة عندما يكون واضحاً قد لا يستقيم المعنى... فإذا قلت مثلاً أحتاج إلى السفر إلى جميع أنحاء العالم... قد لا يستقيم المعنى وذلك لأنني أستطيع أن أبقى في البلد ولا تتعرض حياتي للهلاك بدون هذا السفر ودون أن يكون ذلك على حساب حريتي أو كرامتي.

والرغبة يصعب تصنيفها (ما لم تربط بالحاجة) إلى رغبات كمالية ورغبات ضرورية أو إلى رغبات فردية وإجتماعية أو حاضرة ومستقبلية لأن الرغبة تشير إلى طبيعة ما يفعل بالشيء، فالرغبة في الأكل ليست ضرورية وليست كمالية.

الطعام ضروري للحياة الإنسانية ولكن الرغبة في أكله ليست ضرورية.

والرغبات لا ترتبط بالضرورة بوقت محدد، أما الحاجات فهي ترتبط بوقت محدد قد يطول أو يقصر حسب طبيعة الحاجة نفسها إذ أن الحاجة تنشأ عند ظهور الدافع وتنتهي بإنتهائه ولكنها قد تتكرر أو تستمر لفترة طويلة.

ولكن كلا من الرغبة والحاجة مصدر لطلب شيء معين.. ونتبين من ذلك كله أن الحاجات يمكن ترتيبها حسب الأهمية النسبية لكل منها. أما الرغبات الإنسانية فهي أمر لا يستدعي الترتيب كما نتبين أيضاً أن الرغبات الإنسانية (لا نهائية) كلما حقق الإنسان رغبة من رغباته كلما ظهرت نفس الرغبة من

جديد أو تولدت عنده رغبة أخرى أما الحاجات فهي محدودة بمحدودية الوسائل التي تستخدم لإشباعها ولكنها قابلة للزيادة والتنوع.

ويمكننا أن نجمل خصائص الحاجات الإنسانية في الآتي :

1 — قابلية الحاجة للإشباع :

إن الحاجة غير المشبعة تظهر في نفس الإنسان شعوراً بالضيق أو بالألم وتختلف حدة هذا الضيق أو الألم باختلاف الظروف التي ظهر فيها الضيق أو الألم وباختلاف مصدرها، وتقل حدة هذا الشعور كلما عمل الفرد على إشباع حاجته.

2 — قابلية الحاجة للزيادة أو التنوع :

الحاجات الإنسانية تزداد وتتنوع كلما إزداد رقي الإنسان وإزدادت قدرته على إنتاج وسائل إشباع هذه الحاجات. ولكن الحاجات الإنسانية محدودة لمحدودية الوسائل التي تستخدم لإشباعها في فترة زمنية معينة. إن الإنسان في المجتمع البدائي لا يعرف ما هي السيارة ولا كيفية إستعمالها ولا يحتاج إلى السيارة ولا تشكل عنده دافعاً داخلياً لإستعمالها لأنه لا يفتقدها وإن كانت عنده حاجة للإنتقال فإن الجمل أو الحمار أو الحصان أقرب إليه من السيارة.

3 — نسبية الحاجات :

الحاجات تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر فحاجة الإنسان البدائي ليست كحاجة الإنسان المتحضر وحاجة رجل العلم ليست كحاجة رجل العمل.

وتشترك الرغبات مع خصائص الحاجات في كونها قابلة للإشباع وكونها نسبية إلّا أن رغبات الإنسان كما أشرنا لا نهائية ولا حدود لها.

إن إطلاق العنان للرغبات يجعل المجتمع يتحول إلى النمط الإستهلاكي فيخصص موارده لإنتاج ما لا يلزم إنتاجه، ويتضح هذا النمط في المجتمعات الرأسمالية حيث تتكدس الثروة في أيدي القلة التي تروج للنمط الإستهلاكي

الذي يحقق لها ربحاً أسرع ، ونكون الحاجات والرغبات التي يحددها الأفراد في الواقع خاضعة للدعاية والإعلان.

إن المجتمع الرشيد هو المجتمع الذي يوجه موارده لإنتاج ما يلزم إنتاجه لإشباع حاجاته وذلك لحل مشاكله الإقتصادية بدل التحول إلى النمط الإستهلاكي الذي ينشأ عن الترف الإقتصادي ويزيد من حدة التفاوت الطبقي.

ويمكننا القول بأن الكتاب الأخضر بتركيزه على الحاجات الإنسانية وضع جوهر المشكلة الإقتصادية في مكانها الصحيح، والملاحظ أن الكتاب الأخضر يختلف في فهمه للحاجات الضرورية عما سبقت الإشارة إليه.

فهو يرى كل الحاجات التالية ضرورية أو ماسة للإنسان.

* المسكن حاجة ضرورية جداً للفرد والأسرة.
* المعاش حاجة ماسة جداً للإنسان.
* المركوب حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة.

هذه الحاجات الثلاث تعتبر حاجات ضرورية للإنسان لأن الإنسان بدونها يمكن أن يقع تحت رحمة الآخرين وسيطرتهم.

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن الحاجات الضرورية من وجهة نظر الكتاب الأخضر يمكن تعريفها كالآتي :

(الحاجات الضرورية هي تلك الحاجات التي يتوقف على فقدانها وقوع الإنسان تحت رحمة وسيطرة الآخرين).

رابعاً : كيفية إشباع الحاجات

إن الحاجات الإنسانية كما رأينا متعددة ومتنوعة وقابلة للزيادة في حين أن الموارد المتاحة محدودة في كميتها ، ويبدو من هذا أن على الإنسان أن يضحي ببعض الحاجات في سبيل إشباع حاجات أخرى أكثر أهمية. إن الحل يكمن في محاولة الإنسان لتحقيق أكبر إشباع ممكن في حدود الإمكانيات والوسائل المتاحة مع التسليم بعدم قدرته على إشباع كل حاجاته ورغباته.

ويبدو من هذا أن على الإنسان أن يحدد حاجاته وأن يرتبها حسب أهميتها

النسبية وأن يستخدم عوامل الإنتاج المتاحة له في الطبيعة لإنتاج السلع والخدمات التي يمكن إستخدامها في إشباع حاجاته.

ويبدو من هذا أيضاً أن من يسيطر على عناصر الإنتاج أو موارد الإنتاج يستطيع أن يتحكم في حاجات غيره ويتمكن من السيطرة عليه بكيفية أو بأخرى.

وتقدم النظرية العالمية الثالثة حلاً جذرياً لهذه المشكلة حيث تركز على القاعدة السليمة وهي (الذي ينتج هو الذي يستهلك) التي تؤدي إلى إتباع مبدأ (شركاء لا أجراء) ذلك أن أي تدخل يمنع الإنسان من خلق حاجاته والعمل على إشباعها هو تدخل مضاد للحرية وهو إستغلال في نفس الوقت.

إن الأرض ليست حاجة في حد ذاتها ولكنها وسيلة من الوسائل التي يمكن إستخدامها في إنتاج سلعة إقتصادية تشبع حاجة ضرورية عند الإنسان.

يمكن إستخدام الأرض في إنتاج الأطعمة بكافة أنواعها ويمكن إستخراج المعادن منها وإستخدامها في إنتاج الآلات التي يمكن إستخدامها في تحويل بعض الخامات (أو السلع) لكي تشبع حاجات الإنسان.

وإذا ما تمكن إنسان في مجتمع ما من الإستحواذ على مساحة كبيرة من الأرض تمكن بالتالي من التحكم في كل ما ينتج عنها من سلع وأصبح قادراً على فرض شروطه. إن جهد الإنسان ملك له، ولا يمكن أن يتبادر الشك إلى أي فرد منا في الوقت الحاضر في هذه القاعدة، ولكن هذه القاعدة لم تكن تحظى بالقبول في مجتمعات سابقة لنا. كانت مثل هذه المجتمعات تعترف بالقاعدة الظالمة التي تقول بأن (العبد وما يملكه ملك لسيده) أي أن جهد (العبد) ليس ملكاً له ولكن هذه القاعدة لم تعد مقبولة. كانت هذه القاعدة الظالمة تسمح بملكية الإنسان لأخيه الإنسان وتسمح له بالتالي بحرية التصرف فيه بيعاً وشراء واستخداماً وأصبح العبد وفقاً لهذه القاعدة ملكاً لسيده.

وعندما زالت القاعدة الظالمة التي تسمح بالعبودية أصبح مفترضاً أن مجهود الإنسان ملك له، ولا حق لأحد فيه. أن هذه القاعدة قاعدة منطقية وعادلة. جهدك ملك لك.. عقلك ملك لك.. وهو هبة وهبها الله لك

ووهب مثلها لكل عباده.. قدرها وأعطاها لكل واحد منهم ووزعها بمقتضى عدله وحكمه وألزمنا باحترامه.. ليس من حق أي فرد في مجتمع معين وليس من حق المجتمع ككل أن يجني عليك بسرقة مجهودك.. أو نتاج عقلك، وإن كان للمجتمع أن يمنعك من التعدي على مجهود الآخرين بما وهبك الله من قدرات.

إن المجهود الإنساني يعتبر عاملاً من عوامل الإنتاج، ولعله أهم عامل من هذه العوامل وكل ما يترتب على هذا العامل من إنتاج هو ملك لصاحبه. حق لا يشاركه فيه أحد إلاّ برضاه. ولكن الحقيقة التي ينبغي أن نفطن لها، هي أن المجهود الإنساني في معظم الحالات لا ينتج لوحده شيئاً. لا بد أن يتوفر إلى جانبه عنصر أو (عامل) آخر من عوامل الإنتاج كالأرض مثلاً. والأرض هبة الله لعباده خلقها وقدر فيها أقواتها وخبأ فيها طيباته. وعندما خلق الله الأرض لم يقل أنها ملك لشخص ما دون غيره، أو لأسرة ما دون غيرها وإنما خلقها لتوفر حاجات جميع عباده.

إن الأرض ليست ملكاً لأحد؛ إن الأرض محدودة في كميتها وكلما سيطر شخص ما على كمية منها أصبحت الكمية المتبقية للآخرين أقل فأقل، وأصبح الصراع بغرض السيطرة على نصيب منها أشد فأشد. ومعنى ذلك أن من يسيطر على الأرض لا بد أن يكون في موقف القوة ولا بد أن يكون من يفقد السيطرة على الأرض في موقف الضعف، ومعنى ذلك أيضاً أن الصراع الذي يلي هذه المرحلة يصبح صراعاً بين عناصر غير متكافئة من حيث القوة والضعف وحيث أن الصراع بين العناصر غير المتكافئة يؤدي إلى نتيجة غير عادلة، تتمثل في سيطرة إنسان على إنسان (أي عبودية إنسان لإنسان) فإن هذا الصراع لا يعتبر عادلاً.

وحيث أن النتيجة تعتمد على مكوناتها أو الأسباب التي أدت إلى وجودها فإن أسباب وجود نتيجة (غير عادلة) لا يمكن وصفها بالعدالة. إن هذه النتيجة غير العادلة لا بد أن يكون ظهورها قد تم وفقاً لقاعدة ظالمة ولا بد أن يكون رد الظالم رجوعاً إلى العدل (إن الأرض ليست ملكاً لأحد.. ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص ودون إستخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته).

ووفقاً لهذه القاعدة نستطيع أن نضمن للإنسان إشباع حاجاته دون أن يقع تحت سيطرة الآخرين.

لا يحق لنا أن نتعدى حدودنا. إن الغاية هي إشباع الحاجات، ولكل إنسان حاجات. إن جاز في مجتمع ظالم أن يقع إنسان بحكم الحاجة تحت سيطرة الآخرين فإن معنى ذلك جواز وقوع جميع أفراد هذا المجتمع تحت سيطرة الآخرين أيضاً. إن جاز في المجتمع أن يكون إنسان عبداً لإنسان آخر فلا يوجد مانع من وقوع إنسان حر في أسر العبودية أي لا يوجد ما يحمي هذا الإنسان الحر من الوقوع في أسر العبودية إلاّ إذا أدان المجتمع ككل هذه القاعدة الظالمة التي تسمح بوجود العبودية أصلاً.

من يضمن للإنسان الذي يملك الأرض في مجتمع يسمح بالقواعد الظالمة أن يبقى مالكاً لها طيلة حياته؟ وبفرض أن ذلك قد تم، فمن يضمن له أن تبقى هذه الأرض ملكاً لأبنائه من بعده. ولكن عندما يكون إستعمال الأرض من حق كل فرد في المجتمع فلا يوجد من يتجرأ على منعه من إستعمالها والإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته، وحياة ورثته من بعده في حدود جهده الخاص.

ووفقاً لهذه القاعدة ينتفي المجتمع الظالم ولا يقع الإنسان تحت سيطرة الآخرين. إن الكتاب الأخضر يوضح بجلاء العلاقة بين الحاجة والحرية فالذي يمتلك حاجة إنسان آخر يتحكم فيه ويستغله رغم أي تشريع قد يحرم ذلك ولا يمكن أن يتحرر هذا المحتاج من سيطرة الغير إلاّ بتحرير حاجاته.

إن الكتاب الأخضر لا ينكر وجود المشكلة الإقتصادية التي تتمثل في عدم وجود التوازن بين الحاجات والوسائل المتاحة لإشباعها ولا يناقض رأي الإقتصاديين فيما يتعلق بالناحية الفنية في تحليل ما يترتب على وجود هذه الحقيقة ولا يدعي أنه قادر على تحويل الأرض إلى جنة تشبع فيها جميع الحاجات وجميع الرغبات الإنسانية، ولكنه بالرغم من ذلك يدين العلاقات الظالمة التي تجعل من إنسان عبداً لإنسان آخر بسبب عدم وجود هذا التوازن بين الحاجات الإنسانية والوسائل المتاحة لإشباعها.

إن الكتاب الأخضر يكشف عن الصراع الإقتصادي الذي يؤدي إلى وجود الإختلال في العلاقات الإجتماعية ويرد هذا الإختلال إلى أسبابه ويقترح الحل الذي يضمن التوازن في العلاقات، إنه يصرف النظر عن مشكلة لا

حل لها ويلفت النظر إلى مشكلة لها حل أكيد وهي جوهر القضية فعلاً.

إن تكدس الثروات والوسائل المختلفة بصورة كافية لإشباع الحاجات والرغبات أمر مستحيل في هذه الدنيا، ولكن إيجاد نظام يضمن العدالة في توزيع ثروة المجتمع أمر واقعي ويمكن تحقيقه.

المراجع:

1 - الكتاب الأخضر.

2 - أوسكار لانج، الإقتصاد السياسي، ترجمة د. راشد البراوي، دار المعارف بمصر، 1962.

3 - د. رجب بودبوس، في الحل الإشتراكي، المنشأة العامة للنشر والطباعة والتوزيع والإعلان، طرابلس 1982 م.

4 - د. زكريا أحمد نصر، تطور النظام الإقتصادي، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الأولى 1964.

5 - د. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1974 م.

6 - د. عزمي رجب، الإقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت 1980 م.

7 - د. صلاح الدين نامق، التوزيع في النظامين الرأسمالي والإشتراكي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1959 م.

الملكية في النظرية العالمية الثالثة

مقدمـة

هناك طريقتان لدراسة أية نظرية تهدف إلى تغيير الحياة الإجتماعية : طريقة يقصد من ورائها التعرف على سلامتها وإنسجامها مع جو الحرية ، وقواعد العدل والمساواة والحق ومدى واقعيتها وملاءمتها للحياة الإجتماعية ، وطريقة أخرى يقصد من ورائها التعرف على خصائص هذه النظرية ومبادئها العامة وتطبيقها على مسائل فرعية.

أما الطريقة الأولى فهي : تتميز بالشمولية والعمومية ويكون من نتائجها إما تبني النظرية والدفاع عنها لكي تأخذ مكانها في تشكيل أو تغيير الحياة الإجتماعية أو رفضها.

وأما الطريقة الثانية فهي : تتميز بالطبيعة التخصصية وتهدف إلى بلورة النظرية الإجتماعية في شكل عملي في صورة مؤسسات وعلاقات إجتماعية (سياسية وإقتصادية) منسجمة مع تلك النظرية ، وهي لذلك تتصدى لمشاكل ذات طبيعة خاصة تنبع من تطبيق النظرية نفسها. وسوف نحاول هنا أن نمزج بين هاتين الطريقتين في دراستنا لموضوع الملكية في النظرية العالمية الثالثة.

موقف النظرية العالمية الثالثة من الملكية :

تقوم الملكية بثلاثة وظائف رئيسية هي كالآتي : الوظيفة الأولى هي : الوظيفة الطبيعية وهي تتعلق بإشباع الحاجات الإنسانية اللازمة لحفظ كيان الإنسان

واستمرار وجوده في الحياة. والوظيفة الثانية هي: الوظيفة الإستثمارية (المكسبة) وهي تتعلق بدور الملكية في حصول الشخص المالك على دخل من وراء هذه الملكية. والوظيفة الثالثة هي: الوظيفة الإجتماعية وهي تعتبر إطاراً تمارس في حدوده الوظيفتان السابقتان وهي تعني إستخدام الملكية لتحقيق مصلحة المجتمع وإستمرار وجوده.

وجماع هذه الوظائف هو إشباع الحاجات الفردية والإجتماعية لأن الوظيفة الإستثمارية يكون هدفها النهائي هو إشباع الحاجات، فالدخل لا يقصد لذاته وإنما يقصد لأنه يوجه لإشباع الحاجات.

ويمكن حصر السلطات التي تمنحها الملكية للمالك فيما يلي: سلطة الإستعمال وهي: تخول المالك إستعمال الشيء محل الملكية في كل ما أعد له هذا الشيء وفي كل ما يمكن أن يستعمل فيه. وسلطة الإستغلال وهي: تخول المالك إستغلال المال محل ملكيته بحيث يعود عليه بناتج أو دخل معين. وسلطة التصرف وهي: تخول المالك نقل ملكية الشيء إلى شخص آخر.

ويمكننا القول بأن سلطة الإستعمال تنسجم مع الوظيفة الطبيعية، لأن إستعمال الشيء هو الذي يشبع الحاجة الإنسانية لذلك الشيء، وأن سلطة الإستغلال* تنسجم مع الوظيفة الإستثمارية، أما سلطة التصرف فهي تحويل الملكية لشخص آخر لكي تؤدي إحدى الوظيفتين السابقتين.

وتفرز الملكية علاقات إقتصادية تختلف باختلاف المذاهب والنظم الإقتصادية. فالمذاهب الفردية التي تؤمن بالملكية الفردية المطلقة (في كل شيء) تسند الملكية للأفراد وتطلق العنان للملكية الخاصة وتبني جوهر نظامها على هذا الأساس، وهي تعتقد أن هذا النظام هو أقدر من غيره على حل المسألة الإقتصادية وإشكالاتها. وتوجد في مقابل ذلك مذاهب أخرى تعتقد أن الملكية الفردية المطلقة هي شر لا بد من القضاء عليه، وهي لذلك تحرم الملكية الفردية، وتجرد الأفراد منها وتسندها للحكومة وتبني أنظمتها الإقتصادية وفقاً لهذا التصور معتقدة أيضاً بأن ذلك هو الحل لمسألة الملكية وشرورها وإشكالاتها. كما توجد أيضاً مذاهب وأنظمة أخرى تقف وسطاً بين هذا وذاك

* لا يقصد بالاستغلال المفهوم الأخلاقي للكلمة.

وتلجأ إلى حلول تلفيقية كتحديد حد أعلى للملكية أو وضع ضوابط عليها.

ويمكن القول بالرغم من وجود عدة محاولات لمعالجة مشكلة الملكية أن مشكلة الملكية لم تفهم ولم توضع في وضعها الصحيح، فلقد اكتفت المذاهب الفردية بالبحث عن أسباب الملكية الفردية وإيجاد مبررات وجودها، والدفاع عنها. وعملت المذاهب المناهضة لتلك المذاهب الفردية على إبراز شرور الملكية الفردية وتبرير إسنادها للحكومة. بينما عملت المذاهب الإصلاحية على الوقوف موقفاً وسطاً بين هذا وذاك.

لقد حاولت هذه المذاهب الإجابة عن السؤال التالي: في أي يد توضع الملكية؟ وبذلك أصبحت جميع هذه المذاهب تبحث عن مختلف الأيادي وتهمل الغاية من الملكية وجوهر المشكلة.

إن النظر إلى المشكلة ينبغي أن يتم إستناداً إلى معيار العدالة والمساواة والحق مع ربط كل ذلك بمسألة الحرية.

— هل من العدل أن يسيطر على الأشياء، التي تشبع حاجات الإنسان، فرد معين أو فئة معينة أو حكومة معينة وأن يحرم باقي أفراد المجتمع منها؟

— هل تتحقق المساواة الإنسانية في ظل نظام تحرم فيه مجموعة من الناس من الملكية؟

— هل من حق الفرد أن يملك أي شيء مهما كان نوعه؟

إن النظرية العالمية الثالثة لا تنظر إلى المشكلة من زاوية اليد التي تنتقل إليها الملكية (أي من زاوية ملكية الرقبة) فالمشكلة لا تحل بانتقال الملكية من يد إلى يد، ولكن بوضع الملكية في موضعها الصحيح.

إن الملكية في أي يد كانت تفرز، كما أشرنا، علاقات إقتصادية وهذه العلاقات هي محل فحص وتدقيق. هل توجد هذه العلاقات جواً من الحرية؟ هل تبني هذه العلاقات على قواعد العدل والمساواة والحق؟ أم أن هذه العلاقات مبنية على عدم التكافؤ بين أفراد المجتمع بحيث يختل الوضع الإجتماعي في علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وتصبح فئة أو طبقة مسيطرة، حسب قواعد الإستغلال، على بقية أفراد المجتمع وتسخر هؤلاء الأفراد لمصلحتها؟

يشير الكتاب الأخضر إلى مفهوم الملكية إبتداء من مجال الحديث عن العلاقات الإقتصادية ، فالملكية تفرز علاقة إقتصادية بين العمال وأصحاب العمل (بين المالكين والمنتجين) ونلاحظ هنا بأن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل هي نفس العلاقة بين المالكين والمنتجين (غير المالكين) ، وبأن العلاقة تفرق بين المالك (صاحب العمل) والمنتج (أو العامل) الذي هو ليس صاحباً للعمل ، وبأن الملكية تفرز علاقة إقتصادية يمكن أن تصطدم فيها المصالح والدوافع المختلفة لأطراف هذه العلاقة.

إن المشكلة الحقيقية إذن ، تكمن في وجود العلاقة الظالمة بين العمال وأصحاب العمل ، بين المالك والمنتج (أو العامل) وما يترتب على هذه العلاقة من نتائج. فالمالك له حق إستخدام العمال مقابل أجرة محددة ، وعلى العامل أن يقدم خدماته الإنتاجية للمالك مقابل هذه الأجرة ، ويحصل المالك نتيجة لهذه الخدمات على الحصيلة النهائية (وهي الإنتاج) ويكون هذا الإنتاج ملكاً له يبيعه في (السوق) ليحصل على عائد يغطي تكاليف الإنتاج ويعود عليه بالأرباح. ويحدث هذا في ظل معظم الأنظمة الإقتصادية التقليدية (الرأسمالية منها والشيوعية) مع إختلاف طبيعة المالك (فرداً أو حكومة).

ونلاحظ هنا أن المالك يعمل في إتجاهين: الإتجاه الأول هو: محاولته لتخفيض تكاليف الإنتاج ، والإتجاه الثاني هو: محاولته لتعظيم الإيراد. ويعني ذلك من جهة ضغطاً على أجرة العامل باعتبارها عنصراً من عناصر التكاليف ، وضغطاً على أسعار السلع (وذلك بافتراض أن الوحدة الإنتاجية قد وظفت بأقصى طاقة لها).

هذا النموذج هو النموذج الذي نجد له وصفاً وتحليلاً في معظم البحوث التي تهتم بالأسلوب الرأسمالي في الإنتاج. ويترتب على مثل هذا النموذج أن يكون لمالك المشروع وهو رب العمل حق إدارة المشروع وتنظيمه وتقرير سياسة الإنتاج فيه.

ويترتب على ذلك أيضاً أن يكون العامل هو أداة التنفيذ ، وليس للعامل الحق في الإعتراض على السياسة الإنتاجية التي يضعها عادة رب العمل (أو المالك) ولا تحسب حساباً لصلحة العامل إلاّ بالقدر الذي يؤثر في الحصيلة النهائية لأرباح رب العمل. ومن هنا قد تحدث البطالة (وهي عملية

الإستغناء عن العمل) إذ كان من مصلحة صاحب المشروع (المالك) أن يستغني عنهم وأن يحل الآلة محلهم تخفيضاً للتكاليف ولا مراعاة في ذلك للجوانب الإنسانية* .

ويترتب على ذلك النموذج ، بالإضافة إلى ما تقدم ، أن ينتظم العمال في تنظيمات معينة ، إذا ما سمحت قوانين البلاد بذلك ، ويدخل العمال في المساومة مع رب العمل (من خلال تنظيماتهم) على الأجور قبل وبعد انخراطهم في العمل. يطالب العمال بمستوى معين من الأجور. ثم يكتشف العامل من جديد أن مستوى الأسعار قد إرتفع ولم يعد قادراً على الحصول على حاجاته ، فيطالب العمال بزيادة الأجور. وقد يستجيب رب العمل وقد لا يستجيب (حسب ظروف السوق) فتحدث الإضطرابات ، وتحدث الإختلالات في الإنتاج ويتضرر المجتمع في النهاية.

ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن كل هذا يحدث لأن وضع الملكية في مثل هذا النموذج ليس وضعاً صحيحاً ، وذلك لأن هذا الوضع أنتج علاقة ظالمة ، وترتب على وجود هذه العلاقة صراع بين أطرافها تكون نتيجته دائماً ضد المجتمع ككل.

إن أهم ما يميز النموذج الرأسمالي هو أنه قائم على مبدأ الملكية الفردية المطلقة وهذا المبدأ لا يحصر الملكية في السكن والمركوب والملبس وما إلى ذلك من الأشياء الخاصة بالفرد والأسرة بل يتعداها إلى ملكية أدوات ووسائل الإنتاج وإستخدامها كوسيلة لإستغلال الغير.

وقد أدى هذا النمط من أنماط الملكية إلى سيطرة بعض الأفراد على هذه الوسائل وحرمان الفئات الأخرى من حقها في التملك. وقد أدى هذا بدوره إلى جعل الذين لا يملكون تحت رحمة الذين يملكون ، وأصبح إستغلال الأيدي العاملة هو السمة المميزة لهذا النظام.

وقدأدت تخبطات النظام الرأسمالي إلى الإهتمام بالبحث عن أسباب هذا

---

* تعظيم الأرباح يفترض أن تتم الحسبة على أساس مادي (إقتصادي) وبذلك تصبح المسائل الإنسانية أمراً مستبعداً في هذه الحسبة.

التخبط، وتوصل كثير من المفكرين إلى نتيجة هامة وهي تقول بأن سبب تخبط هذا النظام يكمن في وجود الملكية الفردية المطلقة (غير المقيدة). وطالب بعض المفكرين بتقييدها وطلب البعض الآخر بإلغائها. وأدى ذلك إلى لجوء بعض الأنظمة المناهضة لنظام الرأسمالي إلى إلغائها فعلاً وإسنادها إلى الحكومة. وأصبحت وسائل الإنتاج تحت تصرف الحكومة. وأصبح من مهمة الحكومة أن توفر فرص العمل، وأن تنظم عملية الإنتاج، وأن توزع الناتج.

ونلاحظ هنا أن جوهر العلاقة بين رب العمل والعمال لا يزال باقياً على ما هو عليه وأن ما حدث هو إستبدال لرب عمل (فرد) برب عمل جديد (حكومة). أما العمال فهم لا يزالون عمالاً يتقاضون أجرة رغم إنتقال وضع الملكية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

إن المحاولات التي إنصبت على الملكية بعدت عن الحل الصحيح وذلك بنقلها من وضع إلى وضع. فالمحاولات الإنسانية السابقة التي أنصبت على الملكية لم تحاول وضع الملكية في مكانها الطبيعي. فما هو مكانها الطبيعي؟

المكان الطبيعي للملكية:

يوجد إرتباط وثيق بين الأجرة والملكية، فإذا كان مفهوم الملكية في المجتمع من شأنه أن يبقى الأجير أجيراً، فإن الملكية في هذا المجتمع لا تتخذ وضعاً طبيعياً ولا ينتج عن ذلك حلاً صحيحاً للمشكلة الإقتصادية في هذا المجتمع.

إن الكتاب الأخضر، يضع لنا مقياساً يمكن عن طريقه أن نحكم به على مدى صحة مفهوم الملكية في أي مجتمع من المجتمعات عن طريق الربط بين الأجرة والملكية.

يقول الكتاب الأخضر (وهكذا... فإن التطور الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد إلى يد لم يحل مشكلة حق العامل في الإنتاج ذاته الذي ينتجه مباشرة وليس عن طريق المجتمع أو مقابل أجرة، والدليل على ذلك هو أن المنتجين لا يزالون أجراء رغم تبدل أوضاع الملكية).

كما توجد علاقة بين الملكية والدخل، فالقول (بأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع بما فيه العاملون خلافاً لدخل المؤسسة الخاصة الذي

يعود لمالكها فقط) يصفه الكتاب الأخضر بأنه صحيح إذا نظرنا إلى المصلحة العامة للمجتمع وليس إلى المصالح الخاصة للعاملين. ومعنى ذلك أن الملكية تفرز نوعين من المصالح. فهناك أولاً المصلحة العامة للمجتمع، وهي مصلحة تنسجم مع الوظيفة الإجتماعية للملكية، وهناك ثانياً المصلحة الخاصة للعاملين وهي مصلحة تنسجم مع الوظيفة الطبيعية والوظيفة المكسبة للملكية.

ولا يعني ذلك أن التعارض بين المصلحتين ينبغي أن يؤدي إلى ضياع مصلحة على حساب المصلحة الأخرى، فمصلحة العاملين الخاصة لا ينبغي أن يضحي بها في ظل نظام عادل في سبيل المصلحة العامة. ولا ينبغي أن يضحي بالمصلحة العامة للمجتمع في سبيل المصلحة الخاصة للعاملين. إن المفهوم الصحيح للملكية ينبغي أن يفرز نظاماً يوجد نوعاً من التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ويتعرض الكتاب الأخضر بعد ذلك إلى العلاقة بين الملكية وعناصر الإنتاج وهي (أي عناصر الإنتاج) تشمل مواد الإنتاج ووسيلة الإنتاج والمنتج.

(إن النظريات التاريخية السابقة عالجت المشكل الإقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه).

إن معالجة مشكلة الملكية من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج، فقط، غير صحيح وذلك لأن ملكية عناصر الإنتاج غير مستهدفة في حد ذاتها. إن الهدف من ورائها له علاقة مباشرة بالإنتاج نفسه أي أن الملكية مستهدفة لما تقوم به من وظائف، فالآلة تستخدم في الإنتاج، والأرض تستخدم في الإنتاج، والعامل يستخدم في الإنتاج، والإنتاج هو الحصيلة النهائية لتضافر هذه العوامل، وهو المشكل الحقيقي سواء كان الإنتاج لحساب المجتمع أو لحساب منشأة خاصة.

إن الحاجات الإنسانية تشبع عن طريق الإنتاج. وعوامل الإنتاج تستعمل لغرض الإنتاج. وبما أن الوضع السليم هو أن يملك الإنسان حاجاته، فإن حاجة الإنسان لا ينبغي أن تكون ملكاً لغيره. المسكن، حاجة ضرورية

للفرد والأسرة فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره. المعاش، ينبغي أن يكون ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك. المركوب، حاجة ضرورية للفرد والأسرة فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره. إن هذه الأشياء تشكل حاجة ضرورية للفرد والأسرة فلا ينبغي أن تكون ملكاً لغيره. إن الأشياء التي تشكل حاجة لفرد ينبغي لهذا الفرد أن يكون مالكاً شخصياً لها. الملبس والطعام والمركوب لا بد أن يملكها الإنسان ملكية خاصة ومقدسة.

إن تحقيق الحرية يتوقف على مدى إمتلاك الإنسان لحاجاته إمتلاكاً شخصياً. كما أن الملكية لها علاقة بسعادة الإنسان، وذلك لأن حاجات الإنسان إذا كانت عرضة للسلب منه من أية جهة في المجتمع، أصبح هذا الإنسان عرضة للقلق الذي يذهب بسعادته ويجعله غير حر لأنه يعيش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاته الضرورية.

إن الأرض وسيلة من وسائل الإنتاج وهي أي الأرض (ليست ملكاً لأحد)، ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده دون إستخدام غيره بأجر أو بدونه، وفي حدود إشباع حاجاته.

لا يهمنا أن نعالج المشكل الإقتصادي بالنسبة للأرض من زاوية ملكية الرقبة باعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج فقط. إن هذا الأمر في حد ذاته لا يعني شيئاً. المشكلة الحقيقية هي أن هذه الأرض تستعمل في الإنتاج. من يأخذ نصيب الأرض؟ إن الأرض ليست ملكاً لأحد إذن، هذا النصيب ملك لكل الناس في المجتمع الإشتراكي.

وإذا جاز لأحد أن يستخدم الأرض — في حدود ما يسمح به المجتمع — فلا ينبغي أن يتعدى ذلك حد إشباع الحاجات، أي أن إستعمال هذا العنصر الإنتاجي مقيد وليس مطلقاً، ولا يرد عليه البيع والشراء والهبة وما شابه ذلك. إن كل هذه الأمور من شأنها أن تورط المجتمع في نفس المشاكل التي يسعى جاهداً لحلها. فلو جاز إمتلاك الأرض (لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها). كما أن (الأرض ثابتة والمنتفعون بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً).

ونستنتج من ذلك كله ما يلي:

1- إن وضع الملكية لا يكون وضعاً صحيحاً عندما يكون نظام الأجرة إفرازاً لهذه الملكية.

2- إن الوضع الصحيح للملكية ينبغي أن يوجد نوعاً من التوازن بين المصالح الخاصة (للأفراد) والمصالح العامة (للمجتمع).

3- إن الملكية غير مستهدفة في حد ذاتها وإنما هي مستهدفة لما تقوم به من ظائف ولذلك لا تكون معالجتها من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج معالجة صحيحة.

4- إن من حق كل إنسان أن يملك حاجاته، وذلك لأن وجوده كإنسان، وكرامته وحريته مرتبطة بهذه الحاجات، فالأشياء التي تشكل حاجة للفرد ينبغي لهذا الفرد أن يكون مالكاً لها.

5- إن الأشياء التي تكون مصدراً لإنتاج الحاجات، ولا يكون وجودها أصلاً بسبب عمل الإنسان، لا يحق لأي فرد من أفراد المجتمع أن يحتكر ملكيتها، لأن في ذلك تعد على حاجات الأفراد الآخرين.

وبناء على ذلك، يمكننا أن نفرق بين نوعين من أنواع الأموال فيما يتعلق بالملكية:

أ ــ الأموال التي ترتبط إرتباطاً مباشراً بإشباع الحاجات الإنسانية كالمركوب والسكن والملبس والمعاش وهي أموال ترد عليها الملكية الخاصة المقدسة.

ب ــ الأموال التي تستعمل في عملية الإنتاج وهذا النوع من الأموال ينبغي أن ينظم بحيث يحقق النفع لكل أفراد المجتمع وبحيث لا يكون هناك أثر لإستغلال فرد لفرد آخر.

فكيف يمكن تنظيم الملكية وفقاً لهذا التصور؟

تنظيم الملكية وفقاً لتصور النظرية العالمية الثالثة:

لاحظنا أن الملكية تفرز علاقات إقتصادية معينة وأن الحكم على الملكية هل هي في وضعها الصحيح، وهل هذا الوضع ينسجم مع العدل والمساواة والحق والحرية.. هذا الحكم يأتي من الحكم على هذه العلاقات نفسها. وقد

بينا أن هناك علاقة بين وجود نظام الأجرة وإختفائه وبين سلامة وضع الملكية. ولعلنا نتساءل ما هو العيب في أن يبقى الأجير أجيراً؟ ما هو العيب في نظام الأجرة؟ أن العيب في ذلك يكمن في الآتي:

أولاً: في كون الأجير يقوم بعملية الإنتاج لصالح الغير.. وفي كونه لا يستهلك إنتاجه. ويتعرض بذلك للإستغلال، وهو أمر يخالف القاعدة السليمة التي تقول بأن الذي ينتج هو الذي يستهلك إنتاجه.

ثانياً: في كون الأجير يصبح عبداً مؤقتاً لمن يستأجره، سواء كان صاحب العمل فرداً أو حكومة، ويفقد بالتالي حريته*.

إن الملكية كما بينا ليست مقصودة في حد ذاتها، ولكنها مقصودة لما تقوم به من وظائف ولما يترتب عليها من آثار.

فإذا كان وضع الملكية في النظام الإقتصادي يؤدي إلى إستغلال فئة لفئة أخرى في المجتمع، بحيث يختل الميزان الإجتماعي ويصبح أفراد المجتمع ليسوا متساوين يتعذر وجود العدل، ويختل ميزان الحق، وتصبح الحرية أمراً مستحيلاً، كما يمكن أن يضطرب الإستقرار في داخل المجتمع. ويبدو أن أساس الملكية قائم على فكرة منع الآخرين من إستعمال الشيء محل الملكية (كله أو بعضه) ولا معنى لهذا المنع إلاّ بندرة الشيء ومحدوديته وإستحالة وجوده، في نفس الوقت، عند كل من يريد إستعماله، فالنادر محل صراع. ولا معنى لهذا المنع أيضاً إلاّ إذا كان بإمكان هذا الشيء أن يؤدي وظيفة، وذلك لأن الصراع لا يحدث عادة حول شيء لا نفع فيه ولا وظيفة له، فأنا لا أملك شيئاً إلاّ بهدف إستعماله. وذلك لا يتحقق إلاّ بمنع الآخرين من مشاركتي فيه، وكلمة أنا هنا يمكن أن تشير إلى فرد أو جماعة.

وهنا ينشأ السؤال التالي: ماذا يحق لي أن أمنع منه الآخرين؟ بعبارة أخرى ماذا يحق لي أن أملك؟

ولقد وقعت المحاولات الإنسانية السابقة في خطأ جسيم كما أشرنا عندما عالجت المشكلة من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط، ومن زاوية

---

* العبودية هنا واضحة في كون أحد أطراف العلاقة متسلطة والثاني متسلط عليه وهو الطرف الضعيف الذي يرضخ لشروط المتسلط (رب العمل).

الأجور مقابل الإنتاج فقط، وأهملت المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه. إن الحل يمكن أن نستخلصه من الإجابة عن الأسئلة التالية:

— كيف نوفر وسائل الإنتاج لكل من يريد أن ينتج؟

— كيف تتم عملية المزج بين العناصر الإنتاجية بحيث يصبح الإنسان فعالاً في هذه العملية.

— كيف يوزع الإنتاج على عوامله بحيث لا يحدث فصل بين عامل الإنسان ونتيجة عمله وبحيث يتمكن الإنسان من إشباع حاجاته؟

— كيف تكون الملكية بدون أن يترتب عليها إستغلال للآخرين؟

هذا الأمر يفرض علينا تنظيماً للملكية مبنياً على المبادئ التالية:

1- أن نميز بين ما هو من حق المجتمع وما هو من حق الفرد سواء ما كان متعلقاً بطبيعة عنصر الإنتاج نفسه أو ما كان متعلقاً بنتيجة إستخدام هذا العنصر في العملية الإنتاجية.

2- أن نعين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها.

3- أن نوجه إمكانيات المجتمع لإشباع هذه الحاجات وفقاً لنظام يتمكن فيه كل فرد من المشاركة في إتخاذ القرار.

4- أن تختفي كل إمكانية لوجود الأجرة أو الربح.

5- أن نميز بين ما هو منتج وما هو غير منتج وأن نتخذ من التدابير ما يتناسب مع طبيعة النشاط الإقتصادي.

وبناء على ذلك يمكن تنظيم الملكية على النحو التالي:

1- أن تكون حاجات الإنسان الضرورية من الملبس والطعام إلى السكن والمركوب ملكية خاصة ومقدسة.

2- أن تعتبر الأرض ليست ملكاً لأحد، ولكن يحق لكل فرد من أفراد المجتمع إستغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته وفي حدود إشباع حاجاته.

3- أن تكون وسائل الإنتاج (باستثناء الأرض) ملكية إشتراكية عندما تتطلب العملية الإنتاجية تضافر الجهود. ويكون المنتجون فيها شركاء (في الإنتاج) لا أجراء.

4- أن تكون وسائل الإنتاج ملكية خاصة إذا كانت هذه الوسائل في حدود

إشباع الحاجات وفي حدود القدرة، والجهد الخاص ودون إستخدام لجهد الغير بأجرة أو بدونها.

5 - أن يكون توزيع الناتج مبنياً على حق أفراد المجتمع في الإنتفاع بثروة المجتمع بدلاً من الإعتماد على نظام السوق وذلك تطبيقاً لمقياس العمل المنتج ولمقياس الحاجة، فالذي ينتج هو الذي يستهلك والذي يحتاج هو الذي يأخذ.

العمل بمواصفات الربح

بحث في أسباب الإستغلال والشروط التي تؤدي إلى زواله

يفصل النموذج الرأسمالي بين الإستهلاك والإنتاج. وتخصص النظرية الإقتصادية (الرأسمالية) لدراسة ذلك نظرية كاملة تهتم بسلوك المستهلك الفردي، والمنتج الفردي، والوضع الذي يحقق التوازن، وشروط هذا التوازن، ومعطياته، والوضع الأمثل في حالة المنافسة الكاملة، وغير الكاملة، والإحتكار، وهي نظرية الإقتصاد الجزئي، ولقد خصصت لدراسة الإستهلاك والإنتاج الكلي، والتوظف، والتوازن العام، نظرية أخرى هي نظرية الإقتصاد الكلي.

وتنطلق هاتين النظريتين من الواقع الرأسمالي نفسه، الذي يعطي أهمية كبيرة لجهاز السوق الذي تحدد من خلاله قيم المتغيرات الإقتصادية المختلفة، خاصة أسعار السلع والخدمات، ومكافآت عناصر الإنتاج، وكمية الإستهلاك والإنتاج.

ويأخذ كثير من الإقتصاديين الرأسماليين هذا الواقع، الذي ينطلق من الحركة الإقتصادية الرأسمالية، كأساس لدراساتهم، مفترضين أن النتائج التي يصلون إليها، من خلال تحليلهم لهذا الواقع، يمكن أن تكتسب صفة القوانين العامة.

وهناك عدة فروض أساسية ينطلق منها تحليل الحركة الإقتصادية الرأسمالية، كإفتراض حرية التملك الفردي لوسائل الإنتاج، وحرية الإختيار، وسيادة المستهلك، وإنقسام السوق إلى سوق للسلع وسوق لعناصر الإنتاج، والرشد

الإقتصادي، وحافز الربح الذي يحرك العملية الإنتاجية ويدفع الإنسان للعمل والإنتاج.

ويدافع أنصار الحركة الإقتصادية الرأسمالية عن حرية التجارة، ويشترطون عدم تدخل الحكومة، بالإضافة إلى الشروط الأخرى، حتى تكون المنافسة كاملة، وحتى يتحقق التوازن العام، الذي يتم فيه توظيف عناصر الإنتاج بكاملها، وتنتج فيه السلع بأقل تكلفة ممكنة، وتبني فيه السعات الإنتاجية المثلى، ويتحقق فيه الإنتاج الأمثل، وتختفي فيه الأرباح الإقتصادية، فالعمل بمواصفات الربح، وفقاً لهذه الشروط، يؤدي في النهاية إلى إختفاء الأرباح الإقتصادية.

ولقد رأينا أن الإنتاج يحدث نتيجة لمزج عناصر الإنتاج وهي، وفقاً للتصور الرأسمالي، أربعة عناصر: الأرض، ورأسمال، والعمل، والمنظم ويعتبر الربح هو مكافأة المنظم.

ولم يكن المنظم يختلف عن صاحب المشروع، في بداية تطور النظام الرأسمالي، حيث كان مالك المشروع هو الذي يقوم بالإدارة، والإشراف على كافة العمليات التي تقود إلى تحقيق الإنتاج.

إلّا أن فكرة التنظيم قد تطورت وتعقدت، حتى أصبحت ملكية المشروع منفصلة عن تنظيمه وإدارته لصالح صاحب المشروع، وأن بقي القرار في النهاية، متروكاً له.

وقد تطور نظام ملكية المشروع الرأسمالي، وظهرت نتيجة لذلك أشكال متعددة للمشروعات، تتخذ صورة شركات التضامن، والتوصية والمساهمة وغيرها. ومع ذلك، فقد بقي الربح محركاً للعملية الإقتصادية الرأسمالية.

تعريف الربح:

وإذا أردنا أن نعرف الربح، فإنه يمكن القول بأن الربح هو عبارة عن الفرق بين ثمن بيع السلعة وبين مجموع التكاليف الضرورية لإنتاج السلعة أو الحصول عليها.

ويفترض هذا التعريف مجموعة من المعطيات والشروط لظهور الربح وهي

كما يلي :

أولاً : أن يكون للسلعة قيمة نقدية ، فكل وحدة من وحدات السلعة لها ثمن ، يعكس في المتوسط تقييم من يستهلكها أو يستخدمها .

ثانياً : أن حجم السلعة مقدراً بعدد معين من الوحدات ، تكونت نتيجة لعملية إنتاجية ، تضافرت فيها عناصر الإنتاج المختلفة .

ثالثاً : أن تكاليف إنتاج السلعة يمكن تقديرها ، نقدياً ، بقيمة العناصر الداخلة في تركيب هذه السلعة ، فكل عنصر من عناصر الإنتاج ، يمكن إعتباره سلعة لها قيمة معينة ، تعكس تقييم من يستخدمها ، وهو من يقوم بتوفير شروط المزج .

رابعاً : أن تكاليف إنتاج السلعة تشتمل على التكاليف الضرورية فقط للحصول على السلعة أو إنتاجها .

خامساً : أن الربح يعتبر قيمة زائدة ، تعكس إختلافاً في تقييم السلعة وهذا الإختلاف ناتج عن الفصل بين عملية الإستهلاك وعملية الإنتاج . فعملية الإنتاج تحدد تكاليف السلعة بتكلفة العناصر الداخلة في تركيبها ، وعملية الإستهلاك تحدد قيمة السلعة بمنفعتها .

فالربح إذن قيمة نقدية تزيد عن تكلفة الإنتاج . ومهما كان عدد عناصر الإنتاج فإن الربح يبقى قيمة تزيد عن قيمة العناصر الداخلة في تركيب السلعة . فإذا كانت عناصر الإنتاج أربعة ، كما تقول النظرية الرأسمالية ، وهي الأرض ، ورأس المال ، والعمل ، والمنظم ، وكان لكل عنصر من هذه العناصر مكافأة في العملية الإنتاجية ، فإن هذه المكافأة تدخل في تكلفة الإنتاج ، لأنها تعتبر تكلفة ضرورية في الإنتاج .

ونلاحظ هنا أن الربح قد يدخل مرتين في معطيات التعريف ، فالتكاليف تشتمل على مكافأة المنظم وهي الربح ، والفرق بين قيمة السلعة والتكاليف هو الربح . ولذلك لا يصح التعريف إلاّ في حالتين :

الحالة الأولى :

أن يكون الربح مساوياً للصفر ، وبذلك تكون التكاليف مكونة من قيمة

العمل، ورأس المال، والأرض باعتبار أن هذه العناصر هي العناصر الضرورية في العملية الإنتاجية.

الحالة الثانية:

أن يكون الربح الذي نتحدث عنه في التعريف غير الربح الذي نتحدث عنه في مكونات التكاليف، كأن يكون المقصود بالربح الداخل في مكونات التكاليف هو الربح العادي، والربح الذي نقصد تعريفه هو الربح الإقتصادي. فالربح العادي يكون تكلفة من تكاليف الإنتاج، وهو لا يختفي إلّا باختفاء المنظم كعنصر من عناصر الإنتاج، إذ لا وجود للربح العادي إلّا بوجودالمنظم.

إذا إعتبرنا الربح العادي تكلفة ضرورية في الإنتاج فإن الربح الإقتصادي يكون عبارة عن قيمة تعكس إختلال التوازن بين تقييم السلعة في حالة البيع، وتقييم السلعة في حالة الإنتاج، وذلك لأن السلعة لا تكون لها، جوهرياً، إلّا قيمة واحدة، فإما أن تكون القيمة الحقيقية هي قيمة السلعة في حالة البيع، وبذلك تكون عناصر الإنتاج قد أخذت أقل من قيمتها الحقيقية، وأما أن تكون القيمة الحقيقية هي قيمة السلعة في حالة الإنتاج مقدرة بتكاليف الإنتاج، وبذلك يعبر الربح الإقتصادي إما عن مقدار الخطأ في تقييم المستهلك للسلعة، الذي يكون ناتجاً عن جهل المستهلك بظروف الإنتاج أو عن مقدار إستغلال حاجة المستهلك إلى السلعة. ولذلك يختفي الربح الإقتصادي عندما تكون هناك معرفة تامة بأحوال السوق، وعندما يختفي إحتكار السلعة من قبل البائعين.

فالربح الإقتصادي لا يكون موجوداً حتى بمعطيات النظرية الرأسمالية نفسها، إلا إذا كانت سوق السلعة لا تتوفر فيها شروط المنافسة الكاملة، وهي الحالة التي تعبر عن الوضع المثالي. فعندما يظهر الربح الإقتصادي، في حالة المنافسة الكاملة، سرعان ما يختفي مرة أخرى، لأن ذلك الوضع يعكس حاجة المستهلك إلى السلعة و وفر الشروط اللازمة لإنتاجها. وهذا الوضع يؤدي إلى دخول مؤسسات جديدة تقوم بإنتاج حاجة المستهلك، وبذلك تحدث حركة تؤدي إلى إختفاء الربح في النهاية.

وبالرغم من إمكانية إختفاء الربح الإقتصادي ، فإن الربح العادي يبقى دائماً ، ما دام المنظم عنصراً من عناصر الإنتاج ، ولا يختفي إلاّ باختفائه .

وأهم ما يلفت إليه الإنتباه هنا أن إختفاء الربح ، الذي يقول به الإقتصاديون الرأسماليون ، يقصد به الربح الإقتصادي (أو غير العادي) ، أي الربح الذي لا يشكل تكلفة ضرورية في الإنتاج ، ولذلك يتلاشى هذا الربح في المدى الطويل ، حيث تظهر القيمة الحقيقية للإنتاج ، وهي تكلفة الإنتاج الحقيقية ولذلك يكون سعر الوحدة من وحدات الإنتاج هو نفسه متوسط تكلفة هذه الوحدة .

وإذا نظرنا إلى المنظم وإلى وظيفة التنظيم على أنها نوع خاص من العمل ، فلماذا نميز مكافأة العمل ، وهي الأجر ، عن مكافأة المنظم وهي الربح العادي ؟ ولا يوجد ما يبرر ذلك .

إن المبررات التي تعطى لوجود الربح تخلط بين شيئين مختلفين : الأول هو إعتبار الربح مكافأة للمنظم ، والثاني هو وظيفة الربح باعتباره محركاً للعملية الإقتصادية . فهناك حد أدنى ، هو مكافأة المنظم نظير تأديته لوظيفته في العملية الإنتاجية ، إذا كان عنصراً مهماً فيها ، وهو يقوم بها باعتباره نوعاً متخصصاًمن العمل وهناك زيادة هي الربح الإقتصادي ، وهي تكون نتيجة لإختلاف في التقييم يأخذها المالك ، بإعتباره مالكاً ، وليس لأنه يقوم بدور في الإنتاج .

وحين يكون مالك المشروع هو المنظم نفسه يظهر الربح الإقتصادي وكأنه شيء لا ينفصل عن مكافأة التنظيم .

وهذا ما أدى ، من الناحية التاريخية ، إلى الخلط بين الربح الإقتصادي ومكافأة التنظيم ، خاصة عند التعرض لتبرير الربح .

الربح يعود إلى مالك السلعة ، سواء قام مالك السلعة بانتاجها أو لم يقم بذلك . . إن مجرد عملية البيع يمكن أن يكون مصدراً للربح ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه إصطلاح الربح التجاري تمييزاً له عن الربح الصناعي الذي يتحقق عند بيع السلعة المنتجة قبل إنتقالها إلى الوسطاء .

ويعطي النظام الرأسمالي لمالك السلعة حق الإحتفاظ بالربح ، وذلك لأن مالك السلعة هو الذي يقوم بدفع تكلفة إنتاجها أو الحصول عليها .

إن العملية الإنتاجية الرأسمالية تعتمد على وجود سوق للسلع تباع فيه المنتجات، وسوق لعناصر الإنتاج نشتري منها عناصر الإنتاج الضرورية لعملية إنتاج السلعة. ويكون الطلب على عناصر الإنتاج طلباً مشتقاً من الطلب على السلعة. فعندما يرتفع سعر السلعة، وهو وضع يعكس زيادة حاجة المستهلك لهذه السلعة، يزداد الطلب، على عناصر الإنتاج. ويعتبر العمل الإنساني عنصراً من عناصر الإنتاج، وهو يباع في سوق عناصر الإنتاج، ويتحدد سعره (مستوى الأجر) حسب معطيات العرض والطلب في سوق العمل. وبيع العمل في السوق هو عبارة عن عقد بين البائع وهو العامل، والمشتري وهو مالك المشروع، وبمقتضى هذا العقد يتنازل العامل عن حصته في إنتاج المشروع، بإعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج الأساسية، مقابل أجرة، ولذلك يصبح الإنتاج ملكاً خالصاً لمالك المشروع. وهذا العقد هو الذي يعطي المالك بعد ذلك حق الإحتفاظ بالربح.

ويمكن أن ينشأ الربح نتيجة لحالتين:

الحالة الأولى:

هي إستغلال العامل. بموجب العقد الذي يتنازل فيه عن إنتاجه للمالك، وذلك عندما يحصل العامل على أجر أقل من حصته الحقيقية في الإنتاج، وهو أمر يمكن وقوعه، لضعف في قدرة العامل عن المساومة مدفوعاً بحاجته إلى العمل.

الحالة الثانية:

هي إستغلال حاجة المستهلك إلى السلعة لأن السلعة وسيلة لإشباع الحاجة فإذا فرضنا إنتفاء إستغلال المالك للعامل، وبقي الربح بعد ذلك فإن ذلك يعني بقاء إستغلال المالك لحاجة المستهلك.

تفترض النظرية الرأسمالية ضرورة وجود الربح كحافز على العمل والإنتاج، أو محرك للعملية الإنتاجية، ويعني ذلك ضرورة وجود الإستغلال، وهي من جهة تعترف بالربح حقاً لمشروعاً للمالك، ومن جهة أخرى تتنبأ بإختفائه إذا توفرت شروط المنافسة الكاملة.

نتائج العمل بمواصفات الربح :

إن العمل بمواصفات الربح يفترض مقارنة بين الإيردات (قيمة السلعة) والتكاليف (قيمة عناصر الإنتاج الداخلة في تركيب السلعة). فعندما تكون نتيجة المقارنة أن الإيرادات أكبر من التكاليف تكون الأرباح قد ظهرت.

ويفترض أن ظهور الربح يؤدي إلى زيادة الإنتاج. وتفترض النظرية الرأسمالية أن هذه الحركة تكون تلقائية، وهي التي تقود في النهاية إلى اختفاء الربح تحت ضغط قوانين العرض والطلب، والمنافسة الكاملة.

وعندما تكون الإيرادات أقل من التكاليف فإن ذلك يؤدي إلى نقص الإنتاج حتى تختفي الخسارة، أما إذا إستمرت الخسارة فإن المشروع يصفي ويتوقف نهائياً عن الإنتاج. وبذلك يتحقق شرط الكفاءة وشرط اختفاء الأرباح، فالأرباح تدل على وجود الحاجة إلى السلعة، ومن هذه النافذة نفسها تستغل الحاجة.

وطالما أن الربح محرك للعملية الإنتاجية، وطالما أن شرعية إحتفاظ المالك بالربح مكفولة، فإن السعي من أجل تحقيق مزيد من الربح مكفولة بالضرورة، وهذه المشروعية تجعل العملية الرأسمالية، التي يفترض أنها تؤدي إلى إختفاء الأرباح، تنفي كل إمكانية لإختفاء الأرباح.

إن العمل بمواصفات الربح يؤدي إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي محاولة المنظم زيادة الربح. تلك هي وظيفة المنظم في النظام الرأسمالي، وهذه المحاولة تقتضي عملاً في جبهتين :

الجبهة الأولى :

هي جبهة الإيرادات، حيث يحاول المنظم زيادة الإيراد.

الجبهة الثانية :

هي جبهة التكاليف، حيث يحاول المنظم تقليل تكاليف الإنتاج. وقد ينجح المنظم في الجبهتين معاً، وقد ينجح في جبهة ويفشل في الأخرى ولكنه مع ذلك يحاول تهيأة الظروف والشروط لنجاحه في الجبهتين معاً.

يحاول المنظم زيادة الإيرادات ، وذلك يمكن أن يتحقق بإمكانيات ثلاث وهي :

الإمكانية الأولى :

زيادة الإنتاج ، مع محاولة إبقاء سعر السلعة ثابتاً على ما هو عليه ، وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ، وتنظيم العملية الفنية في الإنتاج ، بحيث تحقق أكبر كفاءة ممكنة .

الإمكانية الثانية :

زيادة السعر، مع محاولة إبقاء الإنتاج ثابتاً على ما هو عليه ، وذلك بإستنفاذ كل إمكانيات السوق ، حتى يحصل على أكبر قيمة ممكنة من بيع السلعة إلى المشتري .

الإمكانية الثالثة :

محاولة زيادة السعر وزيادة الإنتاج معاً . أي محاولة إستنفاذ إمكانيات السوق ، وكفاءة الإنتاج .

ولا شك أن لزيادة الإنتاج حدأقصى لا يمكن أن يتعداه إلاّ بزيادة حجم المشروع ، أي بزيادة الإمكانات اللازمة للإنتاج . ولذلك يمكن إفتراض أن الإنتاج يكون ثابتاً ، في المدى القصير، عند الحد الذي يحقق كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج . وبذلك تبقى إمكانية واحدة لزيادة الإيراد وهي محاولة إستغلال حاجة المستهلك عن طريق محاولة زيادة الأسعار، فالعملية الرأسمالية الإنتاجية قد تقودنا إلى تحقيق شرط الكفاءة ، ولكن ذلك لا يعني إنتفاء الإستغلال .

فإذا إستنفذ المنظم كل إمكانية لزيادة الإيرادات ، فإنه يحاول العمل على الجبهة الثانية وهي خفض تكاليف الإنتاج ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي :

الإمكانية الأولى :

محاولة إختيار أفضل الطرق لمزج عوامل الإنتاج ، مع بقاء أسعار عوامل الإنتاج على ماهي عليه ، وهو المبدأ الذي يقودنا في النهاية إلى كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج .

الإمكانية الثانية :

محاولة خفض أسعار عوامل الإنتاج ، في سوق عوامل الإنتاج ، وذلك للحصول على أقل الأسعار الممكنة .

وتستخدم الإمكانية الأولى جنباً إلى جنب مع الإمكانية الثانية ، فإرتفاع سعر عنصر من عناصر الإنتاج يؤدي إلى إنحسار الكمية المستخدمة من هذا العنصر وإلى زيادة الكمية المستخدمة من العناصر الأخرى ، وبذلك يتغير تركيب العناصر الداخلة في إنتاج السلعة ، كما أن إنخفاض سعر عنصر من عناصر الإنتاج يؤدي إلى نفس النتيجة . ومن هذا الجانب يمكن أن يتحقق إنخفاض التكاليف على حساب إستغلال عنصر العمل خاصة عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه .

والمنظم ، وهو يقوم بهذا العمل ، يعتبر وجوده شرطاً أساسياً وضرورياً ، حتى تتحقق تلقائية النظام الرأسمالي . وقد يكون المنظم هو نفسه مالك المشروع ، وقد يكون غير ذلك ، ومع ذلك يكون هو عين مالك المشروع الساهرة لمصلحة مالك المشروع ، ولذلك يأخذ مكافأته في العملية الإنتاجية الرأسمالية ، وذلك يعتبر ، وفقاً للنظرية الرأسمالية ، عنصراً متميزاً ذا طبيعة خاصة ، إذ يفترض أن تتناقض مصلحة العمال مع مصلحة مالك المشروع ، ولا تتناقض مصلحة المنظم مع مصلحة مالك المشروع .

ولا يكتفي المنظم بإبقاء شروط الإنتاج وظروف السوق كما هي دون أن يحدث فيها تغييراً ، بل على العكس من ذلك يقوم المنظم بإيجاد الظروف التي تساعده على تحقيق مهمته لصالح مالك المشروع ، وهي زيادة الربح ، وإبقاء هذه الظروف أطول فترة ممكنة ، عن طريق خلق وضع إحتكاري ، كاحتكار المادة اللازمة للإنتاج ، وإحتكار السلعة وتمييزها ، وإيهام المستهلك بالدعاية

والإعلان بأن السلعة تمتاز بخصائص تجعلها مختلفة عن مثيلاتها، وما إلى ذلك.

ويعني ذلك أن المنظم يعمل جاهداً ضد إختفاء الربح، وحيث أن الربح مرهون ببقاء الإستغلال، فإن المنظم يعمل جاهداً ضد إختفاء الإستغلال.

تقودنا العملية الرأسمالية، إذن، وهي العمل بمواصفات الربح إلى خلق الظروف التي تساعد على بقاء الربح، وبذلك يقودنا الإعتراف بالربح كحافز على العمل والإنتاج لا إلى إختفاء الربح، ولكن إلى بقائه وهذا الأمر، في حد ذاته، كاف لدحض كل المبررات التي تعطى للربح.

إذ تجاوزنا عن الربح العادي، وإعتبرناه تكلفة في الإنتاج، بإعتباره مكافأة للمنظم، وإذا سلمنا بأن رأسمال يستحق مكافأة هي الفائدة يأخذها المالك، وأن الأرض تستحق مكافأة وهي الربح يأخذها مالك الأرض، وبالرغم من ضرورة معالجة مسألة الملكية وشرعيتها، فأننا نجد صعوبة كبيرة في تبرير بقاء الربح الإقتصادي، وإعطاء المالك حق الإحتفاظ به، بغض النظر عن طبيعة هذا المالك.

فإذا كان المالك يقوم بالعمل في مشروعه، فإن له مكافأة وهي تعتبر تلكفة في الإنتاج، وإذا كان ما يملكه من رأسمال أو أرض يستحق مكافأة تضاف إلى تكاليف الإنتاج، فإن الربح الإقتصادي هو مكافأة لشيء لا وجود له في العملية الإنتاجية، لأنه ناتج عن إختلاف التقييم.

ولكن العملية الإنتاجية الرأسمالية بتحويل هذه الزيادة إلى المالك، حتى يكون حافزاً على العمل والإنتاج تعمل باستمرار على تشويه العملية الإنتاجية، والإنحراف بها عن طبيعتها، كما أن المالك لا يقوم بالعمل والإنتاج لأنه مالك، وإنما يقوم بذلك لأنه يهدف إلى إشباع حاجته، وهو في ذلك يشبه العامل نفسه، الذي لا يملك، في سعيه لتحقيق هذا الهدف، ولكن حق حصوله على مكافأة عما يملكه من رأسمال وأرض، بالإضافة إلى كونه صاحب الحق الشرعي في الحصول على الربح، يجعله قادراً على أن ينسحب من العملية الإنتاجية نفسها، مستخدماً من ينوب عنه في تحريك العملية الإنتاجية، ومن يكون (سوطاً) قاسياً على العمال، يجبرهم على العمل والإنتاج لمصلحته، وهذا هو الذي أدى إلى إنفصال المالك عن المنظم خلال مراحل تطور النظام الرأسمالي.

وليس صحيحاً ما يقال في تبرير الربح من أن المالك يتحمل المخاطرة وأنه يؤدي وظيفة هامة في النظام الإقتصادي، حيث يقوم بإستئجار عوامل الإنتاج المختلفة، ويدفع مقابل ذلك ثمناً محدداً معلوماً، وأنه لا يدري ما يمكن أن يحصل عليه من قيمة عندما يبيع منتجاته، فالمالك عندما يقوم بذلك، أو عندما يؤجر من ينوب عنه في هذه الوظيفة، يعلم على وجه التقريب مقدار الربح، وهذا ما يدفعه إلى الإقدام على توظيف أمواله في مشروع معين. وهناك بعض المخاطر التي يحتمل وقوعها، وهو واقع لا مفر منه، ولكن المالك يحاول دائماً تأمين نفسه ضد هذه المخاطر، حتى يضمن التعويض الذي يمكنه من التغلب على هذه المخاطر، ويستعين لتحقيق ذلك بذوي الخبرة، ويحسب كل ما يتكبده في سبيل ذلك ضمن تكاليف الإنتاج، ولا يمكن أن نعترض على توقع الضرر ومحاولة تلافيه، ولكن ذلك لا يعتبر مبرراً كافياً يعطي للمالك حقاً مشروعاً للإحتفاظ بالربح. فالإنتظار، بالرغم من كونه يحمل في طياته المخاطرة، لا يكفي مبرراً كافياً للإحتفاظ بالربح. وهناك من الإقتصاديين من يعتقد أن المخاطر لا توجد مستقلة عن غيرها من العوامل، وإن كانت تقترن دائماً برأس المال، وهي تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.*

وسواء سلمنا بأن المخاطرة تنفصل عن العوامل الأخرى، أو لا تنفصل فإن المخاطرة لا تؤدي بنا إلى التسليم بشرعية إحتفاظ المالك بالربح.

وبالإضافة إلى ذلك، ليس صحيحاً أن المالك وحده هو الذي يتحمل نتيجة المخاطرة عند وقوع الضرر، فافلاس المشروع، أو توقفه لأي سبب من الأسباب، يوقع الضرر بالعاملين، كما يوقع الضرر بالمالك، ولعل الضرر الذي يقع على العاملين أكبر وأشد.

خصائص الربح:

إن الفصل بين قيمة الإنتاج وتكاليف الإنتاج، الذي ينشأ عن وجود أساسين للتقييم، أحدهما يعتمد على المنفعة التي تعود على المستهلك من إستعمال السلعة (المنتجات)، والآخر يعتمد على ما تكبده المشروع من نفقات

---

*يقول بهذا الرأي كل من كلارك، وادجورث. أنظر كتاب أحمد أبو إسماعيل أصول الإقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ص (446).

منظورة وغير منظورة، والذي ينشأ أساساً نتيجة لعملية الفصل بين الإنتاج والإستهلاك، يجعل الأرباح الإقتصادية تتميز بعدة خصائص وهي كما يلي:

أولاً: إن الربح الإقتصادي قد يكون سالباً، وذلك إذا كانت تكاليف الإنتاج أكبر من قيمة الإنتاج، وعندئذ تكون العملية الإنتاجية مهددة بالتوقف.

ثانياً: إن الأرباح الإقتصادية تتغير وتتقلب تبعاً لتقلبات الظروف الإقتصادية التي يعمل فيها المشروع الإنتاجي، ويؤثر ذلك بدوره في توجيه الموارد، وتكاليف الإنتاج، وكثافة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، وفي حجم الأرباح، وبذلك ينعدم الإستقرار في الأوضاع الإقتصاديا.

ثالثاً: إن حجم الأرباح لإقتصادية لا يعتمد على عقد متفق عليه، كما هو الحال بالنسبة لعناصر الإنتاج الأخرى، كالأجور التي تكون قيمتها معروفة بمجرد موافقة المالك على إستئجار عنصر العمل والفائدة التي تكون قيمتها معروفة بمجرد موافقة المالك على الإقتراض وفقاً لشرط العقد وهكذا. فالأرباح الإقتصادية تعتمد على مدى نجاح المنظم وتوفيقه في عملية الإستغلال، مستفيداً من تقلب الأوضاع الإقتصادية، ومنتهزاً لجميع الفرص المواتية، وعاملاً لمصلحة المالك إذا لم يكن المنظم هو المالك نفسه.

وبالرغم من كون الإنتاج مطلوباً في حد ذاته لإشباع الحاجات الإنسانية، فإن السعي من أجل تحقيق الأرباح، يجعل العملية الإنتاجية تنحرف عن هدفها الأساسي، وهو إشباع الحاجات، وتصبح محاولة تحقيق الربح بديلاً عن هذا الحدف اساسي، فالإنتاج الذي لا يحقق ربحاً للمالك يتوقف، مهما كانت أهميته بالنسبة للمستهلك وفائدته، وذلك لأن العملية الإنتاجية الرأسمالية تبحث عن القوة الشرائية للمستهلكين، وتحاول سحبها منهم لتحقيق الربح، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على إنقاص هذه القوة الشرائية وتجميع ما هو موجود منها في يد قلة من أفراد المجتمع، وبذلك تكون عملية تخصيص الموارد في الإنتاج الرأسمالي تابعة للربح.

إذا كان الوضع المثالي هو الوضع الذي يتحقق في حالة المنافسة الكاملة،

وهو الوضع الذي تكون فيه قيمة الإنتاج مساوية لتكاليف الإنتاج ، وإذا كان السعي من أجل تحقيق الأرباح يعرقل ، كما رأينا ، إختفاء الأرباح فإن العملية الرأسمالية الإنتاجية تتناقض مع الوضع المثالي المشار إليه ، ولا تعمل بشروطه . وما ينظر إليه ، أحياناً ، على أنه وضع تنافسي هو في حقيقة الأمر غير ذلك ، لأن المنافسة تشترط فرصاً متساوية ، وتجانساً في المنتجات ، ومرونة في إنتقال عناصر الإنتاج ، وحرية في التصرف ، وقدرة على الإختيار ، ومعرفة تامة بالأحوال الإقتصادية ، وذلك لا يتوفر في العملية الإنتاجية الرأسمالية .

وبالرغم من تطور النظرية الإقتصادية الرأسمالية ، وإقتراب تحليلاتها شيئاً فشيئاً من الواقع الرأسمالي ، حيث ظهرت دراسات حول الإحتكار بأنواعه المختلفة : الإحتكار البحت والإحتكار المتعدد ، والمنافسة الإحتكارية ، كما ظهرت دراسات تحلل الحركة الإقتصادية عبر الزمن ، وغيرها من الدراسات الهامة ، بالرغم من ذلك فإن فكرة الربح كمحرك للعملية الإنتاجية هي التي تسيطر على كافة هذه التحليلات ، وكأن الربح هو الدافع الوحيد لعملية الإنتاج .

ولا تحظى الدوافع الإقتصادية الأخرى بنفس الأهمية ، في تحليل النماذج الإقتصادية ، كما أن العلاقة الجدلية بين الأجور والإنتاج ، لا ينظر إليها إلاّ من زاوية الربح نفسها . وإنعدام حافز الإنتاج عند العامل ، وهو يقوم بدوره في العملية الإنتاجية ، نتيجة لتنازله عن حقه في الإنتاج مقابل الأجر الذي يتقاضاه ، ينظر إليها من نفس الزاوية وهي زاوية الربح .

ولا تهتم النظرية الإقتصادية الرأسمالية بتغيير الواقع ، وإنما تهتم بتحليله فقط ، فالحركة الرأسمالية ، في نظر الإقتصاديين الرأسماليين ، هي حركة طبيعية ، تظهر نتائجها طبيعية ، وفقاً للشروط الموجودة في هذه الحركة ، والدراسة الإقتصادية تقتصر على محاولة إكتشاف القوانين الإقتصادية والإستفادة منها في التنبؤ بما يطرأ على الأوضاع الإقتصادية في المستقبل ، ووفقاً للشروط التي تتطلبها الحركة الإقتصادية الرأسمالية . وحين يكون الربح مرغوباً فيه ، فإن هذه القوانين تستخدم لتحديد السياسة التي تنتهجها المشروعات المختلفة لتحقيق الربح والمحافظة على الأوضاع التي تؤدي إلى بقائه ، وهكذا تخدم الدراسات الإقتصادية مصلحة الرأسماليين .

الماركسية ومحاولة التغير:

تؤكد النصوص الماركسية أن فائض القيمة، وهو يتكون من الفائدة والريع والربح، الذي يأخذه الرأسماليون هو عملية سرقة لجهود العامل، ولا يحدث ذلك إلاّ بإستغلال الرأسماليين لجهد العمال، فالعمل هو الذي يخلق القيمة وفائض القيمة، ولكن الرأسماليون يدفعون إلى العمال قيمة عملهم كما تحددها السوق الرأسمالية، حيث يعتبر العمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل الضرورية لإنتاج سلعة العمل، ثم يقومون بتشغيل العمال عدداً من ساعات العمل أكبر من تلك الساعات التي دفعت قيمتها.

وحيث أن نظام الملكية، في النظام الرأسمالي، يعطي الرأسمالي حق إمتلاك السلعة وبيعها، فإن فائض القيمة ينتقل بدوره إلى الرأسماليين، ولذلك يرى الماركسيون أن علاقات الإنتاج، ونظام الملكية هما وجهان لعملة واحدة، وأن معالجة الإستغلال لا تتحقق إلاّ بمعالجة مسألة الملكية.*

ولقد ساد الإعتقاد، عندما أخضعت النظرية الماركسية للتطبيق، أن نزع الملكية من يد الرأسماليين ووضعها في يدالدولة سوف يقضي على المشكلة من جذورها، وبذلك تنتهي ظاهرة إستغلال العمال، لأن الدولة، وهي تسيطر على حركة الإنتاج والتوزيع وتعمل على بناء الإشتراكية، والتمهيد لمرحلة الشيوعية، تعمل على تحقيق مصلحة الطبقة العاملة.

وهكذا، تبدأ التطبيقات الماركسية دائماً بتأميم وسائل الإنتاج، ووضعها تحت تصرف الدولة، ثم تختلف التطبيقات الماركسية، بعد ذلك، باختلاف نماذج الإدارة الإقتصادية المتبعة.

ويعتبر نموذج التخطيط المركزي هو أقدم النماذج المتبعة في الإدارة الإقتصادية التي تعتمد على النظرية الماركسية، وأكثرها شيوعاً.

---

* أنظر البيان الشيوعي، وكذلك كتاب رأس المال، حيث يشرح كارل ماركس نظرية القيمة وفائض القيمة.

ويسود الآن إعتقاد، بين الماركسيين، بأن هناك أكثر من طريق واحد لتحقيق الإشتراكية.

وبالرغم من وجود هذه النماذج المختلفة فإن تحليل علاقات الملكية في الأنظمة الماركسية السائدة، التي تستبدل ملكية الدولة بملكية الرأسماليين، يشير إلى عدم تغير جوهر هذه العلاقة، فعلاقة الملكية الرأسمالية، تفصل بين المالك وغير المالك، بين رب العمل والعامل، وبذلك يوجد العمال الأجراء في طرف، ويوجد أرباب العمل الرأسماليون في طرف آخر. وقد حدث إنقلاب تناول شكل العلاقة، بتأميم الملكية ووضعها في يد الدولة، دون أن يحدث فيها تغيير جوهري، حيث حل المالك الجديد (الدولة) محل المالك القديم (الرأسماليين)، وبقي العمال أجراء كما كانوا. وبذلك لم يتغير وضع العمال، فهم مهما تحسنت أحوالهم نوع من العبيد.

كان العمال عبيداً للمالك القديم، فأصبحوا عبيداً للمالك الجديد، وهكذا بقيت علاقة الأجرة على ما هي عليه دون أن يحدث فيها أي تغيير بالرغم من إنتقال الملكية إلى يد أخرى.*

ولم يحدث في نظام إدارة المشروع الإقتصادي، بعد إنتقال الملكية إلى الدولة، تغيير جوهري، فالذي حدث أن المشروع الإقتصادي، حتى في أنظمة التخطيط المركزي، أصبح يحاكي المشروع الإقتصادي الرأسمالي، إذ تكون الإدارة فيه مسؤولة عن تحقيق الربح، فتحقيق الربح في هذا المشروع يعتبر دليلاً على كفاءة المشروع. فالمدير قد تعينه الدولة، وقديكون منتخباً، ولكن نجاحه في إدارة المشروع، في كافة الأحوال، يقاس بمدى نجاحه في تحقيق الربح.**

---

* راجع في ذلك شروح الكتاب الأخضر، المجلد الأول.

** ينص برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي عام 1961م على أنه يجب أن تعكس الأسعار تكاليف العمل الإجتماعية الضرورية، وأن تضمن تعطية تكاليف الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى بعض الربح لكل مشروع يسير سيراً عادياً. (أنظر كتاب د. إسماعيل هاشم، المدخل إلى علم الإقتصاد، دار الجامعات المصرية، 1981م، ص 438 – 439).

وبالرغم من أن النظرية الماركسية تقول بأن فائض القيمة يخلقه العمل، وبذلك يكون نزعه من العامل إستغلالاً للعامل، فإن الدولة (الماركسية) حلت محل الرأسمالي في إستغلال العمال، والإحتفاظ بفائض القيمة.

وقد أصبحت الدولة تعمل بمواصفات الربح، وهي تعترف بالربح، وتحتفظ به بدلاً من الرأسماليين.

ولا شك أن الدولة الماركسية تعمل، في معظم الظروف، لصالح العمال، فقد أصبح حق العمل مكفولاً للعامل، وأصبح هناك حد أدنى للأجور يضمن للعامل بعض حاجاته الضرورية، وغيرها من الإصلاحات التي حدثت لمصلحة العمال في الدول الماركسية، والتي أحدثت تأثيراً في تحسين حالة العمال، حتى في الدول الرأسمالية نفسها.

ولكن هذه المحاولات لم تحدث تغييراً جوهرياً في العلاقات الإقتصادية السائدة، ويرجع السبب في ذلك إلى بقاء جوهر علاقات الملكية على ما هو عليه الحال في الأنظمة الرأسمالية، وإلى الإعتراف بالربح، وبقاء نظام الأجرة، الذي يحدد العلاقة بين المالك والأجير بطريقة تنتقل فيها حصة العامل في الإنتاج إلى المالك، حيث يتنازل العامل عن حصته في الإنتاج مقابل أجرة لا تساوي حصته في الإنتاج.

وقد كان العمال يتنازلون، عن إنتاجهم مقابل أجرة تحددها السوق الرأسمالية، فأصبحوا يتنازلون عن إنتاجهم مقابل أجرة تحددها الدولة وأصبح من حق الدولة أن تحتفظ بالربح بدلاً من الرأسماليين.

وهكذا نتبين أن التغيير الجوهري لا بد أن يحدث في جوهر علاقة الملكية، بحيث تختفي كل إمكانية لوجود رب عمل وعامل، مالك وغير مالك، حيث تصبح الملكية للمجتمع بأسره، ويصبح حق الإنتفاع بثروة المجتمع مكفولاً للجميع، وبنفس الدرجة، وبذلك يحدث التغيير الجوهري في طبيعة النشاط الإقتصادي، حيث يتحول العمال إلى شركاء في الإنتاج، وتختفي كل إمكانية للعمل بمواصفات الربح، ولا يجوز بناء على ذلك، الفصل بين الإنتاج والإستهلاك فالذي ينتج هو الذي يستهلك.

وإذا أردنا القضاء على الإستغلال، فإن ذلك لا يكون إلاّ بالقضاء على كل الأسباب التي تؤدي إلى وجود الربح، وهو يظهر كما رأينا، أما من إستغلال

المنتج (العامل) أو من إستغلال المستهلك.

أما إستغلال العامل فيمكن القضاء عيه بتحويل العمال إلى شركاء في الإنتاج، حيث يأخذ العمال حقهم في الإنتاج، وأما إستغلال المستهلك فلا يكون القضاء عليه إلاّ بإتجاه الإنتاج إلى وجهته الطبيعية وهي إشباع الحاجات.

إن الإعتراف بالربح يعتبر إعترافاً بالإستغلال، ولذلك تتناقض كل قاعدة للتوزيع، يجري تطبيقها عملياً (وتعترف بالربح) مع القاعدة الطبيعية في الإنتاج. ولا تكون قاعدة التوزيع صحيحة وخالية من الإستغلال، إلاّ إذا كانت خالية من كل إمكانية للعمل بمواصفات الربح.

مفهوم الإنتاج ، وقواعد التوزيع

بحث في أسس الإنتاج ، والتوزيع والقواعد الإشتراكية الطبيعية

تشبع الحاجات المادية للإنسان عن طريق الأشياء والوسائل المادية ، والأشياء المادية قد تكون جاهزة للإستعمال ولإشباع الحاجات الإنسانية ، دون أن يكون للإنسان دخل في ذلك ، كالهواء الضروري للتنفس ، والماء الذي يجري في الأنهار، والشمس التي تمدنا بالحرارة وهكذا.. فهذه الأشياء لا تقتضي نشاطاً إنسانياً لإعدادها ، ويمكن أن تكون الأشياء المادية غير جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية ، ولذلك فهي تتطلب عملاً إنسانياً يحولها أو يولد منها وسائل مادية نافعة تشبع الحاجات المادية للإنسان ، أو تساعده في تحويل الأشياء الأخرى إلى وسائل مادية تشبع الحاجات الإنسانية ، كالملابس ، والسيارات والدراجات ، والآلات المختلفة ، والأعمدة الكهربائية ، والأرصفة ، والطرقات ، والمدارس والمستشفيات . فالإنسان يتحرك بدافع من حاجته المادية وهو يقوم بنشاطه الإقتصادي الذي يهدف إلى إشباع هذه الحاجة . هذا النشاط هو ما يطلق عليه الإقتصاديون إصطلاحاً نشاط الإنتاج .

ونتيجة لتعقد الحياة الإنسانية وتشابكها ، ولإرتباط الإنتاج وتوزيعه بإشباع الحاجات ، وما تقتضيه عملية توزيع الإنتاج من تحديد للعناصر، التي أسهمت في تكوينه ، وما تأخذه هذه العناصر من الإنتاج ، فإن تحديد مفهوم الإنتاج وطبيعته ، وما هو منتج يعتبر موضوعاً أساسياً قبل أن نبدأ في تحديد

القواعد، التي يمكن أن يتم على أساسها توزيع الإنتاج، فالإنتاج نفسه هو المشكلة الحقيقية في الحياة الاقتصادية للإنسان. *

ما هية الإنتاج في الفكر الإقتصادي

ما هو الإنتاج؟ وكيف نحدده؟

لقد حاول الفكر الإنساني، وهو يدرس ظاهرة الإنتاج وعملية إشباع الحاجات أن يحدد مفهوم الإنتاج، ويرتبط مفهوم الإنتاج، في كثير من الأحيان، بالظروف التي ينشأ فيها الفكر، وبالعقيدة التي يستند إليها، فالفكر يتأثر بظروف البيئة التي ينشأ فيها كما يؤثر فيها، وقد ينجح في تغييرها بإيجاد سلوكيات جديدة تنبع منه وتحدث حركة إقتصادية جديدة، ونظاماً جديداً.

قام الفيزوقراط (الطبيعيون بدراسة الحركة الإقتصادية مستندين إلى مجموعة متكاملة من المبادئ الإقتصادية، مبنية على فكرة خضوع الظواهر الإجتماعية لنظام طبيعي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، وكان هدفهم هو محاولة إكتشاف القوانين التي تحكم هذا النظام، وليس تعديله أو تغييره، وهم أول من إستخدم تعبير «دعه يعمل دعه يمر» الذي أصبح شعار المذهب الفردي فيما بعد.[1]

ويعتمد مفهوم الإنتاج عندهم على فكرة خلق المادة، فالإنتاج في نظر الطبيعيين هو عبارة عن خلق المادة، وبناء على ذلك كانت الزراعة هي وحدها العمل المنتج، لأن الزراعة تعطي ناتجاً صافياً يزيد على ما إستخدم في صورة بذور، وما إستهلكه العمال، أما الصناعة والتجارة والنقل والخدمات

---

* يقول الكتاب الأخضر: «إن النظريات التاريخية السابقة عالجت المشكل الإقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه»، الكتاب الأخضر، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص 08485، 86.

المختلفة فهي غير منتجة ، وقد كانت الزراعة تحتل مكان الصدارة خلال الفترة التي ظهرت فيها آراء الطبيعيين.[2]

وقد وجه آدم سميث عدة إنتقادات إلى فكر الطبيعيين، بالرغم من الأثر العميق الذي تركته مبادئهم في قرارة نفسه، وكان من أهم إنتقاداته تلك الإنتقادات التي تتعلق بفكرة الإنتاج، فالزراعة، في نظر آدم سميث، ليس هي المصدر الوحيد للإنتاج، وإن كان إنتاجها أكبر من الصناعة، لأن الإنتاج الزراعي نتيجة لتكاثف قوى الطبيعة والإنسان، أما الإنتاج الصناعي فهو نتيجة لعمل الإنسان وحده، فالعمل يخلق الثروة أي يخلق الإنتاج، ويزداد الإنتاج بتقسيم العمل، ويعتمد تقسيم العمل على درجة تقدم المجتمعات الإنسانية في سلم الحضارة، وقد إعتبر آدم سميث رسول الصناعة التي كانت تشهد بداية تطورها، حيث إنتصر للصناعة وجعلها من الأعمال المنتجة بعد الزراعة وقبل التجارة.[3]

وقد أثرت آراء آدم سميث في الإقتصاديين الذين جاءوا من بعده، وقادتهم إلى فكرة خلق المنفعة، فالإنتاج، بالمعنى الحديث في نظر كثير من الإقتصاديين، هو خلق المنفعة أو زيادتها، فالإنسان لا يخلق مادة جديدة، وإنما يغير من شكل المادة أو يدخل عليها بعض التعديلات، فيحولها إلى مادة نافعة أو أكثر نفعاً، قادرة على إشباع حاجاته المادية.[4]

يذهب ساي، وهو يعتبر ترجماناً لآراء سميث وناشراً لأفكاره، إلى أن الإنتاج لا يكون بخلق مادة فحسب، بل بخلق ما وراء المادة وهو صفة النفع فيها، وقابليتها لأن تشبع رغبة من يطلبها، ولذلك لا يمكن التمييز، في هذا المجال، بين نشاط إقتصادي منتج وآخر عقيم كما فعل الطبيعيون.[5]

ويعتبر ساي أول من قام بإيضاح دور المنظم في الإنتاج وميزه عن عوامل الإنتاج الأخرى، وبذلك فرق بين الربح والفائدة، فالربح، كما يراه ساي، هو حصة المنظم في الإنتاج، أما الفائدة فهي نصيب رأس المال. وهكذا ظهر التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج: الأرض، والعمل، والمنظم، ورأس المال.[6]

أما ريكاردو، وهو من أهم أقطاب المدرسة التقليدية، فقد إهتم بالقيمة التي يخلقها العمل، وميزها عن الثمن (السعر)، وهي في نظره تتحدد

بساعات العمل اللازمة لإنتاجها ، وهذه النظرية هي التي ساعدت ماركس ، فيما بعد ، في تحليله للإنتاج الرأسمالي وفي صياغة نظرية فائض القيمة ونظرية الإستغلال .[7]

ولقد تطور مفهوم المنفعة ، عند الإقتصاديين الذين يؤيدون نظام السوق ، حتى أصبح مقدارها يتحدد عندهم من خلال القوى التي تعمل في السوق ، وعن طريق ما يعرف بقوانين العرض والطلب ، فالإنتاج لا يكون إنتاجاً إلاّ إذا وجد من يكون مستعداً لدفع قيمة المنتجات التي أسهمت عناصر الإنتاج في إعدادها ، ولا يتحقق الإنتاج وفقاً لمفهوم المنفعة إلاّ إذا زادت قيمة المنتجات عن تكلفة العناصر المادية الداخلة في تركيبها ، وهذه الزيادة هي التي توزع بين عناصر الإنتاج في صورة فائدة لرأس المال ، وريع للأرض ، وربح للمنظم ، وأجر للعمل ، فالسوق هو الذي يحدد مكافأة عناصر الإنتاج المختلفة ، وهو يعمل على تحديد قيم المنتجات ، ومن جهة أخرى على توزيع حصص عوامل الإنتاج ، ولذلك تتغير حصص عوامل الإنتاج في الإنتاج ، ولا تكتسب عوامل الإنتاج أهمية ثابتة ، لأن هذه الأهمية تتغير بتغير ظروف العرض والطلب ، ولذلك يعتبر من ينجح في إكتشاف المكان أو الزمان الذي تصبح فيه المنتجات نافعة ، فيستفيد من ذلك منتجاً دون أن يكون له دخل في إعداد تلك المنتجات في صورتها النهائية ، فلا يكتمل الإنتاج ، وفقاً لمفهوم المنفعة ، إلاّ بوصول المنتجات إلى المستهلك الذي يكون مستعداً لدفع قيمة الإنتاج ، فالمنفعة تظهر من خلال طلب المستهلكين ومن هذا الجانب يبدأ الإعتقاد بنظرية سيادة المستهلك في النظام الرأسمالي.

والإنتاج ، وفقاً لمفهوم المنفعة ، لا يكون بتغيير شكل المادة وحده (المنفعة الشكلية) ، فنقل المادة من مكان إلى آخر يعتبر عملاً منتجاً إذا قابله إستعداد المستهلكين لزيادة قيمة ما تم إنتاجه في صورة منفعة شكلية ، فالإنتاج هنا يكتسب منفعة مكانية تضاف إلى المنفعة الشكلية ، كما أن نقل المادة عبر الزمن (تخزينها) يعتبر عملاً منتجاً لأنه يضيف إلى الإنتاج منفعة زمنية ، كما أن إنتقال ملكية الأشياء من مالك إلى مالك آخر يكسبها منفعة تبادلية (تملكية) ، وقد ساعد هذا المفهوم على ظهور ظاهرة الوسطاء ، حيث إعتبر

عملهم منتجاً*، وهكذا أصبح كل من العامل، وصاحب رأس المال، ومالك الأرض، والمنظم، والتاجر منتجاً، لأن كل منهم يسهم بكيفية أو بأخرى في خلق المنفعة أو زيادتها.[8]

والإنتاج، بهذا المعنى، لا يعني الإنتاج المادي وحده، فالإنتاج المادي هو أحد أشكال المنفعة فقط (المنفعة الشكلية)، وقد لا يكون مجرد تغيير شكل المادة منتجاً، وذلك عندما لا يتوفر من يطلب هذه المادة في شكلها الجديد، ونتيجة لذلك يصبح عمل التاجر، وفقاً لهذا المفهوم، أكثر إنتاجاً في كثير من الأحيان لأن التاجر، بحكم خبرته، يستطيع أن يحدد المكان والزمان والمستهلك النهائي للمنتجات، بالرغم من كونه لا يسهم في تغيير شكل المادة وإعدادها في صورتها النهائية لإشباع حاجة المستهلك، فالتاجر لا يقوم بالإنتاج المادي.

ويعتمد كارل ماركس على نظرية العمل كأساس للقيمة التي قال بها ريكاردو في تحليله لظاهرة الإنتاج الرأسمالي، فالعمل، في نظره هو الذي يخلق القيمة وهو لذلك يعتبر العنصر الوحيد المنتج في العملية الإنتاجية، لأن العمل يتناول الأشياء المادية الموجودة في الطبيعة، فيحولها إلى سلع تكتسب قيماً بمقدار ساعات العمل (الإجتماعي) الداخلة في تركيبها، أما رأس المال فهو عبارة عن عمل سابق أو عمل ميت، لا يسهم في تكوين الإنتاج، ولا يضيف، جوهرياً، قيمة جديدة إلى الأشياء المنتجة.

ويظهر فائض القيمة، أو المنتج الفائض، نتيجة لعملية سرقة الرأسماليين لجهد العمال، حيث يعطي الرأسماليون للعمال أجوراً تمثل الحد الأدنى من ساعات العمل الضرورية لإبقائهم في العملية الإنتاجية، ويتم ذلك نتيجة لسيطرة الرأسماليين على وسائل الإنتاج التي يستخدمها العمال في خلق القيمة، فالقيمة التي يخلقها العمال تزيد على ما يدفعه الرأسماليون إليهم في صورة أجور، وهذه الزيادة (فائض القيمة) يأخذها الرأسماليون في صورة ريع

---

* يعتبر هذا التكييف لمفهوم المنفعة نتيجة للإعتقاد السائد عند الإقتصاديين الرأسماليين بأهمية الدور الذي يلعبه نظام السوق، كما سبق أن أشرنا.

للأرض ، وفائدة على رأس المال ، وربح للمنظم ، وهي جهد العمال الذين قاموا بالإنتاج . *

إن كارل ماركس ، إذن ، ينظر إلى عملية لإنتاج كعملية لإنتاج القيمة ، وهو يرى أن الرأسمالي لا يصنع السلعة ، كالأحذية مثلاً ، لذاتها ، وإنما يهدف من وراء ذلك إلى هدفين ، الأول : هو إنتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية (سلعة) ، والثاني : هو إنتاج سلعة تفوق قيمتها القيمة الكلية لأدوات الإنتاج وقوة العمل الذي دفع ثمنه في سوق السلع ، فالرأسمالي يريد أن ينتج سلعة ، وقيمة إلى جانب القيمة الإستعمالية وفائض قيمة علاوة على القيمة .[9]

ويرجع التحليل الماركسي هذه الظاهرة إلى وجود التناقض في إسلوب الإنتاج الرأسمالي نفسه ، فأسلوب الإنتاج الرأسمالي ينطوي على الصراع الإجتماعي ، لأن ملكية وسائل الإنتاج فيه تكتسب الطابع الفردي ، والإنتاج فيه يتم من أجل التبادل ، وهو ما يسمى بإنتاج السلع .[10]

ولقد وجهت أفكار كارل ماركس أنظار الماركسيين إلى قيمة العمل في الإنتاج ، فالماركسيون عموماً لا يعترفون إلاّ بدور العمل في الإنتاج ، لأن العمل هو الذي يخلق القيمة ، ولذلك يعتبر هو العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية ، أما العوامل الأخرى فهي غير منتجة ، ولا تستحق مكافأة .

ويعني الماركسيون بالإنتاج ، الإنتاج المادي الذي يؤدي إلى تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات أو سلع ، ويظهر ذلك جلياً في التعريف الذي تبناه أوسكار لأنجه في كتابه «الإقتصاد السياسي» فالإنتاج ، في نظره ، هو «النشاط الذي يكيف الموارد الطبيعية ويجعلها سلعاً ، وتدعى السلع الناجمة عن هذا النشاط بالمنتوجات . فحينما نتأمل الأشياء المادية ، بوصفها وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية نسميها سلعاً ، أما حينما نتأملها بإعتبارها ناجمة

---

* تجدر الإشارة هنا إلى أن الفائدة . في نظر أحد كبار الإقتصاديين الرأسماليين وهو أيرنست فيشر ، لا تعتبر دخلا مثلا الريع والربح الإستثماري وغير ذلك ، وإنما تعتبر وسيلة لتقييم المداخيل حسب الزمن ، كما أن قيمة رأس المال تتوقف على مقدار سعر الفائدة ، أنظر كتاب فيشر ، نظرية الفائدة (باللغة الإنجليزية) نيويورك ، 1954م .

عن نشاط الإنتاج الإنساني، فنسميها منتوجات».[11]

يركز المفهوم الماركسي للإنتاج، إذن على كون الإنتاج نشاطاً إقتصادياً قائماً على تحويل الموارد الطبيعية (موضوع العمل) وجعلها قابلة لإشباع الحاجات الإجتماعية أي جعلها قيماً إستعمالية، والعنصر المنتج في هذا النشاط الإقتصادي هو عنصر العمل، فالآلات والأدوات والمعدات وغيرها، التي يستخدمها العمل في تحويل الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها عملاً سابقاً، لا تخلق قيمة، أما الموارد الطبيعية فلا تكتسب قيمة من ذاتها، وإنما يأتي العمل فيحولها إلى قيمة.

ويفرق الماركسيون بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، فالمادة في شكلها الطبيعي قد تكون لها قيمة إستعمالية، ولكنها لا تحمل قيمة تبادلية إلاّ بمقدار العمل الداخل في تركيبها، فالعمل عملية دائمة بين الإنسان والطبيعة، وفي الوقت الذي يجابه فيه الإنسان الطبيعة، بإعتباره أحد قواها، ويحدث تأثيراً فيها، يقوم الإنسان بتغيير طبيعته الخاصة.[12]

ويقف المفهوم الماركسي للإنتاج، الآن، في مواجهة المفهوم الرأسمالي للإنتاج، فالمفهوم الرأسمالي للإنتاج لا يقصر الإنتاج على الإنتاج المادي، وإنما يتعدى ذلك إلى مجال الخدمات، أما المفهوم الماركسي للإنتاج فيقتصر على الإنتاج المادي الذي يتحول إلى سلع (منتجات) لها قيم إستعمالية وتبادلية، كما أن المفهوم الرأسمالي للإنتاج لا يعتبر العمل هو العنصر الوحيد المنتج، أما المفهوم الماركسي للإنتاج فيعتبر العمل وحده عنصراً منتجاً في العملية الإنتاجية، ولا تنشأ القيمة إلاّ من العمل، فالعمل جوهر القيمة، ولذلك يعتبر ما يأخذه الرأسماليون في صورة ريع أو فائدة أو ربح (فائض القيمة) سرقة لمجهود العمال، وهو وضع زائل ينتهي بانتهاء النظام الرأسمالي أو زواله وفق قانون التطور الذي يعتمد على الصراع الطبقي.

وقيمة السلعة، وفقاً للمفهوم الرأسمالي للإنتاج، يمكن أن تتغير بتغير المنفعة، ويمكن أن تكتسب السلعة منفعة جديدة بالإضافة إلى منفعتها الشكلية، أما المفهوم الماركسي للإنتاج فيحدد قيمة السلعة (جوهرياً) بالعمل المبذول في إنتاجها ولا تتغير هذه القيمة إلاّ إذا تغيرت خصائص ومقدار العمل الإجتماعي.

ويلجأ الرأسماليون إلى مفهوم المنفعة ، التي تظهر في شكل قيمة من خلال السوق ليجدوا فيه تبريراً للمكافأة التي يحصل عليها مالك رأس المال وهي الفائدة ، والمكافأة التي يحصل عليها مالك الأرض وهي الريع ، والمكافأة التي يحصل عليها المنظم وهي الربح ، وذلك بحثاً عن دور نافع لكل منهم ، أما الماركسيون فيلجأون إلى مفهوم القيمة بحثاً عن الأسباب التي تؤدي إلى نزع فائض القيمة (الفائدة والريع والربح) من الرأسماليين، ولذلك لا يسلمون بوجود قيمة للمنتجات تزيد عن القيمة التي تكون ناتجة عن العمل المبذول في إنتاجها ، لأن العمل ، عندهم ، هو جوهر القيمة ، يقول كارل ماركس في هذا الصدد ما يلي :

«إن الريع العقاري ، ولفائدة المئوية ، والربح الصناعي ليست سوى تسميات مختلفة لمختلف أجزاء القيمة الزائدة للبضاعة ، أي للعمل غير المدفوع الثمن المتجسد فيها وهي جميعاً ، بمقياس واحد ، مستمدة من هذا المصدر»[13] ، أما أسعار السوق ، التي تعطي للمنتجات قيمة نقدية ، فهي تعبر عن الكمية الوسطية من لعمل الإجتماعي الضروري في الظروف الوسطية للإنتاج[14] ، وبهذا المعنى يقترب مفهوم القيمة من مفهوم المنفعة ، والفرق بينهما يكمن في فائض القيمة ، فالرأسماليون يقولون بأن عناصر الإنتاج (الأرض ، ورأس المال ، والمنظم) منتجة ، ويقول الماركسيون أن العمل هو العنصر الوحيد المنتج ، ولذلك لا يأخذ الرأسماليون فائض القيمة إلاّ نتيجة لعملية إبتزاز.[15]

أما من الناحية العملية فإن فائض القيمة تأخذه الدولة ، بعد أن تسيطر على وسائل الإنتاج ، ولا يأخذه العمال* ، فالعمال في الدولة الماركسية إجراء كما هو الحال في الدولة الرأسمالية ، وهم لا يأخذون إنتاجهم الذي أنتجوه ، وإنما يأخذون أجرة مقابل الإنتاج برغم إنتقال أوضاع الملكية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار) .[16]

ونتبين من كل ما تقدم أن النظريات التاريخية عندما عالجت مفهوم

* تصدق هذه النتيجة على كل الدول الماركسية التي تتبنى نظام التخطيط المركزي ، إلاّ أن دولة مثل يوغسلافيا ، وهي تطبق نظرية التسيير الذاتي تختلف إلى حد كبير، عن بقية الدول الماركسية الأخرى.

الإنتاج قد نظرت إلى الإنتاج ، والمشكل الإقتصادي (من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج فقط ، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط ، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه).[17]

الإنتاج وفقاً للقواعد الطبيعية

مهما إختلفت النظريات الإقتصادية حول طبيعة الإنتاج ، وعناصر الإنتاج وتحديد مفهوم الإنتاج ، فإن هناك إتفاقاً على أن (المنتجات) هي عبارة عن تركيبة تتكون من مواد الإنتاج ووسيلة الإنتاج (الآلات والمعدات وغيرها) والعمل الإنساني الذي يحول المادة باستخدام الآلات والمعدات والخبرة (الفن الإنتاجي) إلى أشياء أخرى قابلة لإشباع الحاجات المادية بشكل مباشر، أو غير مباشر باستخدامها كوسيلة إنتاج.

وتتفق النظريات الإقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك ، على أن هناك فرقاً بين الإنتاج والمنتجات ، فالمنتجات تشتمل على جزئين : جزء يعتبر إنتاجاً قد تكون نتيجة لعملية مزج العناصر المختلفة التي كونت المنتجات ، وجزء آخر عبارة عن إنتاج سابق لعملية المزج وهذا الجزء قد تحول فأخذ شكلاً جديداً ، غير منفصل عن ذلك الجزء الذي تكون نتيجة لعملية المزج.

فعندما تتخذ المنتجات شكلاً مادياً مثل الملابس ، أو السيارات ، أو الطائرات أو غيرها ، فإن كل وحدة من وحدات تلك المنتجات هي عبارة عن مركب كامل من إنتاج جديد وإنتاج قديم ، وذلك ما نلاحظه تماماً في تسلسل العمليات الإنتاجية المختلفة. أما العوامل التي أسهمت في تكوين الإنتاج فذلك أمر تختلف في تحديده النظريات الإقتصادية ، كما سبق أن رأينا ، لأن عوامل الإنتاج ، وعددها تحدد وفقاً للتفسير الذي نعطيه للإنتاج. * *

* * لقد تعقدت عمليات الإنتاج بحيث أصبح من العسير وجود عملية إنتاجية بسيطة خالية من إنتاج قديم ، وبالرغم من ذلك لا يمكن نفي فرض من هذا النوع ، إلاّ أن ذلك لا يؤثر على صحة هذا التحليل.

هناك فرق بين الإنتاج و لمنتجات ، وهناك مشكلة تكمن في صعوبة فصل الإنتاج القديم عن الإنتاج الجديد.

إن الإنتاج القديم قبل أن يستخدم في العملية الإنتاجية الأخيرة قد تكوّن وأخذ شكلاً قابلاً للإستعمال ، في صورة آلة أو مادة إنتاجية ، وهو قابل للتحول ليأخذ شكلاً جديد غير منفصل عن الإنتاج الجديد ، وهنا تكمن الصعوبة ، ما هي نسبة الإنتاج القديم في المنتجات؟ فإذا كانت المنتجات عبارة عن وحدات من السيارات عددها عشر وحدات ، وكان الإنتاج القديم يشكل نسبة 40% من المنتجات ، فإن الإنتاج هو ست سيارات ، ولكننا نلاحظ أن النسبة التي وردت أعلاه هي نسبة إفتراضية ، وباختلاف النسبة يختلف حجم الإنتاج (الإنتاج الجديد الذي تكون نتيجة لعملية المزج).

والسؤال الذي يواجهنا هو: كيف نحدد موضوعياً نسبة الإنتاج القديم إلى المنتجات؟ كيف نقيم الإنتاج القديم بعدد من وحدات الإنتاج الكلي (الإنتاج القديم زائداً الإنتاج الجديد)؟ ، لا يمكن أن تفيدنا النظريات الإقتصادية السابقة كثيراً في الإجابة عن هذين السؤالين ، فالنظرية الرأسمالية تحدد الإنتاج وفقاً لمفهوم المنفعة . . الإنتاج هو خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة . ومع تسليمنا بصحة هذا التعريف نظرياً ، إذ أن كل إنتاج يؤدي في النهاية إلى خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة ، نلاحظ أن مفهوم المنفعة لا يخدمنا كثيراً في تحديد حجم الإنتاج موضوعياً وعملياً ، لأن المنفعة يصعب قياسها ، وهذا ما جعل الإقتصاديين الرأسماليين يلجأون إلى السوق لتحديد قيمة المنتجات ، وتحديد تكاليف الإنتاج ، فالإنتاج القديم تحدده تكاليف الإنتاج ، وبذلك يمكن تحديد الإنتاج الجديد.

إن السوق ، وفقاً للنظرية الرأسمالية ، تحدد بطريقة موضوعية قيمة الإنتاج وتكاليف الإنتاج ، فالمنتجات التي تجد من يشتريها هي منتجات نافعة ، وإذا كانت قيمة هذه المنتجات أكبر من تكاليف إنتاجها ، فإن ثمار العملية الإنتاجية قد ظهرت ، وحدث الإنتاج بفعل عوامل الإنتاج وهي : العمل ، ورأس المال ، والأرض ، والتنظيم.

وتعتمد النظرية الماركسية على نفس الفرض الذي تعتمد عليه النظرية الرأسمالية فالسوق تظهر لنا بطريقة موضوعية قيمة الإنتاج ، كما تظهر لنا قيمة

العمل الضروري اللازم للعملية الإنتاجية، ولكن النظرية الماركسية لا تعترف إلّا بعامل واحد في العملية الإنتاجية، هو العمل، فالعمل هو الذي يخلق القيمة أو يضيف إلى القيمة، أما الأرض فهي هبة من هبات الطبيعة، وليس لها قيمة (دون أن يدخل عليها عمل الإنسان)، وأما رأس المال فهو عمل ميت، ولا يخلق قيمة، لأن العمل الإنساني (العمل الحي) هو الذي يخلق القيمة، وبذلك يكون الإنتاج الجديد من صنع العمل الحي وحده، ويمكن تحديده موضوعياً عن طريق السوق، ونظرية كارل ماركس تحاول، إستناداً إلى فروض النظرية الكلاسكية أن تثبت أن معطيات السوق الرأسمالية تؤدي إلى وجود عملية السرقة، حيث يأخذ الرأسماليون جزءاً من إنتاج العمال، لا لشيء إلّا لأنهم مالكون لوسائل الإنتاج التي لا تخلق قيمة.[18]

والخطأ الذي وقع فيه ماركس يرجع، أساساً، إلى نفيه لوجود عوامل إنتاج أخرى غير العمل، كما يرجع إلى تسليمه بأن السوق تؤدي موضوعياً إلى تحديد قيم المنتجات وتكلفة العمل الذي يستخدم في العملية الإنتاجية.

إن السوق لا تؤدي دائماً إلى تحديد القيمة الحقيقية للمنتجات، ولكنها تعكس لنا نسب التبادل، وهي تتمثل في أسعار المنتجات، ولذلك تتغير هذه الأسعار وفقاً لتغير معطيات السوق، ولا تزال القيمة، في نظرنا، لغزاً ومشكلة تحتاج إلى حل.*

ولقد كانت النظرية الرأسمالية أكثر توفيقاً من النظرية الماركسية، عندما حددت عوامل الإنتاج بأكثر من عامل واحد، ولكنها في نفس الوقت، كانت أكثر بعداً عن الصواب عندما فصلت بين التنظيم والعمل، وعندما أقرت الربح مكافأة للتنظيم، والأجر مكافأة للعمل، وإعتبرت أن الربح حافز لعملية الإنتاج.

إذا حللنا عوامل الإنتاج الإقتصادي (نجدها تتكون من عناصر إنتاج أساسية وهي: مواد إنتاج، ووسيلة إنتاج، ومنتج)[19].. ويتكون الإنتاج نتيجة لتضافر هذه العناصر، فالإنتاج هو الحصيلة النهائية التي تتكون نتيجة

---

* يفترض ماركس أن السعر يساوي القيمة في المدى الطويل، ويعترف في نفس الوقت بأن السعر قد يختلف عن القيمة أحياناً، أنظر كتاب رأس المال.

لمزج عناصر الإنتاج ، كل عنصر من العناصر الإنتاجية يسهم في تكوين تلك الحصيلة النهائية ، وبدونه لا يتم الإنتاج ولذلك يكون الإنتاج نتيجة طبيعية لوجود تلك العناصر وإمتزاجها ، ويعتبر خطأ أن ننكر دور أي عنصر من هذه العناصر في العملية الإنتاجية ، أما التنظيم ، إذا صح إعتباره عملاً منتجاً ، فيعتبر نوعاً خاصاً من العمل الإنساني ، ولذلك تعتبر عناصر الإنتاج الأساسية ثلاثة ، ولكن هذه العناصر ق. توجد كلها مجتمعة في عملية إنتاجية معينة وقد يوجد بعضها فقط ، كأن يكون الإنتاج حصيلة نهائية لعنصرين من عناصر الإنتاج فقط.

الإنتاج الصناعي ، كما يلاحظ الكتاب الأخضر، يتولد (من إستخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية ، فالمواد المصنعة الجاهزة للإستعمال والإستهلاك مرت بعملية إنتاجية ما كانت لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال)[20].. وهكذا نلاحظ أن عناصر الإنتاج هي ثلاثة عناصر أساسية في هذه العملية ، وهي متساوية الضرورة في عملية الإنتاج.[21]

ويستنتج الكتاب الأخضر من تساوي ضرورة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية قاعدة طبيعية تحتم تساوي حصص عوامل الإنتاج ، فإنتاج المصنع عندما تسهم في تكوينه ثلاثة عوامل ، يقسم إلى ثلاثة حصص (متساوية) ولكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة.[22]

ويفرق الكتاب الأخضر بين الإنتاج المادي والخدمات ، فالإنتاج المادي يقبل القسمة إلى حصص وفقاً للقاعدة الإشتراكية الطبيعية ، أما الخدمات فلا تنطبق عليها مثل هذه القواعد.[23]

أما النظرية الرأسمالية ، التي تستند إلى مفهوم المنفعة ، فإنها تعتبر كل عملية تؤدي إلى خلق منفعة أو إضافة منفعة هي عملية إنتاجية ، فالإنتاج يمكن أن يكون مادياً أو غير مادي ، ولكننا حين نستبعد دور النقود في قياس القيمة ، ودور السوق في تحديدها ، فإنه يصبح من العسير تصور وجود إنتاج غير الإنتاج المادي ، فالخدمات قد تكون ضرورية ، وقد تكون مفيدة ، ولكن الخدمة غير الإنتاج ، ولقد كان التصور الماركسي في هذا الجانب أكثر توفيقاً من التصور الرأسمالي ، لأن التصور الماركسي لا يرى إنتاجاً غير الإنتاج المادي.

إن الإنتاج وفقاً للقواعد الطبيعية هو الإنتاج المادي الذي يقبل القسمة

على عناصر الإنتاج ، وهو يتكون نتيجة لتضافر عناصر الإنتاج الأساسية ، وهي ثلاثة عناصر: مواد الإنتاج ، ووسائل الإنتاج (الآلات ، والمعدات ، وغيرها) ، والمنتجون (العمل الإنساني) ، وهي متساوية الضرورة في العملية الإنتاجية ، ولذلك يكون لكل عنصر منها نفس الحصة في الإنتاج.[24]

ولا يجوز وفقاً للقاعدة الطبيعية في الإنتاج أن يطغى أحد عناصر الإنتاج على العناصر الأخرى ، لأن ذلك يعتبر تصادماً مع القاعدة الطبيعية في المساواة.[25]

إن الإنتاج الكلي (المنتجات) يحتوي على إنتاج قديم وإنتاج جديد ، قد إمتزجا إمتزاجاً يصعب معه فصلهما ، فالإنتاج القديم قد إلتحم بالإنتاج الجديد وكون المنتجات التي تظهر في شكل وحدات مركبة قابلة للإستعمال ، يمكن تحليلها ، في النهاية ، إلى ثلاثة عناصر أساسية ، فالإنتاج الجديد قد حدث بفعل تلك العناصر الثلاثة ، ويتساوى حق هذه العناصر في الإنتاج الجديد ، ولقد حدث الإنتاج القديم بفعل نفس هذه العناصر، إلاّ أن ما يميز الإنتاج القديم أنه قد حدث نتيجة لعملية إنتاجية سابقة للعملية الإنتاجية الأخيرة ، وحيث أنه يمكن إفتراض أن توزيع الإنتاج قد تم وفقاً للقاعدة الطبيعية ، فأخذ العمل حقه في الإنتاج ، فإن الجزء الباقي قد أصبح حقاً للعنصرين الآخرين ، فكأن هذين العنصرين قد حولا شكلهما ليسهما في تكوين الإنتاج ، وحتى لا يطغى عنصر من عناصر الإنتاج على حق العناصر الأخرى ، فإن من حق هذين العنصرين أن يحتفظا بحقهما ، وهو الإنتاج القديم ، وأن يأخذا نصيبهما من الإنتاج الجديد.

إذا جمعنا جميع المنتجات ، التي تمت بفعل عناصر الإنتاج في المجتمع ، فإن القاعدة الطبيعية تعطي ثلث هذه المنتجات لكل عامل من عوامل الإنتاج ، فالعمل مثلاً يأخذ الثلث من جميع المنتجات ، وكذلك الحال بالنسبة للعنصرين الآخرين ، وهذه القاعدة هي القاعدة الصحيحة ولكن هذه القاعدة لا تبقى صحيحة ، إذا تم التوزيع في كل عملية إنتاجية منفصلة ، إلاّ إذا إحتفظ كل عامل بحقه في الإنتاج القديم الذي تم في العملية الإنتاجية السابقة ، فإذا ساهم كل عامل بنفس النصيب (من إنتاجه القديم) فإن القاعدة الطبيعية تحتم أن يأخذ عامل الإنتاج ثلث (المنتجات)

في العملية الأخيرة ، أما إذا حدث إنحراف في نسب مساهمة عوامل الإنتاج ، فإن تقسيم الإنتاج الكلي (التساوي) بين عوامل الإنتاج يؤدي إلى طغيان أحد العوامل على العوامل الأخرى ، ولا يجوز ذلك وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة .

ونستنتج من ذلك أن حق العامل في المنتجات ، وفقاً للقاعدة الطبيعية في الإنتاج قد يكون ثلث المنتجات ، أو ربعها ، أو خمسها ، أو غير ذلك .

إن مبدأ توزيع الإنتاج ، الذي يعطي (لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج) ينبغي أن يوضع جنباً إلى جنب مع المبدأ الذي يقول بعدم طغيان أحد عناصر الإنتاج على العناصر الأخرى ، حتى لا يحدث تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة . إن الإنتاج الإقتصادي يتم بفعل ثلاثة عناصر أساسية متساوية الضرورة ، لكل عنصر منها دور أساسي في عملية الإنتاج وبدونه يتوقف الإنتاج .[26]

ولقد تطور أسلوب الإنتاج خلال المراحل المختلفة التي مرت بها الإنسانية ، فالإنتاج كان يتم يدوياً (في مرحلة الإنتاج اليدوي تتكون عملية الإنتاج من مواد خام وإنسان منتج ثم دخلت وسيلة إنتاج في الوسط بحيث إستخدمها الإنسان في عملية الإنتاج ، ويعتبر الحيوان نموذجاً لها كوحدة قوة ، ثم تطورت هذه الوسيلة وحلت الآلة محل الحيوان) .[27]

كان الإنتاج اليدوي يتم بفعل عاملين : الإنسان ، والمادة الخام فكان التطور الأول في أسلوب الإنتاج ، وهو ظهور وسيلة الإنتاج ، ثم تطورت هذه الوسيلة فأصبحت آلة حلت محل الوسيلة الجاهزة وهي الحيوان .

أما التطور الثاني فقد حدث في المادة التي تستخدم كموضوع للإنتاج ، فأصبحت هذه المادة مركبة وثمينة بعد أن كانت بسيطة ورخيصة ، أما التطور الثالث ، فقد حدث في الإنسان نفسه ، حيث إكتسب الإنسان خبرة إنتاجية ، وبذلك تطور الإنسان من عامل عادي إلى مهندس وفني .[28]

وهكذا نلاحظ أن التطور قد شمل عوامل الإنتاج جميعها ، ولم تعد هذه العناصر على هيأتها (البسيطة) ، فقد تطورت هذه العناصر كيفياً وكمياً ، ولكنها ، بالرغم من ذلك ، لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل منها في عملية الإنتاج .[29]

إن التطور الذي حدث في عناصر الإنتاج يثبت حقيقة في غاية الأهمية وهي أن الإنتاج القديم قد أسهم في تغيير هذه العناصر كيفياً وكمياً، ولذلك يظهر الإنتاج القديم ممتزجاً بالإنتاج الجديد.

الإنتاج الإقتصادي يتم بفعل ثلاثة عوامل أساسية، وليس هناك من وضعية سليمة لهذا الإنتاج خلافاً للوضعية التي يأخذ فيها كل عنصر من عناصر الإنتاج حقه في الإنتاج الكلي، حقه في الإنتاج القديم الذي أسهم به في العملية الإنتاجية، وحقه في الإنتاج الجديد الذي يساوي حق كل عنصر من عناصر الإنتاج الأخرى.

إن طغيان أحد عناصر الإنتاج على العناصر الأخرى يؤدي إلى كبح العملية الإنتاجية وقد يؤدي في النهاية إلى توقفها، فإذا أخذنا من حق العمل في الإنتاج، كأن نعطي العامل أجرة لا تساوي إنتاجه، فإننا سوف نواجه عجزاً في حل مشكلة زيادة الإنتاج وتطويره فالعمل مقابل أجرة، كما يؤكد الكتاب الأخضر، (إضافة إلى كونه عبودية للإنسان، هو عمل بدون بواعث على العمل، لأن المنتج فيه أجير وليس شريكاً)، وإذا أخذنا من حق العوامل الأخرى فإن ما يتوفر للعمليات الإنتاجية اللاحقة يكون أقل فأقل، وهكذا تتوقف العملية الإنتاجية في النهاية أو تبقى عاجزة عن التطور على أقل تقدير.[30]

إن طغيان أحد عناصر الإنتاج على العناصر الأخرى يجعل الإنتاج يأخذ وضعية غير سليمة تجعله إما راكداً أو يواجه تدهوراً مستمراً، وبذلك تصبح زيادة الإنتاج مشكلة لا حل لها إلاّ بالرجوع إلى القاعدة الطبيعية في الإنتاج، حيث يأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج حقه في الإنتاج.

لقد عالجت النظرية الرأسمالية مشكلة توزيع الإنتاج من زاوية خاطئة، حيث ركزت على ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج، وفصلت بين العمل وحق العمل في الإنتاج الكلي (المنتجات)، فأصبح العامل يتقاضى أجرة مقابل الإنتاج لصالح الغير (المالك)، ولذلك بقيت المشكلة قائمة، وهي مشكلة الإنتاج نفسه.

أما الماركسية فقد حاولت تغيير وضع الملكية، وجردت الرأسماليين منها، ولقد أظهرت لنا التطبيقات الماركسية المختلفة سلسلة من التأميمات نقلت ملكية عناصر الإنتاج من يد إلى يد، ومع ذلك بقيت المشكلة قائمة، وهي مشكلة

الإنتاج نفسه، وحق العامل في هذا الإنتاج، فمازال العامل أجيراً يعمل لصالح الغير.

لقد كان أهم خصائص لأنظمة الإقتصادية السائدة في العالم، كما يقول الكتاب الأخضر هو نظام الأجور (الذي يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها).[31]

إن المعالجة الصحيحة لمشكلة توزيع الإنتاج على عناصره، لا بد أن تبدأ من معالجة مشكلة الإنتاج نفسه، ولابد أن تستند إلى الوضعية السليمة للإنتاج، حيث يأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج حقه في المنتجات التي ينتجها، وذلك بتحديد النسب التي يستحقها كل عنصر من عناصر الإنتاج.

بالرغم من أن الإنتاج الكلي (المنتجات) يمكن تقسيمه إلى إنتاج قديم وإنتاج جديد، وبالرغم من أن حق كل عنصر من عناصر الإنتاج يتساوى مع العناصر الأخرى في الإنتاج الجديد، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تساوي مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج بإنتاجه القديم في العملية الإنتاجية، وهذه بديهية من بديهيات التحليل الإقتصادي.

وقد يبدو لأول وهلة أن محاولة تقييم الإنتاج القديم، وإعتباره كلفة في الإنتاج وأن محاولة تقييم الإنتاج الكلي بعد ذلك وأخذ الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي وقيمة الإنتاج القديم، هو الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى تقدير قيمة الإنتاج الجديد، وقد يبدو ذلك أقرب إلى المنطق العملي، في غياب القاعدة الصحيحة، ولكن ذلك لا يخلو من عيب أساسي، وهو عيب العمل بمواصفات قاعدة الربح، وسواء سميناه ذلك فائضاً، أو سميناه قيمة فائضة أو سميناه ربحاً، وسواء فرقنا بين الربح الإقتصادي والربح العادي، فإن النتيجة واحدة والإعتراف بالربح إعتراف بالإستغلال.[32]

كما أن قيمة الفائض لا يمكن تحديدها إلاّ بعد تحديد تكلفة العمل الأولية التي تضاف إلى قيمة ما ساهمت به عوامل الإنتاج الأخرى في تكلفة الإنتاج، وحيث أنه لا يوجد سوق للعمل في النظام الإشتراكي الجديد، فإن تقدير هذه القيمة يصبح أمراً ضرورياً، وبالإضافة إلى ذلك تكون أمامنا مشكلة أخرى وهي مشكلة بيع الإنتاج، فإذا حددنا القيمة بعد بيع الإنتاج نكون قد حددنا الإنتاج بمواصفات السوق، وإذا حددنا القيمة قبل بيع

الإنتاج نكون غير متأكدين من تغطية تكاليف الإنتاج، أو من عدم ظهور الأرباح، والسبب في ذلك يرجع إلى إفتراض إمكانية فصل ما لا يمكن فصله، وهو إفتراض إمكانية فصل الإنتاج القديم الذي إمتزج بالإنتاج الجديد في تركيبة الإنتاج الكلي (المنتجات)، وهذا هو الخطأ الذي وقعت فيه النظريات السابقة.

أن تقسيم الفائض بالتساوي على عناصر الإنتاج يدفع المنتجين إلى العمل على زيادة الفائض نفسه، ولكن ذلك لا يعني، بالضرورة، زيادة الإنتاج، لأن الفائض يزداد بزيادة قيمة الإنتاج، وقيمة الإنتاج يمكن أن تزداد بزيادة أسعار المنتجات دون حاجة إلى زيادة الإنتاج أما تقسيم المنتجات (الإنتاج الكلي) على عوامل الإنتاج، حيث يأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج حقه في الإنتاج، فإنه، بالإضافة إلى كونه يجعل المنتجين شركاء في الإنتاج ويقضي على ظاهرة الأجرة ويخلص الإنسان من عبوديتها، يدفع المنتجين إلى بذل الجهد لزيادة الإنتاج نفسه، وبزيادة الإنتاج يتحقق إشباع الحاجات المادية للإنسان، وبذلك نتبين صحة الأساس الذي يعتمد عليه، الكتاب الأخضر، حين يشير إلى أسباب فشل النظريات التاريخية السابقة عندما عالجت المشكل الإقتصادي من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الإنتاج، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه، فكان أهم خصائص الأنظمة الإقتصادية السائدة هو نظام الأجور الذي يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها.

إن المنتجات تنقسم إلى وحدات متكاملة من إنتاج قديم وإنتاج جديد، ومجموع هذه الوحدات هو الذي يكون الإنتاج الكلي، وكل عنصر من عناصر الإنتاج له حق ثابت في هذا الإنتاج، أي أن كل عنصر من عناصر الإنتاج له حق في عدد من وحدات الإنتاج، بغض النظر عن قيمة هذا الإنتاج. كل عنصر يشترك مع العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية، وهذه المشاركة تعطيه حقاً عينياً، هو عدد من وحدات الإنتاج، يزيد وينقص تبعاً لزيادة أو نقص مساهمة العنصر في تلك العملية، وكل محاولة للخروج عن هذه القاعدة الطبيعية البسيطة لا تؤدي إلاّ إلى نتيجة واحدة وهي إحتمال وجود إستغلال، وهي محاولة لا مبرر لها في ظل القواعد الإشتراكية..

إذا كانت النسبة ، وهي ثلث الإنتاج ، لا تكون صحيحة إلاّ تحت شروط إقتصادية معينة فإن البحث ينبغي أن يوجه نحو غاية واضحة وهي محاولة إيجاد القاعدة التي يمكن بها تحديد النسبة الصحيحة لمشاركة كل عامل من عوامل الإنتاج في المنتجات ، ولتحديد هذه القاعدة هناك معطيات لا بد من توافرها ، تبدأ من القاعدة الطبيعية للمساواة بين عناصر الإنتاج ، وعدم طغيان عنصر من عناصر الإنتاج على العناصر الاخرى ، وتنتهي بحق كل فرد من أفراد المجتمع في الإنتفاع بثروة المجتمع .

إذا تمت العملية الإنتاجية بفعل عنصرين من عناصر الإنتاج ، وقد كانت نسبة مزج هذين العنصرين متساوية ، فإن لكل عنصر نصف الإنتاج ، كما يمكن أن يحدث في حالة الإنتاج اليدوي الذي يتكون بفعل الإنسان والمادة الخام ، وكما يمكن أن يحدث في العملية الإنتاجية الزراعية التي تتم بفعل الإنسان والأرض دون إستخدام وسيلة ثالثة .

كل عملية إنتاجية ، يكون الإنسان طرفاً فيها ، تكون نتائجها خاضعة للقسمة وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة بين عناصر الإنتاج ، وحيث أن الإنسان عنصر أساسي في هذه العملية فإن توزيع حق الإنسان في الإنتاج لا بد أن يخضع إلى قاعدة طبيعية أخرى وهي : أن الذي ينتج هو الذي يستهلك إنتاجه ، فبقدر ما ينتج الإنسان بقدر ما يستهلك ، وذلك هو الحافز الذي يدفع الإنسان لزيادة الإنتاج ، لأن ثمار عملية الإنتاج تعود إليه ، ولا يجوز وفقاً لهذه القاعدة أن تتعدى أية جهة ، حتى المجتمع نفسه ، على هذا الحق ، لأن ذلك يعتبر ظلماً وإستغلالاً .

أما إنتاج الطبيعة ، الذي يحدث بفعل العوامل الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها ، فإنه يضيف إلى ثروة المجتمع ، ولكل فرد من أفراد المجتمع نصيب يساوي نصيب غيره من هذه الثروة ، وهو يزيد أو ينقص بزيادة أو نقصان حجم الثروة .

إن ثروة المجتمع تتكون من جميع الإمكانيات والوسائل التي تأخذ شكلاً مادياً يختلف عن التركيب المادي والنفسي للإنسان ذاته ، وبعبارة أخرى تتكون ثروة المجتمع من وسائل الإنتاج ومواد الإنتاج ، وهي ذات عناصر الإنتاج التي يستخدمها الإنسان في العملية الإنتاجية ، ولذلك يكون نصيب ثروة المجتمع

إجمالاً في المنتجات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع هو ثلثي هذه المنتجات وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة بين عناصر الإنتاج.

يعتبر الإنسان عنصراً أساسياً في الإنتاج، وهو أهم عنصر في عملية الإنتاج، لأن غاية الإنتاج هي إشباع الحاجات المادية للإنسان، ولذلك يكون من حق الإنسان إشباع هذه الحاجات حتى عندما يكون عاجزاً عن العمل، وهذا هو الإستثناء الضروري لإستمرار حياة الإنسان وبقائه.

ولا يجوز، وفقاً للقواعد الإستراكية الطبيعية، أن يجبر الإنسان على أن يتنازل عن حقه في الإنتاج لصالح الغير مقابل أجرة، كما لا يجوز أن يتجاوز الإنتاج حاجات الإنسان، لأن الإدخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع.

إن الإنتاج الإشتراكي محكوم بقاعدتين أساسيتين: القاعدة الأولى هي عدم إستغلال الإنسان للإنسان، وعدم طغيان عامل من عوامل الإنتاج على العوامل الأخرى، والقاعدة الثانية هي الإنتاج بقدر الحاجة، أما القاعدة الأولى فتحدد الأساس السليم للإنتاج الإقتصادي وتوزيعه، وأما القاعدة الثانية فتحدد حسن إستخدام الثروة الإجتماعية (إمكانيات المجتمع المختلفة من وسائل الإنتاج ومواد الإنتاج) وتوزيعها على المجالات المختلفة.

ويشترط، وفقاً للقواعد الطبيعية، أن يكون حق الإنتفاع بثروة المجتمع قد وزع بطريقة متوازنة بين أفراد المجتمع، حتى تتساوى فرص الأفراد، ولا تتفاوت حصصهم في الإنتاج إلاّ بقدر ما يبذلونه من عمل وجهد في العملية الإنتاجية، فالذي يعمل أكثر من غيره يحصل على نصيب أكبر من غيره، وهذا هو الحافز الطبيعي لزيادة الإنتاج (أن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلاّ بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره، ويقدر ما ينتج أكثر من غيره).[33]

إذا أمكن توزيع حق الإنتفاع بثروة المجتمع بالكيفية التي أشرنا إليها وكانت ظروف الإنتاج مهيأة لهذا التوزيع، فإن حق كل عنصر من عناصر الإنتاج الأساسية يساوي حق العناصر الأخرى، فإذا تمت العملية الإنتاجية بعنصرين يكون لكل عنصر نصف الإنتاج، وإذا تمت العملية الإنتاجية بثلاثة عناصر يكون لكل عنصر ثلث الإنتاج وهكذا.

أما إذا كانت ظروف الإنتاج غير مهيأة أو لا تسمح بتوزيع متوازن لحق الإنتفاع بثروة المجتمع ، فإن هذا الوضع يقتضي معالجة مختلفة لتوزيع الإنتاج بين عناصره ، فتوزيع الإنتاج إلى ثلاث حصص متساوية في هذه الحالة لا يؤثر على نصيب المجتمع إجمالاً ، بإعتباره مالكاً لتلك الثروة في النهاية ، ولكنه يؤثر على حصص أفراد المجتمع ، بإعتبارهم أفراداً مستقلين عن بعضهم البعض ، وذلك لأن فرص لإنتفاع بثروة المجتمع قد إختلفت باختلال العمليات الإنتاجية ، وهو أمر خارج عن معطيات القواعد الطبيعية .

فالذي يتيح له النظام الإقتصادي فرصة أكبر من غيره عليه أن يعطي مردود هذه الفرصة إلى صاحب الحق فيها ، وهذه هي القاعدة الطبيعية للعدالة ، لأن الفرصة حاجة والمقدار الزائد عن الحاجة هو حق للأفراد الآخرين ولأن ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية هي بداية فساد وإنحراف الجماعة البشرية ، وظهور إستغلال الإنسان للإنسان ، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة .(34)

إن عناصر الإنتاج الأساسية هي ثلاثة ، وقد تغيرت هذه العوامل وتطورة ، من الناحية التاريخية ، كمياً وكيفياً ، ولكنها ثابتة ، جوهرياً ، من حيث عددها ، وهي تبقى لازمة وضرورية في عملية الإنتاج ، وبدونها لا يتم الإنتاج .

كل عامل من عوامل الإنتاج الأساسية يمكن أن يتفرع أو ينقسم إلى وحدات ذات خصائص معينة ، فوسيلة الإنتاج يمكن أن تكون حيواناً أو معدات بسيطة أو آلة معقدة التركيب ، ومادة الإنتاج يمكن أن تكون مادة أولية في صورتها الطبيعية الأولى أو مادة مركبة قد أجريت عليها عدة عمليات حولت شكلها إلى شكل جديد ، كما أن الإنسان (المنتج) يمكن أن يكون منتجاً عادياً أو فنياً أو مهندساً و غير ذلك ، بيد أن هذا التفرع يمكن رده إلى وحدات (مجردة) متجانسة ، تعكس دور كل عنصر من عناصر الإنتاج وأهميته في العملية الإنتاجية في إطار القاعدة الطبيعية التي تعطي لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج .

إن توزيع ثروة المجتمع في الإستعمالات المختلفة ذات علاقة وثيقة بتوزيع الإنتاج وحصة المنتجين في المنتجات (الإنتاج الكلي) ، فإذا إفترضنا أن ثروة

المجتمع هي عشر وحدات وأن سكان المجتمع عشرة أفراد، فإن نصيب كل فرد من ثروة المجتمع، كما يقول الكتاب الأخضر هو وحدة واحدة من وحدات الثروة.[35]

وحين يكون كل فرد هو الذي يستخدم وينتفع بنصيبه من هذه الثروة، فإن قسمة الإنتاج بالتساوي على عناصر الإنتاج تكون هي القاعدة الصحيحة لتوزيع الإنتاج، أما إذا إختلفت فرص إنتفاع أفراد المجتمع بهذه الثروة فإن القسمة المتساوية تتناقض مع القاعدة الطبيعية.

لنفرض أن ثروة المجتمع، وهي عشر وحدات، تتكون من وسيلة إنتاج ومادة إنتاج، وأن كفاءة أفراد المجتمع في الإنتاج متساوية، وقد إستخدمت هذه الثروة في ثلاث عمليات إنتاجية، وهي كما يلي:

* العملية الأولى: تستخدم (5) وحدات بالإضافة إلى (2) من أفراد المجتمع، وهم شركاء في منشأة إشتراكية لإنتاج الأثاث، وأن هذه المنشأة تنتج (12) وحدة من وحدات التكلفة.
* العملية الثانية: تستخدم (3) وحدات بالإضافة إلى (3) أفراد، وهم شركاء في منشأة إشتراكية لإنتاج الملابس، وأن هذه المنشأة تنتج (9) وحدات من وحدات التكلفة.
* العملية الثالثة: تستخدم (2) من وحدات الثروة بالإضافة إلى (5) أفراد وهم شركاء في منشأة إشتراكية لمنتجات الألبان، وهي تنتج (9) وحدات من وحدات التكلفة.

إذا نظرنا إلى المجتمع كوحدة واحدة متكاملة في الإنتاج، تخصص مواردها في أفضل مجالات إستخدامها، حتى تكفل إشباع حاجات الأفراد، فإنه يمكن القول بأن حق كل وحدة من وحدات الثروة في الإنتاج يعادل، في المتوسط، ضعف حق كل فرد من أفرادالمجتمع، وفقاً للقاعدة الطبيعية لتوزيع الإنتاج، لأن كل وحدة من وحدات الثروة تتكون من عاملين أساسيين في الإنتاج: وسيلة الإنتاج، ومادة إنتاج، وبذلك تكون قسمة الإنتاج في العمليات السابقة كما يلي:

* العملية الأولى: تكون نسبة حصة الثروة إلى المنتجين هي 10 : 2، وبعبارة أخرى تكون حصة المنتجين هي (1/6) من الإنتاج الكلي.

* في العملية الثانية : تكون نسبة حصة الثروة إلى المنتجين هي 3:6 ، وبعبارة أخرى تكون حصة المنتجين هي (1/3) من الإنتاجي الكلي.
* في العملية الثالثة : تكون نسبة حصة الثروة إلى المنتجين هي 5:4 ، وبعبارة أخرى تكون حصة المنتجين هي (5/9) من الإنتاج الكلي.

وحيث أن مجموع الإنتاج في العمليات الثلاث ، مقاساً بوحدات التكلفة ، هو (30) وحدة تكلفة ، فإن نصيب الثروة الإجمالي من الإنتاج الكلي هو (20) وحدة تكلفة ، ونصيب المنتجين الإجمالي هو (10) وحدات من وحدات التكلفة.

وهذه القسمة تنسجم تماماً مع القسمة التي إعتمدناها في كل عملية منفصلة لأن نصيب المنتجين في العملية الأولى هو وحدتين ، ونصيبهم في العملية الثانية هو ثلاث وحدات ، ونصيبهم في العملية الثالثة هو خمس وحدات ، وبذلك يكون إجمالي نصيب المنتجين في جميع العمليات هو عشر وحدات ، وهو نصف إجمالي نصيب ثروة المجتمع من الإنتاج الكلي.*

أما إذا قسمنا الإنتاج ، في كل عملية إنتاجية ، بالتساوي بين عناصر الإنتاج فإن نصيب المنتجين في العملية الأولى يكون (4) وحدات ، وفي العملية الثانية (3) وحدات ، وفي العملية الثالثة (3) وحدات. وبالرغم من أن نتيجة القسمة الإجمالية بقيت كما هي : إجمالي نصيب المنتجين يساوي نصف إجمالي نصيب ثروة المجتمع ، إلا أن نصيب كل منتج في العملية الأولى قد تضاعف على حساب نصيب المنتجين في العملية الثالثة ، لأن العملية الثانية تنسجم مع القاعدة الطبيعية على المستوى الجزئي والكلي معاً ، وقد حدث هذا الخلل نتيجة لوجود فرصة أكبر في الإنتفاع بثروة المجتمع أمام كل منتج في العملية الأولى ، ولذلك وجب رد هذه الفرصة ، وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة ، لأصحاب الحق فيها ، وهم المنتجون في العملية الثالثة ، لأن المنتجين في العملية الثانية قد أخذوا فرصتهم كاملة.

إذ كان التفاوت في حصص أفراد المجتمع ناتجاً عن إختلاف فرص

---

* يلاحظ هنا بأننا نتكلم عن ثروة المجتمع التي تستخدم في الإنتاج ، ولكن مفهوم الثروة يمكن أن يأخذ مفهوماً أعم من هذا المفهوم.

إنتفاعهم بثروة المجتمع ، ولم يكن ناتجاً عن إختلاف كفائتهم ومجهودهم ، فإن هذا التفاوت يعتبر غير مشروع وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة.

إن عملية تخصيص الموارد الإنتاجية هي مشكلة إدارية وفنية ، وهي تعتمد على القرارات التي يتخذها المجتمع بهدف محاولة إشباع حاجاته المادية والمعنوية.

وقد تقتضي ظروف الإنتاج المادي تخصيص الثروة بطريقة تتركز فيها بنسب متفاوتة في مجالات الإنتاج المختلفة ، ولكن هذه العملية ينبغي ألاّ تؤدي إلى خروج المجتمع عن القاعدة الطبيعية للمساواة.

إن الذي ينتج هو الذي يستهلك إنتاجه ، ولا يصح أن يتفاوت نصيب الأفراد ، وفقاً للقواعد الإشتراكية الطبيعية ، إلاّ بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة أكثر من غيره ، وبقدر ما ينتج أكثر من غيره وليس بما يتيح له النظام الإقتصادي من فرص أكثر من غيره.

الخاتمة

تبين لنا مما تقدم أن مفهوم الإنتاج يدور حوله جدل كبير وأن آراء الإقتصاديين تختلف ، في تحديد طبيعته ، باختلاف المذاهب التي ينتمون إليها. ولقد إستقر المفهوم الرأسمالي على تحديد الإنتاج وفقاً لمفهوم المنفعة ، التي تظهر قيمتها النقدية من خلال علاقات السوق ، ولذلك تدخل الخدمات في مفهوم الإنتاج ، وأما توزيع هذا الإنتاج فلا يعتمد على قاعدة ثابتة ، لأن مكافأة عوامل الإنتاج تتحدد ، كما تتحدد أسعار السلع عن طريق السوق ، وهي تتغير بتغير ظروف العرض والطلب. وتحدد النظرية الرأسمالية عوامل الإنتاج الأساسية بأربعة عوامل هي : المنظم ، والأرض ، ورأس المال ، والعمل. أما المفهوم الماركسي فقد إستقر على مفهوم القيمة وفائض القيمة ، ويعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية ، لأنه العنصر الوحيد الذي يخلق القيمة ، ولذلك يكون فائض القيمة حقاً لهذا العنصر ، ويعتبر ما يأخذه الرأسماليون في صورة ربح أو ريع أو فائدة ، يستوعب فائض القيمة ، سرقة لجهد العمال ، وهو حق كامل لهم وحدهم ، لأنهم هم الذين قاموا بعملية

الإنتاج ، ولذلك لا توجد قاعدة لتوزيع الإنتاج بين عناصره ، لأن العمل هو العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية . والإنتاج في المفهوم الماركسي ينصرف إلى الإنتاج المادي الذي يظهر في صورة منتجات قابلة لإشباع الحاجات المادية للإنسان . وتتحول هذه المنتجات إلى سلع عندما تدخل دورة التبادل النقدي من خلال معطيات السوق .

وأما مفهوم الإنتاج ، وفقاً للقواعد الطبيعية التي يحتويها الكتاب الأخضر فإنه ينصرف إلى الإنتاج المادي ، وهو يختلف عن الخدمات ، فالإنتاج المادي هو حصيلة نهائية لثلاثة عناصر أساسية هي وسيلة الإنتاج ، ومادة الإنتاج ، والمنتج ، وهو قابل للقسمة بين العناصر الأساسية ، أما الخدمة فلا تقبل هذه القسمة ، وحيث أن كل عنصر من عناصر الإنتاج ضروري في العملية الإنتاجية ، وحيث أن عناصر الإنتاج متساوية في ضرورتها في هذه العملية فإن القاعدة الطبيعية تحتم تساوي حصص عناصر الإنتاج في هذا الإنتاج ، بحيث لا يطغى عنصر من عناصر الإنتاج على العناصر الأخرى .

ولقد وجدنا من خلال تحليل الإنتاج أن الإنتاج الكلي (المنتجات) ينقسم إلى إنتاج قديم وإنتاج جديد وأن من حق كل عنصر أن يحتفظ بإنتاجه القديم ، وقد وجدنا بالإضافة لى ذلك ، أن الإنتاج القديم والإنتاج الجديد يمتزجان في الحصيلة النهائية (لإنتاج الكلي أو المنتجات) بطريقة متكاملة ، بحيث يصعب فصلها وتحديد نسبة كل منها إلى الآخر ، وأن الإستناد إلى مفهوم المنفعة لا يساعد على تحديد حجم الإنتاج الجديد ، ولذلك لا بد من توزيع الإنتاج الكلي (المنتجات) فلكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذه المنتجات ، وتختلف هذه الحصة ، منطقياً ، باختلاف نسبة مساهمة كل عنصر بانتاجه القديم ، ولذلك نرشدنا القاعدة الطبيعية لتوزيع الإنتاج إلى أن حصة كل عنصر من عناصر لإنتاج لا تكون ، بالضرورة ، مساوية لثلث الإنتاج الكلي . وقد إعتمدنا في تحديد هذه الحصة على الكيفية التي يتم بها تخصيص ثروة المجتمع ، وهي ، تتكون من وسائل الإنتاج ومواد الإنتاج ، ولذلك يكون نصيبها الإجمالي هو ثلث الإنتاج .

أما حصة المنتجين في كل عملية إنتاجية منفصلة فإنها تتغير بتغير درجة تركز عوامل الإنتاج الأخرى (ثروة المجتمع) التي إستخدمت في تلك العملية الإنتاجية ، بحيث تتساوى فرص المنتجين وحقهم في الإنتفاع بثروة المجتمع .

المراجع :

1 - د. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1974، ص (105 - 122).

2 - نفس المصدر.

3 - د. محمد مظلوم حمدي، مبادئ الإقتصاد التحليلي، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ص (132).

4 - نفس المصدر ص (133).

5 - د. عادل أحمد حشيش، نفس المصدر، ص (182).

6 - نفس المصدر، ص (183 - 184).

7 - نفس المصدر، ص (200 - 203).

8 - د. أحمد أبو إسماعيل، أصول الإقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963 ص (71 - 72).

9 - كارل ماركس، رأس المال، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1965م، ترجمة د. راشد البراوي، ص (142 - 143).

10 - أوسكار لانجه، الإقتصاد السياسي، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، الجزء الأول ترجمة د. محمد سلمان حسن، ص (57 - 60).

11 - نفس المصدر، ص (46).

12 - نفس المصدر، ص (47).

13 - كارل ماركس، الأجور والأسعار والأرباح، دار التقدم، موسكو، باللغة العربية ص (53).

14 - نفس المصدر، ص (40).

15 - نفس المصدر، ص (53).

16 - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الطبعة المتكاملة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص (77).

17 - نفس المصدر، ص (85).

18 - يراجع في ذلك كتاب رأس المال، لكارل ماركس.

19 - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الطبعة الكاملة، ص (82).

20 - نفس المصدر، ص (86).

21 - نفس المصدر، ص (87).

22 - نفس المصدر، ص (87).

23 - نفس المصدر، ص (112).

24- أنظر مقالنا ، القواعد الطبيعية ، دراسة في منهج النظرية العالمية الثالثة ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

25- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر، ص (83).

26- نفس المصدر، ص (82).

27- نفس المصدر، ص (83- 84).

28- نفس المصدر، ص (84).

29- نفس المصدر، ص (84).

30- نفس المصدر، ص (97- 100).

31- نفس المصدر، ص (86).

32- أنظر مقالنا ، القاعدة الطبيعة لتوزيع الإنتاج ، ضمن كتاب معالم نظرية إقتصادية جديدة ، منشورات المركز العالمي ، يناير 1984م.

33- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر، ص (105).

34- نفس المصدر، ص (82).

35- نفس المصدر، ص (101).

المشروع الإنتاجي
في المجتمع الإشتراكي

مقدمـــة :

تهدف هذه الورقة إلى إيضاح طبيعة المشروع الإنتاجي في النظام الإشتراكي الجديد (النظام الجماهيري) تمهيداً لإيجاد نماذج إقتصادية تتخذ كأداة لتحليل العلاقات الإقتصادية ونتائجها.

ولذلك لا بد من البدء بتعريف هذا المشروع الإنتاجي حتى يصبح بالإمكان تحديد طبيعته، وأسلوب العمل وفقاً لمواصفاته.

ما هو المشروع الإنتاجي؟

تحدد النظرية العالمية الثالثة ثلاث مجالات للنشاط الإقتصادي، وذلك عندما تقول بأن الإنسان في المجتمع الجديد (أما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية، أو أن يعمل لمؤسسة إشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها، أو يقوم بخدمة عامة للمجتمع، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية)[1]. وهذه المجالات الثلاث هي كالآتي:

أ ــ العمل الخاص لضمان إشباع الحاجات المادية.

ب ــ العمل في مؤسسة إشتراكية وفقاً لمبدأ المشاركة في الإنتاج.

جـ ــ القيام بخدمة عامة للمجتمع وفقاً لمبدأ ضمان إشباع الحاجات المادية عن طريق ما يقدمه المجتمع من معاش يكفي لإشباع الحاجات المادية لمقدم الخدمة.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم النشاط الإقتصادي في المجتمع الإشتراكي الجديد إلى نشاطين رئيسيين النشاط الأول يشمل ما ورد في الفقرة (أ) والفقرة (ب)، والنشاط الثاني يشمل ما ورد في الفقرة (ج). فالنشاط الأول يتعلق بالإنتاج المادي، أما النشاط الثاني فهو يتعلق بالإنتاج غير المادي أي بالخدمات العامة. وبناء على ذلك يمكن إستنتاج أن الخدمات الخاصة لا يعترف بها كنشاطات إقتصادية منتجة في المجتمع الجديد. وتشبع الحاجة إلى هذه الخدمات الخاصة طريقة شخصية (عن طريق الشخص نفسه) وفقاً لمبدأ (المنزل يخدمه أهله)...

ويعتبر النشاط الأول، الذي يتعلق بالإنتاج المادي، هو النشاط الأساسي في المجتمع الإشتراكي الجديد، لأنه يضمن إشباع الحاجات المادية للإنسان. ولأن إشباع هذه الحاجات تتوقف عليها حياة المجتمع، ولا يستطيع المجتمع أن يستغنى عن النشاط الأول الذي يتعلق بالإنتاج المادي. أما النشاط الثاني فهو يدخل في دائرة الخدمة العامة، وتتوقف الحاجة إليه على مدى تطور المجتمع. وعندما يصبح بإمكان الإنسان أن يستغني عن الخدمة، لإمكانية قيامه بها بنفسه، تخرج هذه الخدمة من دائرة الخدمات العامة، وتصبح خدمة شخصية تشبع بطريقة شخصية، كل شخص يقوم بها بنفسه لصالح نفسه.

فالمشروع الإنتاجي، إذن، لا يقصد به هذا النوع من المشروعات التي يكون هدفها تقديم خدمة عامة، وإنما يقصد به ذلك المشروع الذي يكون هدفه تحقيق الإنتاج المادي للمجتمع.

وفي تحليلنا لهذا المشروع هناك جملة من المعطيات لا بد من تسليط الضوء عليها وهي ما سنتناوله في النقاط التالية:

أولاً: ملكية المشروع الإنتاجي:

تحكم ملكية المشروع مقولتان رئيسيتان في النظرية العالمية الثالثة وهي: (في الحاجة تكمن الحرية) و(الأرض ليست ملكاً لأحد). فالأولى تحدد مشروعية إشباع الحاجات والثانية تحدد حق أفراد المجتمع في ثروة المجتمع، وذلك لأن الأرض هي مصدر من المصادر الرئيسية لهذه الثروة[2].

وبناء على ذلك، وإذا ما أخذنا طبيعة المشروع الإنتاجي، يمكن أن نحدد نوعين من أنواع الملكية وهي:

1 - ملكية خاصة في حدود إشباع الحاجات، وبدون إستغلال الآخرين، بأجرة أو بدونها، وهذه الملكية الخاصة تتناسب مع إشباع الحاجات المادية للإنسان التي تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن.
2 - ملكية إشتراكية، يكون المنتجون فيها شركاء في الإنتاج. ونميز هنا في هذه الملكية بين ما هو حق للمجتمع وما هو حق للفرد الذي يعمل في هذه الملكية[3].

ثانياً: دخل المشروع الإنتاجي:

يتوقف دخل المشروع الإنتاجي على نوع الملكية وبالتالي، إذا كانت ملكية المشروع خاصة، وفي حدود إشباع الحاجات، يعود دخل المشروع إلى صاحب المشروع نفسه، ولا يحق للمجتمع أن يتعدى على حقه في هذا الدخل، وذلك لأن التعدي على الدخل الذي يشبع الحاجات هو تعد على الحاجات نفسها وفي الحاجة تكمن الحرية.. أما إذا كانت ملكية المشروع إشتراكية فإن الإنتاج يتم تقسيمه على عوامل الإنتاج التي أسهمت في تكوينه، فيأخذ المنتجون حقهم في الإنتاج الذي يشبع حاجاتهم، ويعود الباقي إلى المجتمع، فالدخل هنا مشترك بين المنتجين والمجتمع أي بين الشركاء.

ثالثاً: هدف المشروع الإنتاجي:

إن الهدف من المشروع الإنتاجي في النظام الإشتراكي الجديد ليس تحقيق الأرباح، وإنما إشباع الحاجات المادية. فالربح في المجتمع الجديد غير مشروع لأن الإعتراف بالربح إعتراف بالإستغلال. فالمشروع الإنتاجي في المجتمع الجديد، وإن كان يعمل لتحقيق أقصى قدر من الإنتاج، لا يعمل لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، فالأرباح يمكن أن تصل إلى حدها الأقصى دون الحاجة إلى زيادة الإنتاج، بل قد يحدث أن تكون زيادة الأرباح نتيجة لنقص الإنتاج، وإرتفاع الأسعار، لأن الأرباح ظاهرة نقدية (تتعلق بالنقود) في حين أن زيادة الإنتاج تحدث أثراً فعالاً في زيادة إشباع الحاجات.

رابعاً : طريقة إشباع الحاجات :

إن الحاجات يحددها المجتمع ، عن طريق مؤتمراته الشعبية . وتوكل مهمة التنفيذ إلى اللجان الشعبية ، التي يكون من واجبها الإلتزام بالسياسة العامة التي رسمتها المؤتمرات الشعبية[4] .

ويتحقق إشباع الحاجات عن طريق الإنتاج ، وبيع الإنتاج (أو تبادله) في سوق السلع . ويمكن أن تحدد السعر (أو نسب التبادل) وفقاً للآتي :

أ — أن يتفق عليه مسبقاً قبل البدء في العملية الإنتاجية .

ب — أن يتحدد على أساس تكاليف الإنتاج ، وذلك كأن يحدث إتفاق بين المنشأة واللجنة الشعبية المختصة على تحديد قائمة للتكاليف يلتزم بها الجانبان ، وهذه الطريقة بديلة للطريقة السابقة .

ج — أن يتحدد في السوق ، بحيث تكون العلاقة بين المنتج والمستهلك علاقة مباشرة لا دخل للوسطاء فيها .

خامساً : تكاليف الإنتاج

تشمل تكاليف الإنتاج تكلفة عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، سواء كانت هذه لتكاليف منظورة أو غير منظورة[5] .

وحيث أن عوامل الإنتاج الأساسية في العملية الإنتاجية هي المنتج ، ووسيلة الإنتاج ، ومواد الإنتاج . . . وحيث أن الإعتراف بالربح هو إعتراف بالإستغلال ، وحيث أن المنظم باعتباره عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج لا وجود له في المجتمع الجديد ، فإن التكاليف تساوي إيراد المشروع . ويمكن تقسيم هذه التكاليف في المدى القصير إلى :

أ — تكاليف ثابتة وهي تشمل تكاليف الآلات ، وكل النفقات التي تكون ضرورية لقيام المشروع ، والتي تشكل التزاماً على المشروع لفترة طويلة نسبياً .

ب — تكاليف متغيرة وتشمل تكاليف المنتجين والمواد التي تستخدم في العملية الإنتاجية . والصعوبة تكمن في تحديد هذا النوع من التكاليف . إلّا أن المبدأ العام ، الذي يمكن الإستناد إليه ، هو إعتبار التكاليف المتغيرة تساوي ثلثي تكاليف الإنتاج ، إذ لا مبرر لأن يأخذ عامل

من عوامل الإنتاج ثلث الإنتاج إلاّ إذا كانت تكلفته تساوي ثلث تكاليف عوامل الإنتاج مجتمعة ، وذلك لأن حصوله على إنتاج أكبر من تكلفته يعني عدم قدرة العوامل الأخرى على إسترداد تكلفتها في العملية الإنتاجية ، وفي ذلك إخلال بالعملية الإنتاجية نفسها.

سادساً : العمل كعنصر من عناصر الإنتاج :

ينظر إلى العمل كعنصر من عناصر الإنتاج ، ولكن هذا العنصر ليس له سوق ، فالسوق في المجتمع الإشتراكي الجديد هي سوق السلع ، والعمل ليس سلعة تباع وتشتري ، لأن ذلك يتناقض مع تحويل العمال إلى منتجين شركاء في الإنتاج ، كما يتناقض ذلك مع وضع إدارة المشروع تحت تصرف ومسؤولية المنتجين. أما تكاليف هذا العنصر، فيمكن أن تتحدد وفقاً لمبدأ المقارنة ، أو وفقاً لمبدأ الفرصة البديلة. ففي حالة التوازن تكون الفرصة البديلة لكل منتج متساوية مع فرصته البديلة في أي مكان يعمل فيه في المجتمع الإشتراكي ، وهذا يعني أن المشروع قد إستخدمت عوامل الإنتاج فيه بصورة متوازنة ، بحيث تحقق أحسن إستخدام ممكن لهذه العوامل.

سابعاً : التوزيع على عوامل الإنتاج :

لا يخضع التوزيع للسوق ، كما هو في النظام الرأسمالي ، كما لا يخضع للخطة الإقتصادية كما هو الحال في نظام التخطيط المركزي[6] ، وإنما يتم التوزيع على أساس مبدأ المشاركة في الإنتاج وفقاً للقاعدة الطبيعية في التوزيع ، فلكل عنصر حصة في الإنتاج ، والقاعدة الطبيعية تحتم تساوي حصص عوامل الإنتاج ، بحكم تساوي ضرورتها في العملية الإقتصادية الإنتاجية[7].

ثامناً : إدارة المشروع :

إن إدارة المشروع الإنتاجي في المجتمع الإشتراكي الجديد هي إدارة شعبية ، وذلك عن طريق اللجان الشعبية. ويفترض أن مهمة اللجان الشعبية هي تنفيذ ما تقرره المؤتمرات الشعبية الأساسية ، والمؤتمرات الشعبية الإنتاجية ،

حيث يحدد المجتمع عن طرق مؤتمراته الشعبية الأساسية حاجاته، ويوفر وسائل إنتاجها (الأموال اللازمة لتكوين المشاريع) عن طريق لجانه الشعبية المختصة، ويقوم المنتجون في المشروع بعملية الإنتاج نفسها وصولاً إلى توفير حاجات المجتمع.

تاسعاً: التوظف الكامل:

إن المشروع الإشتراكي في المجتمع الجديد يعمل في حالة من التوظف الكامل لعوامل الإنتاج، فعوامل الإنتاج لا تبقى معطلة في المجتمع الإشتراكي، لأن المجتمع الإشتراكي مجتمع إنتاجي، كما أن العمل حق كل فرد من أفراد المجتمع، وعوامل الإنتاج الأخرى تستخدم بطريقة تحقق هذا الشرط، وهو توفير العمل لكل أفراد المجتمع القادرين عليه. وهذا يقتضي توظيف عوامل الإنتاج توظيفاً كاملاً لإنتاج حاجات المجتمع. وقد يحدث خلاف ذلك، لسبب أو لآخر، إلاّ أن ذلك عندما يحدث، فإن ذلك يعني أن المشروع لا يعمل بمواصفات المشروع الإشتراكي.

عاشراً: عدم وجود الإحتكار:

إن المشروع الإشتراكي مشروع يتناقض مع الإحتكار، فالإحتكار غير مشروع في المجتمع الإشتراكي الجديد، لأن الإحتكار يولد النظام الطبقي[8]، والنظام الطبقي يتعارض مع النظام الإشتراكي. فالمشروع الإشتراكي، إذن، يعمل في ظل قاعدة عدم الإحتكار، وبتعبير آخر يكون المشروع إشتراكياً عندما يكون لا طبقياً، ولا إحتكارياً.

إحدى عشر: الإدخار وعلاقته بالمشروع الإنتاجي:

إن الإدخار مشروع إذا كان من الحاجات الخاصة للأفراد. أما إذا زاد الإدخار عن الحاجات فهو يعتبر حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع، ولذلك يعتبر غير مشروع في النموذج الإشتراكي. ويعني ذلك أن المشروع الإنتاجي في المجتمع الإشتراكي الجديد يبني بحيث يحقق التوازن بين نصيب الفرد فيه من الإنتاج النهائي للمشروع، وبين حاجاته، بحيث يكفي نصيب الفرد من

إنتاج المشروع لإشباع هذه الحاجات ، ويحقق الحافز على الإنتاج ، ولا يؤدي إلى إحداث خلل في حقوق أفراد المجتمع في ثروة المجتمع .

هذه هي السمات الرئيسية للمشروع الإنتاجي في المجتمع الجديد ، ووفقاً لتصور النظرية العالمية الثالثة ، وفي ظل هذا المخطط الرائع تبق مسؤولية الإقتصاديين المهتمين بالنموذج الإشتراكي ، وهي أن يطوروا نماذجهم الإقتصادية لدراسة الأبعاد العملية للمشروع الإنتاجي وكيفية عمله .

المراجع :

1 - الكتاب الأخضر، الفصل الثاني .

2 - يحدد الكتاب الأخضر، بالفصل الثاني ، الحاجات الضرورية ، والماسة للإنسان وهي المسكن ، والمركوب ، والمعاش . ويعتبر أن (الأرض ليست ملكاً لأحد) ولكن يحوز للأفراد أن ينتفعوا بها شغلاً ، وزراعة ، ورعياً ، في حدود إشباع حاجاتهم ، وبدون إستغلال الغير بأجرة أو بدونها .

3 - أنظر مقال د. محمد لطفي فرحات ، الملكية في النظرية العالمية الثالثة ، ندوة كاراكاس من 12 - 15 نوفمبر 1981م ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص 345.

4 - أنظر مقال د. محمد لطفي فرحات ، اللجان الشعبية ودورها في تحقيق سلطة الشعب ، ندوة بنغازي 1 - 3 أكتوبر 1979 ، منشورات مكتب الإتصال الخارجي ، ص 435.

5 - يفرق الإقتصاديون بين التكاليف المنظورة وغير المنظورة ، فالتكاليف المنظورة تشمل كل ما يظهر في قائمة التكاليف ، أي في دفاتر المنشأة ، في حين أن التكاليف غير المنظورة لا تظهر في هذه الدفاتر، ولكنها تؤثر في حساب التكاليف الحقيقية ، وإهمالها يعني إهمال جانب مهم من التكاليف. أنظر على سبيل المثال كتاب ليفتويتش ، نظام الأسعار وتخصيص الموارد ، ترجمة الدكتور عبد التواب اليماني ، والدكتور عبد الحفيظ الزليطني ، منشورات جامعة بنغازي ، ص 982 - 183 .

6 - Tibor Scitovsky, welfare and competition, Unwin University books, London, 1968, pp. 3–26.

7 - الكتاب الأخضر، الفصل الثاني .

8 - أنظر سلسلة الشروح التي صدرت عن الزحف الأخضر، كتيب رقم (2) .



نظام المشاركة في الإنتاج

يقوم نظام المشاركة في الإنتاج على إشتراك عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. وتتكون عناصر الإنتاج من وسائل الإنتاج ومواد الإنتاج والمنتجين. ويكون لكل عنصر من هذه العناصر حصة في الإنتاج. وبذلك تعود حصة وسائل الإنتاج ومواد الإنتاج للمجتمع بإعتباره مالكاً لرقبة هذه العناصر.

وتستخدم عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية عن طريق الشركات والمؤسسات الإنتاجية والأفراد، ولكن الإنتاج في الملكية الخاصة لا يخضع لنظام المشاركة في الإنتاج، لأن الدخل في الملكية الخاصة يعود بكامله لصاحب الملكية الخاصة، مع مراعاة القيود والمواصفات التي تتعلق بهذه الملكية.

وتثبت الشخصية الإعتبارية للشركة أو المؤسسة الإنتاجية بعد تكوينها، وهي تعتبر وحدة إنتاجية مستقلة، ولكنها تلتزم بالسياسة العامة للمجتمع.

وتدار الشركة أو المؤسسة الإنتاجية عن طريق المؤتمر الإنتاجي واللجنة الشعبية التي يصعدها المؤتمر الإنتاجي.

ويتكون المؤتمر الإنتاجي من كل المنتجين بالشركة، وينعقد في مقر الشركة أو المؤسسة الإنتاجية، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.*

ويتولى المؤتمر الإنتاجي المسائل التي تتعلق بإدارة الشركة أو المؤسسة الإنتاجية، وفقاً للنظام الأساسي الذي يصدر بقرار من اللجنة الشعبية المختصة. ويدخل في إختصاصات المؤتمر الإنتاجي ما يلي:

1- تصعيد أمانة المؤتمر الإنتاجي.

---

* يصدر النظام الأساسي أحياناً بقرار من اللجنة الشعبية العامة.

2- تصعيد أعضاء اللجنة الشعبية للشركة أو المؤسسة الإنتاجية.
3- وضع وإعتماد الأسس العامة للخطة الإقتصادية التي تتعلق بنشاط الشركة أو المؤسسة، والخطط التي تحقق أغراضها.
4- إقرار الميزانية.
5- النظر في المسائل التي تعرضها عليه اللجنة الشعبية.
6- الرقابة على اللجنة الشعبية ومحاسبتها.

ويحدد القانون عدد مرات إنعقاد المؤتمر الإنتاجي، ولكن أمانة المؤتمر تستطيع دعوة المؤتمر إلى الإنعقاد في دورة غير إعتيادية إذا إستدعت الظروف ذلك.

وتدار جلسات المؤتمر الإنتاجي بوساطة أمين المؤتمر أو من يقوم مقامه (الأمين المساعد مثلاً).

وتدون قرارات المؤتمر في محضر عن طريق أمانة المؤتمر أو اللجنة التي تكلف بالصياغة، وتكون القرارات التي يتخذها المؤتمر ملزمة لكل أعضائه.

وتتولى اللجنة الشعبية، التي يقوم المؤتمر بتصعيدها، مهمة تنفيذ قرارات المؤتمر الإنتاجي، وعليها أن تقوم، بوجه الخصوص، بما يلي:
1- تنفيذ الخطط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة أو المؤسسة الإنتاجية.
2- إعداد مشروع الميزانية التقديرية والميزانية السنوية العامة والحساب الختامي.
3- متابعة نشاط جميع الوحدات الإنتاجية التابعة للشركة أو المؤسسة الإنتاجية، لضمان تنفيذ الخطط الموضوعة لها.
4- إتخاذ إجراءات توفير إحتياجات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل في المواعيد المناسبة.
5- إقتراح الخطط التي من شأنها تطوير الإنتاج ورفع كفاءة المنتجين.
6- إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على أصول الشركة الإنتاجية والوحدات التابعة لها.

ويتولى أمين اللجنة الشعبية تمثيلها أمام القضاء وغيره من الجهات الأخرى، والتوقيع عنها.

ويعتبر أمين اللجنة الشعبية وأعضاؤها مسؤولين بوجه التضامن عن الأضرار

التي تلحق بالشركة أو المؤسسة الإنتاجية ، من جراء قيامهم بتلك الواجبات.
ويقترح بعض المهتمين بنظام المشاركة في الإنتاج تشكيل لجنة للمراقبة من ثلاثة أعضاء بعدد عناصر الإنتاج الأساسية تقوم بالرقابة على أعمال الشركة أو المؤسسة الإنتاجية ، وحسن إدارتها ، وفقاً لما يتطلبه القانون ، والتأكد من تنفيذ بنود النظام الأساسي ، ومن الدفاتر الحسابية المقررة وفقاً للقانون ، ومن مطابقة الميزانية وحسابها الختامي للبنود المدرجة في سجلاتها والقواعد المقررة لتقدير مقوماتها.

وتقوم الشركة أو المؤسسة الإنتاجية بالإنتاج وبيعه وفقاً للأسعار التي تحدد إما عن طريق اللجنة الشعبية النوعية للإقتصاد ، بإعتبارها الجهة المكلفة من المجتمع بتحديد ومراقبة الأسعار الخاصة ببعض السلع الأساسية ، وإما بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين حاجات المستهلكين والإنتاج ، وتغطي تكاليف هذا الإنتاج.
ويخصم سنوياً من قيمة الإنتاج مبلغ يستخدم كرصيد إحتياطي لمواجهة بعض الظروف الطارئة ، والتقلبات الإقتصادية.

ويتم توزيع الإنتاج في الشركة ، أو المؤسسة الإنتاجية ، بعد خصم الإحتياطي ، بين عناصر الإنتاج بها بحيث يكون لكل عنصر منها حصته في هذا الإنتاج ، وتحدد الحصة وفقاً لدور عناصر الإنتاج.

وتتحدد حصة المنتجين بالشركة أو المؤسسة الإنتاجية ، وفقاً لمساهمة العناصر الإنتاجية والقاعدة الطبيعية التي تقول بأن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في الإنتاج ، وتقسم حصة المنتجين بينهم بمراعات الضوابط التالية :

1- كمية ونوعية مساهمة العنصر في تحقيق الإنتاج.
2- دور وكفاءة المنتج في زيادة الإنتاج وتحسينه.
3- دور المنتج في تحمل أعباء إدارة الشركة أو المؤسسة الإنتاجية.
4- طبيعة العمل الذي يقوم به المنتج.

ويتم ذلك كله في إطار إشباع الحاجات.

وتسند الأعمال للمنتجين في الشركة أو المؤسسة بطريقة تتفق مع إختصاصاتهم وكفاءاتهم ومواهبهم ، ولكن كل منهم يعتبر عضواً فعالاً في المؤتمر الإنتاجي ، وله حق الإسهام في إتخاذ القرارات التي تتعلق بطبيعة العمل

والإنتاج ، وذلك بما لا يتعارض مع السياسة العامة التي تصنعها المؤتمرات الشعبية الأساسية .

ويلاحظ أن هذا النظام يختلف عن النظام المتبع في يوغسلافيا من وجهين :

الوجه الأول :

وهو يتعلق بالإدارة حيث يخضع نظام الإدارة في نظام المشاركة في الإنتاج إلى تطبيق فكرة الديمقراطية المباشرة في الإنتاج ، دون نيابة ، فالمنتجون هم الذين يقومون بإتخاذ القرارات الإنتاجية داخل وحدتهم الإنتاجية ، في حين يقوم بإتخاذ القرارات مجلس ينتخب في نظام التسيير الذاتي في يوغسلافيا .

الوجه الثاني :

وهو يتعلق بتوزيع الإنتاج حيث يتم توزيع الإنتاج وفقاً للقواعد الطبيعية في نظام المشاركة في الإنتاج ، الذي يعطي لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في الإنتاج ، في حين يعتمد نظام التوزيع في نظام التسيير الذاتي على توزيع الأرباح ، بعد خصم تكاليف الإنتاج ومواد الإنتاج وأجور العمال .

ولكن نظام التسيير الذاتي يتفق مع نظام المشاركة في الإنتاج في إعترافه باستقلالية الوحدات الإنتاجية ، وإعطائها مرونة الحركة ، والقدرة على العمل ، عن طريق تحديد سياساتها الإنتاجية بما لا يتعارض مع القوانين الأساسية في المجتمع ، وتحقيق الإنتاج وبيعه لإشباع حاجات العاملين ، وإن إختلفت طريقة توزيع هذا الإنتاج .

مراجعة للنظام النقدي
في ضوء النظرية العالمية الثالثة

مقدمـة :

يتميز الإقتصاد، في وقتنا الحاضر، بأنه إقتصاد نقدي. ذلك لأن النقود تلعب دوراً فعالاً فيه، كما أن المتغيرات الإقتصادية كالدخل، والإنتاج، والإستهلاك تترجم عن طريقها إلى صورة نقدية.

ويبدو أنه منذ أن وضح كينز (الإقتصادي الإنجليزي) كيف يمكن أن تؤثر النقود ــ تحت ظروف معينة ــ على المستوى العام للنشاط الإقتصادي[1]، أصبح الإقتصاديون يعتبرونها أكثر من مجرد وسيط للتبادل، وأكثر من مجرد وسيلة لتسهيل العملية الإقتصادية[2] لذلك فإن مجرد الإشارة إلى إقتصاد بدون نقود ينظر إليه كثير من الإقتصاديين أنه ضرب من الخيال. ولا نستغرب أن ينظر هؤلاء الإقتصاديون بالريبة إلى قول الكتاب الأخضر.

«أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الإشتراكي الجديد إلى مرحلة إختفاء الربح والنقود»[3].

ويفهم من هذا القول أن الكتاب الأخضر هنا يشير إلى مرحلة تختفي فيها النقود نهائياً.

والصعوبة في التسليم بوصول المجتمع إلى هذه المرحلة النهائية تكمن في الخصائص التي تتسم بها النقود نفسها، فهي مقياس للقيم، ووسيط للتبادل، ومخزن للقيم. وكل بديل للنقود يكتسب هذه الخصائص يصبح هو نفسه نقوداً[4]، بحيث يمكن القول أنه كلما خرجنا من فخ النقود وقعنا في فخ النقود مرة أخرى.

وبالرغم من ذلك، فإن لكتاب الأخضر يشير إلى تلك الخطوة النهائية، ولكنه وهو يشير إلى هذه الخطوة النهائية يقول:

«أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الإشتراكي الجديد إلى مرحلة إختفاء الربح والنقود، وذلك، بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بالكامل وبلوغ الإنتاج درجة إشباع لحاجات المادية لأفراد المجتمع وفي هذه المرحلة النهائية.. يختفي الربح تلقائياً وتنعدم الحاجة للنقود».

ويشير هذا النص:

1- إلى سلسلة من التغيرات، يكون فيها إختفاء النقود خطوة نهائية.

2- إلى أن إختفاء الربح — بإعتباره ظاهرة نقدية — سوف يكون مصحوباً باختفاء النقود، وأن إختفاءه سوف يكون تلقائياً، فالمسألة هنا ليست مسألة قرار، ولكنها نتيجة «تطور للإنتاج الإشتراكي تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد»[5].

3- إلى أن إختفاء النقود مقرون بانعدام الحاجة إليها، وحين تنعدم الحاجة للنقود تنعدم الحاجة تلقائياً إلى كل المؤسسات النقدية التي يكون التعامل بالنقود فيها أساس تكوينها ومحور نشاطها. وبذلك يكون وجود أو زوال هذه المؤسسات مقروناً بوجود أو إنعدام الحاجة إلى النقود نفسها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكتاب الأخضر لا يشير إلى بديل للنقود فلا بديل للنقود إلاّ النقود، ولكنه يشير إلى مرحلة تختفي فيها الحاجة إلى النقود، وهي مرحلة تحدث نتيجة تطور الإنتاج الإشتراكي، وتكون نتيجة لتهيئة النظام الإقتصادي لإستقبال تغيرات جذرية تزعزع نظامه النقدي من أساسه. تبدأ بمواجهة النظام النقدي، وتمر بسيطرة الشعب عليه، وتنتهي بانعدام الحاجة إليه عندما تنعدم الحاجة إلى النقود.

وتهدف هذه الورقة إلى تتبع الخطوات التي خطتها جماهيريتنا في مواجهة النظام النقدي مع محاولة الإشارة إلى الطريق التي تؤدي إلى وصولنا إلى المرحلة النهائية، وهي مرحلة إنعدام الحاجة للنقود.

مواجهة النظام النقدي

لقد بدئ في مواجهة النظام النقدي قبل ظهور الكتاب الأخضر، وقبل

ظهور النظرية العالمية الثالثة كفكرة. وقد كان الهدف من وراء ذلك هو إعادة تنظيم وبناء هيكل النظام النقدي، وتحريره من السيطرة الأجنبية، وتهيئته لخدمة أغراض التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوفير الحاجات المصرفية بطريقة تضمن العدالة الإجتماعية.

صدر قرار (في 13 نوفمبر 1969م) يقضي بتلييب الفروع الأجنبية لجميع المصارف العاملة في البلاد، بحيث تتخذ هذه المصارف شكل الشركات المساهمة، وألّا يقل المملوك منها لليبيين عن (51%)، وأن يكون أعضاء مجالس إدارتها، ورئاسة هذه المجالس، من الليبيين[6].

ثم أصدر مجلس قيادة الثورة — بعد ذلك — قراراً لاحقاً كان من نتائجه أن أصبح مصرف الجمهورية (الجماهيرية حالياً) ملكية عامة، وذلك بتحويل باقي أسهم مصرف باركليز في هذا المصرف إلى مصرف ليبيا المركزي[7].

وصدر قرار (في 21 يوليو 1970م)، من مجلس قيادة الثورة يقضي بتأميم حصص المصارف الإيطالية في مصرف الأمة، ومصرف الإستقلال ومصرف الصحارى. وكان نتيجة ذلك القرار أن أصبح كل من مصرف الأمة ومصرف الإستقلال ملكية عامة، وأن أصبحت نسبة (2%)، من أسهم مصرف الصحاري ملكاً للدولة، وكانت قبل ذلك مملوكة من قبل مصرف سيشيليا[8].

تأميم المصارف

بالرغم من القرارات السابقة لم يتخلص القطاع المصرفي نهائياً من النفوذ الأجنبي، لذلك فقد صدر قانون تأميم الحصص الأجنبية في المصارف وإعادة تنظيمها، وتحديد مساهمات الليبيين فيها وذلك بتاريخ 24 شوال 1390هـ الموافق 22 ديسمبر 1970م[9].

وهكذا تم حظر مزاولة النشاط المصرفي، والأعمال المصرفية، على غير الشركات المملوكة بكاملها من الليبيين، وآلت إلى الدولة (عن طريق مصرف ليبيا المركزي) ملكية الأسهم التي يملكها غير الليبيين وقد حدد القانون القيمة الأسمية التي يملكها الشخص وأقاربه حتى الدرجة الرابعة في رأسمال أي مصرف بخمسة آلاف دينار[10].

ونلاحظ هنا أن تحرير القطاع المصرفي من سيطرة النفوذ الأجنبي كان أول

خطوة تهدف إلى بناء الإشتراكية، أما الخطوة الثانية فهي تخليص هذا القطاع من سيطرة رأس المال، وذلك بتحديد ملكية الشخص وأقاربه في رأسمال المصرف كما أشرنا. كان من نتائج ذلك أن أصبح القطاع المصرفي يتكون من مصرف ليبيا المركزي باعتباره مصرف المصارف، ومن خمسة مصارف تجارية هي: المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية (الجماهيرية حالياً)، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري، ومصرف الوحدة بالإضافة إلى ذلك يوجد مصرفان آخران: لكل منهما طبيعة خاصة ومجال محدد أحدهما هو المصرف الزراعي، وقد تم إنشاؤه بتاريخ 5 مارس 1977م. وهو يعطي إعانات وقروضاً قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل، وهذه القروض تستخدم في تحسين المزارع، وفي إنشاء حظائر الدواجن، وفي شراء الأعلاف والآلات الزراعية والأسمدة وغيرها. أما المصرف الآخر فهو المصرف الصناعي العقاري: وهو يعطي قروضاً صناعية وعقارية (ذات طبيعة خاصة). فهو يعطي قروضاً للصناعات المختلفة كصناعة المواد الغذائية، ومواد البناء وورش النجارة، والصناعات الكيماوية وتشكيل المعادن، والصناعات التقليدية، كما يقوم بالإضافة إلى ذلك بمنح القروض للجمعيات الزراعية ومساعدتها على قيامها بنشاطاتها ذات الطبيعة الصناعية مثل إقامة المعاصر ويقوم أيضاً بمنح القروض العقارية لذوي الدخل المحدود.

التعديلات التي حدثت في قانون المصارف

كان من الضروري، بعد هذه التغيرات، إجراء بعض التعديلات على قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963م. وهو القانون الذي كان يطبق آنئذ. وقد صدر القانون رقم (63) لسنة 1971م ليعطي مزيداً من الصلاحيات لمصرف ليبيا المركزي، وأوكل إلى هذا المصرف مهمة الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، وتنظيم العلاقة بينها والتنسيق بين أعمالها، ومتابعة أوجه نشاطها في تنفيذ السياسة العامة للقطاع المصرفي وفقاً للخطة العامة للدولة، وبذلك أصبح من وظائف مصرف ليبيا المركزي وفقاً لهذا القانون، ما يلي:

أ ـــ تنظيم إصدار النقد الليبي.

ب ـــ المحافظة على إستقرار النقد الليبي.
جـ ـــ تنظيم السياسة الإئتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها في ظل السياسة العامة للدولة.

وقد أعطيت لمصرف ليبيا المركزي لغرض تمكينه من أداء وظائفه كافة الصلاحيات اللازمة، كتوجيه الإئتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، وإتخاذ كافة التدابير المناسبة لمكافحة الإضطرابات الإقتصادية أو المالية، ومراقبة الهيئات المصرفية، وإدارة إحتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي. كما أصبح مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يمارس إختصاصات الجمعية العمومية بالنسبة للمصارف المملوكة له بالكامل (المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجماهيرية، ومصرف الأمة) على أن تعتمد قراراته من الخزانة[11].

ولعل الملفت للنظر، بعد ذلك، هو إنتشار الفروع المصرفية، بحيث أصبحت تغطي رقعة واسعة من المراكز الإدارية ذات الكثافة السكانية وارتفاع إجمالي الإيداعات لدى المصارف التجارية، وارتفاع نسبة مساهمة هذه المصارف في تنمية مختلف القطاعات عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية.

الدور الجديد للمصارف التجارية

لقد إرتادت المصارف التجارية بعض الأنشطة الجديدة بالإضافة إلى مهامها التقليدية المعروفة، فقد دخلت ميدان القروض العقارية التي تهدف إلى حل مشكلة السكن، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو عن طريق الجمعيات التعاونية للإسكان. كما دخلت ميدان المساهمة في إنشاء الشركات، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي فقد تمت على الصعيد الداخلي مساهمة المصارف التجارية مثلاً في إنشاء (شركة الإستثمارات الوطنية) بالإشتراك مع شركات التأمين بنسبة (30%) من رأسمال الشركة. وساهمت أيضاً في إنشاء وتمويل شركة الإستثمار العقاري (1973م)، التي أنيطت بها مهمة إستغلال الأراضي الفضاء للبناء، وتطوير المباني القديمة. كما تم على الصعيد الخارجي إشراك المصارف التجارية في تأسيس الشركة العربية لإعادة

التأمين، وذلك بنسبة (5 %) من رأسمالها. بالإضافة إلى ذلك ساهمت المصارف التجارية في بعض الشركات المحلية الأخرى مثل شركة الفنادق والسياحة، والشركة الوطنية للتجارة والآليات، وفي بعض المصارف الخارجية المشتركة مثل المصرف العربي الفرنسي (1970 م)، والمصرف العربي الأوروبي (1972 م)[12].

أما مصادر أموال المصارف التجارية فقد كانت تعتمد على جذب الودائع (ودائع الأفراد — والمؤسسات والشركات) وعلى مواردها الذاتية (رأس المال — والإحتياطيات) وعلى الإقتراض حيث يقوم مصرف ليبيا المركزي، باعتباره مصرف المصارف، بتقديم القروض والتسهيلات المصرفية لهذه المصارف.

القطاع المصرفي تحت سلطة الشعب

أصبح القطاع المصرفي بعد ذلك مهيأ لأن يصبح تحت (سلطة الشعب) باعتباره قطاعاً من أهم القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً فعالاً في خدمة الإقتصاد الوطني.

لقد أصبح هذا القطاع، بعد سيطرة الشعب على مقدراته السياسية والإقتصادية، وبعد إعلان سلطة الشعب (مارس 1977 م) أصبح هذا القطاع يخضع لتوجيه، وإشراف ورقابة المؤتمرات الشعبية، بحيث تسند له مهمة تنفيذ السياسة النقدية، التي تنسجم مع توصيات وقرارات هذه المؤتمرات.

ونظراً لما تحظى به مشكلة الإسكان من إهتمام وأهمية، فقد قررت المؤتمرات الشعبية إنشاء مصرف للإدخار والإستثمار العقاري يقوم باقراض المواطنين، وبالأعمال العقارية الأخرى، بحيث يكون أداة أساسية في توفير المسكن للمواطن. وقد تمت صياغة هذا القرار في مؤتمر الشعب العام في دور إنعقاده العادي السادس (1980 م) وبدخول هذا القرار مرحلة التنفيذ ألغيت شركة الإستثمارات الوطنية وأسندت الأعمال التي تقوم بها هذه الشركة لمصرف

الإدخار والإستثمار العقاري، كما ألغي المصرف الصناعي العقاري وحل محله مصرف التنمية (مارس 1981م) وأوكلت لهذا المصرف مهمة تمويل كل ماله صلة بتنمية الصناعة، وبذلك أصبح الشعب عن طريق مؤتمراته الشعبية ينشيء المصارف ويرسم سياستها ويراقب أعمالها[13].

قرار تبديل العملة

جاء القرار الخاص بتبديل العملة الورقية (فئة العشرة دنانير وفئة الخمسة دنانير) في نهاية النصف الأول من عام 1980م، (5 مايو 1980م) نتيجة لملاحظة إنسحاب هذه العملة الورقية من المصارف بحيث أصبحت عاملاً مهدداً للنظام النقدي، وسبباً من أسباب حدوث الإختلالات الإقتصادية محلياً، وكان هذا القرار يهدف إلى سحب الجزء الأكبر من النقود المكتنزة. وقد تم تحقيق هذا الهدف خلال أسبوع واحد فقط. ثم صدر قرار المؤتمرات الشعبية الذي تمت صياغته في مؤتمر الشعب العام بتحديد المبالغ التي يسمح بسحبها من الحسابات الجارية (خمسمائة دينار كحد أعلى) خلال الشهر الواحد، وبضرورة التعامل بالصكوك دون تحديد، وبذلك أصبحت هذه الأموال تحت تصرف المصارف، ويمكن إستثمارها في توفير حاجات المجتمع.

هذه هي سلسلة الأحداث التي كانت نتيجة لأحداث الثورة ونتيجة لمواجهة النظام النقدي. وإذا ما علمنا أن (الشعب) عن طريق مؤتمراته الشعبية له حق إتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات في كل قضية من القضايا التي تهمه، سواء كان ذلك القرار خاصاً بأمور التخطيط أو بأي أمر من أمور الحياة الإقتصادية العادية، وأن كافة المؤسسات في المجتمع الجماهيري هي تحت (سلطة الشعب)، بما في ذلك القطاع المصرفي فإننا نستطيع القول بأن (الشعب) يستطيع توجيه الأمر لهذا القطاع لتحقيق وتنفيذ السياسة التي يضعها له لتمويل المشروعات المختلفة، وتسهيل أعمالها، وتأمين الخدمات المالية لها، وذلك حتى يصل المجتمع الإشتراكي إلى الخطوة النهائية التي تنعدم فيها الحاجة للنقود، وتنتهي بذلك الحاجة لمثل هذه المؤسسات، وهو أمر لا

نستطيع نفي تحققه من الناحية النظرية والعلمية ، وإن كنا تستطيع تأمل الشروط التي تجعله أمراً ممكناً ، وما تتطلبه تلك الشروط من تغيير في بنية وهيكل المجتمع الإشتراكي .

لقد بدأنا بمواجهة النظام النقدي ، ومهدنا لسيطرة الشعب عليه وأصبح تغيير هيكل النظام النقدي ضرورة ملحة ، ولتحقيق ذلك بقيت خطوة لا بد من تخطيها .

بالرغم من التطورات التي حدثت في نظامنا النقدي فإن نظام الفائدة مازال نظاماً معترفاً به في مؤسساتنا المصرفية والمالية ، ومايزال التعامل يتم على أساسها .

إن الفائدة هي أساس نظامنا النقدي في الوقت الحاضر، وأول خطوة تهدف إلى تغييره تغييراً جذرياً لا بد أن تبدأ بضرب هذا الأساس .

وكون الفائدة نظاماً معترفاً به في مؤسساتنا المصرفية يجعل هذه المؤسسات تتناقض مع معطيات النظام الإشتراكي ، الذي تنادي به النظرية العالمية الثالثة ، وتهدف إلى بنائه وترسيخه . وعلاج هذا التناقض يقتضي علاجه في جذوره . ولقد كان نظام الفائدة تركة ورثناها كما ورثنا نظام الأجر، وأعلنا القضاء عليه بتطبيق مقولة (شركاء لا أجراء) ، وكما ورثنا نظام الربح ، وأعلنا أن (الإعتراف بالربح إعتراف بالإستغلال) وبقي أن نعلن أن (الإعتراف بالفائدة إعتراف بالإستغلال) لأنه لا فرق — جوهرياً — بين الفائدة والربح . ولأن الفائدة ، هي من ركائز النظام الرأسمالي وتعتبر من أهم أسباب فساد هذا النظام ولذلك لا بد لنا أن نخلص مؤسساتنا المصرفية منها لكي نتخلص من شرورها ، ونهيئ اقتصادنا بعد ذلك لإستقبال المرحلة النهائية .

دور الفائدة في النظام المصرفي

لقد إكتشف إقتصاديو النظام الرأسمالي أن العلاقة بين الفائدة وبين حجم الإستثمار هي علاقة عكسية . فعندما تحدث زيادة في سعر الفائدة ينخفض حجم الإستثمار، والعكس صحيح ، وذلك على نقيض العلاقة بين معدل

الأرباح المتوقعة في المشاريع الإقتصادية وحجم الإستثمار في هذه المشاريع. فالعلاقة هنا طردية حيث يزداد حجم الإستثمار عندما يزداد معدل الأرباح المتوقعة.

إن المشاريع الإقتصادية في النظام الرأسمالي تتكون بدافع الربح وهذا الدافع يمارس تأثيراً رئيسياً على قرارات الإستثمار عند رجال الأعمال، فرجال الأعمال لا يشترون أصولاً رأسمالية إلاّ إذا توقعوا أن الغلات التي تدرها هذه الأصول سوف تكون كافية لتغطية نفقاتها على الأقل[14].

وبما أن سعر الفائدة يحدد مسبقاً، وأن الأرباح شيء متوقع، فإن الأمر الطبيعي، بالنسبة للمستثمر، عندما يتساوى ما يتوقعه من أرباح وما يتحتم عليه دفعه من فوائد، أن يعدل عن الإستثمار، وذلك لوجود عامل المخاطرة وهو العامل الذي يستند إليه الرأسماليون في تبرير الربح أساساً. لذلك فإن بعض الإقتصاديين ينصح، إذا أردنا أن نشجع العمليات الإستثمارية في مجتمع ما، بأن نجعل سعر الفائدة أقل ما يمكن[15].

إن (الفائدة) المتعارف عليها في المصارف الرأسمالية، في حقيقة أمرها، هي من أهم مفاسد النظام الرأسمالي، وأبعد نقاط ضعفه عمقاً، وأكبر وسيلة يتحقق فيها الظلم بالنسبة لعامة الناس ما عدا الطبقة الرأسمالية المنتفعة بطبيعة الحال.

ولكي نتبين ذلك، لا بد لنا من تصور وظيفة المصرف الحقيقية، في النظام الرأسمالي، وهي كونه وسيطاً أو حلقة وصل، بين المقرض الحقيقي والمقترض الحقيقي، فالمصرف، في أبسط صوره، مكان تتجمع في الأموال، وتنصرف منه هذه الأموال لقاء «فوائد معينة» يستلمها المقرضون الحقيقيون، ويدفعها المقترضون الحقيقيون. ومن معدل الفرق بين ما يدفعه المصرف، ويأخذه من فوائد، يستطيع هذا المصرف أن يحقق (ربحاً) لقاء هذه الخدمة التي يقدمها للجانبين. وهذا الربح الذي يأخذه المصرف هو السبب في وجوده وإستمراره في تقديم خدماته المصرفية، وهذه الوظيفة التي يقوم بها المصرف ليست خالية من التأثير، وتأثيرها يظهر في سعر الفائدة التي يأخذها المصرف لقاء خدماته. فالمصرف، عندما يعطي سعر فائدة بمقدار (6%) لمن يحتفظ بأمواله عنده، يتقاضى سعر فائدة بمقدار (10%) مثلاً من المقترضين (رجال

الأعمال). والأمر الذي يعنينا الآن ليست هذه الزيادة في حد ذاتها وإنما ما ينتج عنها من آثار.

عندما يعرض المصرف الأموال التي بحوزته للمستثمرين بسعر فائدة معين، ينظر المستثمرون فيما إذا كان بالإمكان نقل عبء هذه الفوائد إلى المستهلك النهائي لما ينتجونه من بضائع يعرضونها في السوق، فإذا كان هذا الأمر متيسراً، فإن المستثمر يقبل على الإقتراض من المصرف، وهكذا يتحمل المستهلك دفع الثمن، ولا شك أنه كلما زاد ضغط الطلب على الأموال المقترضة من المصارف كلما زدت أسعار الفائدة، وكلما زادت أسعار الفائدة إنعكست هذه الزيادة في إرتفاع أسعار المنتجات عامة، وهكذا يقع الظلم على المستهلك في نهاية الأمر ويتمتع الرأسمالي بالأرباح. ولا يبرر هذا القول بأن المستهلك في واقع الأمور هو المقرض وأنه يقبض جزءاً من هذه الفوائد، وذلك لأنه من الأمور الملاحظة أن عامة المستهلكين لا يستردون إلّا جزءاً يسيراً من هذه الفوائد، وذلك بما يتناسب مع درجة مساهمتهم في محصلة المصرف.

على أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى أبعد من ذلك بكثير، فالأموال إنما تقرض إلى من يوفر الضمانات الكافية إلى المصرف، وبقدر هذه الضمانات بقدر ما يكون حجم القرض، وهكذا يتوفر لطبقة معينة ـــ تستطيع أن توفر هذه الضمانات المادية ـــ أن تستغل هذه الفرصة المتاحة لها، دون سواها من عامة الناس، فتزيد من ثرائها على حساب الآخرين ومن هنا يتحقق ظلم من نوع آخر، خاصة عندما يؤدي هذا الوضع إلى نوع من الإحتكار (إحتكار الثروة).

إن النظام المصرفي بوضعه الراهن المبني على نظام الفائدة لا يحقق إلّا شيئاً واحداً وهو الظلم. والنظام المصرفي الذي ورثناه، وحاولنا معالجته، ما هو إلّا إرث بغيض لتلك المعطيات التي سبقت الإشارة إليها.

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح الآن هو، إذا إقتنعنا بأن نظام الفائدة المتعامل بها في المصارف تؤدي ـــ فعلاً ـــ إلى الظلم، وإلى الحد من حجم الإستثمار وغيرها من الأمور، وإذا سلمنا بضرورة وجودالمصارف ـــ بصورة مؤقتة ـــ فهل نأخذ بالقاعدة التي تقول بأن «الضرورات تبيح المحظورات؟».

إن الإجابة عندي على مثل هذا السؤال لا يمكن أن تكون إلاّ بالنفي من وجهين :

الوجــه الأول :

إن الإعتراف بالفائدة ، كالإعتراف بالربح ، هو إعتراف بالإستغلال ولا ينسجم ذلك مع النظرية العالمية الثالثة.

وتحريم التعامل بالفائدة يعتبر دعامة من أهم الدعائم في بناء المجتمع الإشتراكي ، فإذا سمحنا بالفائدة ساعدنا على عرقلة وصول المجتمع الإشتراكي إلى مرحلة إختفاء الربح والنقود.

فالضرورات هنا لا تبيح المحظورات وهي هدم النظام الإقتصادي الجديد ولا مصلحة ترجى من هدم هذا النظام.

الوجــه الثانــي :

إن إيجاد مؤسسات مصرفية على أساس نظام الفائدة ليس ضرورياً إذ يمكن إيجاد مؤسسات تقدم نفس الخدمات بدون نظام الفائدة ، بل أنه من الممكن ، مع ذلك ، تحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات إنتاجية ، كما يمكن أن تساعد هذه المؤسسات ، في النهاية ، على تحقيق العدالة الإجتماعية.

ولكي يتسنى هذا الأمر، ينبغي أن تضمن لهذه المؤسسات المعطيات التالية :

1- إشراف المجتمع على وضع سياسة هذه المؤسسات وذلك عن طريق مؤتمراته الشعبية ، مع إحتفاظ هذه المؤسسات بشخصيتها المستقلة في إدارة أعمالها.
2- تحريم التعامل بالفائدة في مثل هذه المؤسسات وذلك إنسجاماً مع القول بأن (الإعتراف بالفائدة إعتراف بالإستغلال).
3- إقامة هذه المؤسسات على أساس المشاركة في الإنتاج ، ويعني ذلك تحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات إنتاجية ، يتم عن طريقها إدارة أموال المجتمع ، وتوظيفها لصالحه.

4- إعطاء القروض على أساس نوع المشاريع المقدمة وطبيعتها وذلك تنفيذاً لما تصدره المؤتمرات الشعبية من قرارات.

5- إيجاد قسم للبحوث فيها يتولى دراسة المشاريع المقدمة، ومدى توافقها مع قرارات المؤتمرات الشعبية.

6- إيجاد قسم فيها للمتابعة والرقابة على سير هذه المشاريع وتكون مسؤولية هذا القسم توفير المعلومات للمؤتمرات الشعبية لتكون عاملاً مساعداً في إتخاذ القرارات السليمة.

ولكي نرى كيفية العمل في مثل هذه المؤسسات على أساس هذا النظام (المشاركة في الإنتاج) لا بد من توضيح نقطتين: الأولى تتعلق بمصادر الأموال، والثانية تتعلق بطريقة توظيف الأموال.

أولاً: مصادر الأموال:

تأتي الأموال إلى هذه المؤسسات من مصدرين:

* المصدر الأول، هو المجتمع بمؤسساته المختلفة، حيث تتحول هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصرفية شعبية تحتفظ بأموال المجتمع، وتوظفها لصالحه في المشاريع الإنتاجية المختلفة على أساس نظام المشاركة في الإنتاج.

* المصدر الثاني، وهو الأفراد أنفسهم، فإذا كان لدى زيد (من الناس) بعض المال، فبامكان زيد هذا أن يحتفظ بماله في إحدى المؤسسات الموجودة، وعلى هذه المؤسسة أن تحافظ على هذا المال، وأن توظفه لصالح المجتمع، كما أن زيداً يستطيع (وفقاً لشروط معينة) أن يستفيد من أمواله بتوظيفها عن طريق المؤسسة (المصرف الشعبي) في المشاريع الإنتاجية*. وبناء على ذلك أمام زيد خياران، إما أن يضع ماله في حساب جاري، لا يأخذ عنه مكافأة (أو حصة) ويكون هذا الحساب في متناول يده في أية لحظة على غرار ما تتعامل به المصارف في وضعنا الراهن.

---

* قد لا تحتاج لهذا الحافز لإحتفاظ الأفراد بأموالهم في المؤسسات النقدية الشعبية، وذلك لأن الأفراد أعضاء في المؤتمرات الشعبية، فهم صانعوا القرار وهم المستفيدون من هذا القرار في النهاية.

وإما أن يضع ماله (أو كل ماله) في حساب إيداعات، يتقاضى عنه مكافأة (أو حصة) عندما يتحقق الإنتاج، ويشترط في مثل هذا الحساب شروط على غرار ما هو متعارف عليه في وضعنا الراهن، كأن يعلن زيد رغبته في سحب أمواله بمدة زمنية محددة قبل سحب هذه الأموال مثلاً. ويلاحظ هنا أن نصيب المودع (زيد) لا يحدد مسبقاً، وإنما يحدده في الواقع نشاط المصرف، وإستثماراته، ونصيبه من الإنتاج المحقق الذي يحصل عليه خلال مدة زمنية معينة يتفق عليها. وبهذه الطريقة يستطيع المصرف الشعبي أن يحصل على الأموال اللازمة (من الأفراد)، فالعامل التشجيعي موجود في الحالين. ويفترض — في نظامنا الإشتراكي — أن الأموال قد تجمعت في يد الأفراد بطريقة بعيدة عن الإستغلال، فهي حصيلة جهدهم وأن هذه الأموال هي حقهم الناتج عما يقومون به من أعمال لصالح المجتمع، وأن هذه الأموال لا تتكدس في يد القلة التي تقوم باحتكارها، فالمعايير الإشتراكية التي يطبقها المجتمع من شأنها أن تمنع كل الأسباب التي تؤدي إلى هذا الإحتكار، وذلك لأن المجتمع الإشتراكي يؤسس جذرياً على إشباع الحاجات الضرورية للإنسان وفق قواعد طبيعية، تضمن للمجتمع التوازن وعدم الإنحراف[16].

ثانياً: توظيف الأموال:

تقرض الأموال في هذه المؤسسات، وفقاً للمواصفات التي تضعها المؤتمرات الشعبية، فوظيفة المصرف الشعبي في النهاية هي تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية وذلك في مجال توظيف أموال المجتمع، وتوفير الخدمات المصرفية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة.

ويمكن أن يكون المقترض أي شخص (طبيعي أو معنوي) بإمكانه أن يأتي بفكرة مشروع يرى المصرف الشعبي (أو المؤسسة) بأنها مثمرة ونافعة، وللمصرف، بفضل الخبرة التي تتراكم لديه وبفضل أقسام البحوث أن يتبنى المشاريع التي يتوقع نجاحها بطبيعة الحال، أما الضمان الذي سيتوفر للمصرف، فهو المشروع كله، وحين يخون المصرف الحظ في الحكم على المشروع بادئ ذي بدء، فما على المصرف إلاّ أن يتحمل نصيبه من الخسارة،

وهي خسارة إجتماعية ، وإن كان هذا الأمر بعيد الإحتمال ، وعندما يخسر المصرف في مشروع ما لا يعني هذا أنه يخسر في كل المشاريع وذلك لأنه يساهم في أكثر من مشروع واحد ، كما أن مواصفات العمل على أساس المشاركة في الإنتاج ، ومبدأ لبيع بسعر التكلفة (الحقيقية) ، وهو أساس التقييم في النظام الإشتراكي من شأنها أن يمنعا هذه الخسارة إذا طبقا بدقة[17] .

إن القروض تعطي على أساس قاعدة المشاركة في الإنتاج ، وكل مشروع هو ثمرة ثلاثة عناصر هي : العمل (المنتج) بمعناه الواسع أي يشمل التنظيم ، ووسيلة الإنتاج ، ومواد الإنتاج (يغطي هذين العنصرين ما يسمى برأس المال (النقدي) ، لذلك فإنه لا بد أن يعطي لكل ذي حق حقه في الإنتاج ، وأن تحدد النسبة التي تتقاسم بها هذه العناصر إنتاج المشروع ، فإذا حددنا تساوي أهمية عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، فإنه بالتالي يسهل أن يرى كيف يقسم الإنتاج ، ويسهل بالتالي تحديد نصيب المصرف نتيجة مساهمته في المشروع برأس المال .

هذا جانب واحد فقط من الصورة ، ولكي تتضح معالم الصورة كاملة لا بد أن نبين الجانب الآخر من هذه الصورة .

لنفرض أن عمروا إقترض مبلغاً من المال من المصرف الشعبي على أساس القاعدة المذكورة ، وأراد في نفس الوقت أن يزيد مساهمته في رأس المال ، وذلك برد بعض الأقساط من القرض الذي إقترضه ــ كما قد يتفق عليه بين المصرف والمقترض ــ فإنه بالضرورة تنقص مساهمة المصرف في رأس المال بمقدار سداد هذه الأقساط فتنقص مثلاً مساهمة المصرف في الشهر الثاني عن مساهمته في الشهر الأول ، وهكذا ، حتى يصبح رأس المال كله ملكاً للمقترض .

والصعوبة الوحيدة التي سوف تواجهنا في تطبيق مثل هذا النظام إنما تكمن ، في واقع الأمر ، في تغيير النظام المحاسبي الذي يعتمد على أساس سعر الفائدة الذي يحدد مقدماً فقط ، على خلاف الحال فيما يتعلق بنظام المشاركة في الإنتاج الذي لا تتحدد الحصة فيه إلاّ بعد قيام المشروع وتحقيقه للإنتاج فعلاً خلال فترة زمنية معينة . اما فيما يتعلق بأمر تناقص مساهمة المصرف في

رأس المال، فهو هين، وذلك لأنه إذا تحقق الإنتاج، فمن السهل جداً أن يقسم هذا الإنتاج بنفس القاعدة المتفق عليها، فالإنتاج الذي يخصص لرأس المال يقسم بنفس نسبة رأس المال التي هي ملك للمصرف الشعبي.

خاتمة

إن قاعدة (المشاركة في الإنتاج) عندما تطبق في المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى كونها قاعدة تساعد على تهيئة النظام النقدي لإستقبال المرحلة النهائية التي يصل إليها المجتمع الإشتراكي، هي قاعدة ذات إيحاءات كثيرة منها... تشجيع أصحاب الأفكار والمشاريع الذين هم أصحاب الحق الأول في الإستفادة من هذه المشاريع ولو ترك النظام المصرفي قائماً على أساس نظام الفائدة، وعلى أساس تقديم الضمانات لكان المستفيدون من هذه المشاريع هم أولئك الذين يستطيعون تقديم الضمانات، حيث تعطى لهم الفرصة لإستغلال أصحاب هذا الحق، ومنها أن هذا النظام يتيح الفرصة أمام الجميع للإستفادة من هذه المؤسسات وبذلك يمكن لأفراد المجتمع أن يساهموا في بنائه وتوفير حاجاته ومنها أنه يساعد على تحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي وهو أمر ينسجم مع نظرية النظام الإشتراكي.

ومنها أنه يقضي على ظاهرة إرتفاع الأسعار (أو التضخم) التي تعتبر داء عضالاً في النظام المبني على نظام الفائدة. ومنها أنه يساعد على توظيف الأموال (الجامدة) وتحريكها لصالح المجتمع، لذلك فقد آن الأوان أن نعلن أن (الإعتراف بالفائدة إعتراف بالإستغلال) وأن نبدأ جدياً في معالجة كل وضع يتناقض مع هذه القاعدة.

المراجع:

1 - J.M. Keynes, the General Theory, Macmillan co ldt, London, 1964.

2 - كامل بكري، مقدمة في الإقتصاد، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، الطبعة الثالثة ص 245.

3 – معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثاني ص 36.

4 – كامل بكري، المرجع السابق، ص 247 وما بعدها.

5 – معمر القذافي، المرجع السابق ص 37.

6 – مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية، أكتوبر/ديسمبر 1979م ص 29.

7 – مسيرة المصارف التجارية وشركات التأمين في الذكرى الخامسة للتأميم، المطبعة الليبية/طرابلس سنة 1975، ص 12.

8 – نفس المرجع، ص 12.

9 – نفس المرجع، ص 12.

10 – نفس المرجع، وأيضاً مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية أكتوبر/ديسمبر 1979م، ص 29.

11 – مصرف ليبيا المركزي، قانون المصارف رقم 4، لسنة 1963م، وتعديلاته، فبراير 1977م، ص 10 وما بعده.

12 – مسيرة المصارف التجارية، المرجع السابق، ص 25 وما بعدها.

13 – مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي السادس لسنة 80م.

14 – كينز KEYNES المرجع السابق ص 135 وما بعدها.

15 – نفس المرجع، ص 165 وما بعدها.

16 – معمر القذافي، نفس المرجع ص 34.

17 – محمد لطفي فرحات، تحديد أسعار السلع والخدمات وفقاً للنظرية العالمية الثالثة، ورقة قدمت لندوة جامعة الفاتح بمناسبة إحتفالات ثورة الطلاب سنة 1980م.

التخطيط الإقتصادي والإشتراكية

يعتقد بعض الإقتصاديين الإشتراكيين أن التخطيط الإقتصادي صفة أساسية ملازمة للإشتراكية. ولا يتصورون نظاماً إشتراكياً تجري فيه الأمور، ويتم فيه الإنتاج، وتتحرك في المتغيرات الإقتصادية بطريقة عفوية. فالمجتمع الإشتراكي لابد أن يكون مجتمعاً منظماً تتحكم فيه إرادة واعية وإن إختلفت طبيعة هذه الإرادة.

ويعرف التخطيط الإقتصادي بأنه مجموعة الوسائل التي يتم بموجبها إخضاع سير القوانين الإقتصادية في المجتمع إلى الإرادة الإنسانية تحقيقاً لأهدافها.

ويقتضي التخطيط وفقاً لهذا التعريف تحديد الأهداف السياسية، والإقتصادية والإجتماعية، وإتخاذ القرارات بشأنها تجسيداً للإرادة الإنسانية، وتنفيذ تلك القرارات بطريقة تراعي فيها القوانين الإقتصادية وتخضع للإرادة الإنسانية تحقيقاً لأهدافها.

ويتخذ التخطيط أشكالاً تختلف باختلاف الأساليب التي تنتهجها المجتمعات الإشتراكية ولعل أكثرها شيوعاً ما يسمى بنظام التخطيط المركزي، ويعتقد كثير من الماركسيين بضرورته لأسباب عديدة، فالتحول للإشتراكية كان سابقاً لعلاقات الإنتاج الإشتراكية وتعد الإشتراكية فترة إنتقالية تفضي إلى الشيوعية وهي تقتضي تخطيطاً مركزياً كما أن ظروف التنمية تعتمد على التخطيط بطريقة مركزية.

ويأخذ التخطيط المركزي صورة التدخل المباشر للدولة في العلاقات الإقتصادية. ويقال بأن الغاية من هذا التدخل هي تصفية العلاقات الرأسمالية في الإنتاج، ووضع العلاقات والقطاعات غير الإشتراكية التي تعمل

في النشاط الإقتصادي قيد المراقبة المباشرة للدولة.

وتستخدم الدولة الماركسية التأميم، والقطاع المؤمم، والتدخل السياسي، للسيطرة على الحياة الإقتصادية.

ويبدو أن الإتجاه العام في الدولة الماركسية يقضي بوجود درجة كبيرة من المركزية في التخطيط، ويعتقد أن ذلك ضرورة تاريخية لأن تصفية نظام إجتماعي وإستبداله بآخر يستوجب تصرف الدولة، وتكون نتيجة لذلك إدارة الإقتصاد والتخطيط مركزيين.

ويعتقد بعض الماركسيين خاصة في يوغسلافيا أن النقاش الذي يدور حول مركزية التخطيط ولا مركزيته يخلو من المحتوى التاريخي الإجتماعي الحقيقي لمفهوم التخطيط في المجتمع الاشتراكي.

فكل تخطيط هو مركزي في نواح معينة منه لأنه يهدف إلى تحقيق نتيجة إقتصادية مشتركة تبلغ نهايتها العظمى. وبدون ذلك لا يمكن التحدث عن التخطيط، أما التخطيط اللامركزي فهو عامل هام جداً من عوامل الفعالية الإقتصادية في التخطيط.

ويرى بعض الإشتراكيين الماركسيين أن تطبيق الإشتراكية في بلد متخلف والإتجاه نحو التصنيع يتطلب درجة عالية من مركزية التخطيط والإدارة وذلك لسببين:

الأول: يرجع إلى ضرورة إستثمار الموارد وتوجيهها بصورة مركزية لتحقيق أهداف التنمية وتجنب تبذيرها في تحقيق أهداف أخرى أبعد ما تكون عن الهدف الرئيسي.

الثاني: يرجع إلى ندرة الفنيين في ميدان الصناعة وذلك لأن تطور الصناعة وسرعته تجعل الجهاز الفني الجديد غير قادر على مواكبة التطور وإستيعابه، أما بالنسبة للجهاز الفني القديم فإنه يكون ضد الأهداف الإشتراكية ونتيجة لذلك تكون هناك ضرورة لإتخاذ القرارات بصورة مركزية.

ويعتقد أوسكار لانجه أن مركزية التخطيط والإدارة ليست خاصة بالإشتراكية بل هي عبارة عن أدوات فنية تستخدم في فترة إقتصاد الحرب، وقد إستخدمت حتى في الدول الرأسمالية نفسها خلال فترة الحرب. وتبدأ

الصعوبة في نظره عندما تجري مقارنة تماثل إقتصاد الحرب مع جوهر الإشتراكية ، وإعتبار هذه الطرق جزءاً أساسياً من الإشتراكية ، ولا تكون هذه الطرق نافعة وضرورية إلّا خلال مرحلة الثورة الإجتماعية والتصنيع السريع ، ولكنها تصبح عقبة في وجه التقدم الإقتصادي إذا إستمرت وجاوزت الفترة الضرورية اللازمة للتحول ، وذلك لعدم مرونتها الذي يؤدي إلى تبديل الموارد والبيروقراطية وما تتطلبه من جهاز إداري باهظ التكاليف وبذلك يصبح من الصعب جعل الإنتاج ملبياً لحاجات المجتمع .

ولا نجد قولاً ينطبق على نظام التخطيط المركزي أصدق من هذا القول . ويعني ذلك أن المجتمع الإشتراكي لا يبدأ إلّا بالتخلي عن نظام تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بالسيطرة المباشرة على وسائل الإنتاج ونظام التخطيط المركزي والإدارة البيروقراطية ، لأن تدخل الدولة بهذه الكيفية يجعل العلاقة الإشتراكية غير موجودة في الإنتاج والتوزيع ، ويحول النظام الإقتصادي إلى رأسمالية الدولة بدلاً من رأسمالية الأفراد .

وإن كان (أوسكار لانجه) يعتقد بضرورة التخطيط المركزي في مرحلة تاريخية معينة بالرغم من عدم إعتباره للتخطيط سمة أساسية من سمات الإقتصاد الإشتراكي ، وبأنه يقف عقبة أمام التقدم والتطور الإقتصادي إذا تعدى هذه المرحلة فإننا نعتقد أن التخطيط المركزي لا ضرورة له على الإطلاق لأن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وتدخلها المباشر عن طريق نظام التخطيط المركزي يفسح المجال أمام بقاء هذا النظام أبدياً يعرقل قيام الإشتراكية . . وإن كان التخطيط ضرورياً فإنه يمكن أن يكون بطريقة تتخذ طابع اللا مركزية ، فالأهداف يمكن تحديدها وفقاً للنظرية الإشتراكية التي يتبناها المجتمع ، ووفقاً للمصالح الإجتماعية بإسهام من ذوي المصلحة أنفسهم ، فلا يصح تحديد الأهداف من قبل فئة أو مجموعة من الأفراد بطريقة مركزية . أما القرارات الإقتصادية المتعلقة بالخطة ووضع السياسة العامة فلا بد أن يكون التوصل إليها بأسلوب ديمقراطي لأنها تهم المجتمع بأسره . وأما تنفيذ الخطة بإعتبارها سياسة إقتصادية عامة فيسند إلى من يكلفهم المجتمع بذلك .

ولا بد أن يكون التخطيط الإقتصادي إيجابياً وفعالاً وليس عبارة عن

عملية تنسيقية للنشاطات الإقتصادية فقط وأن يهتم بتحديد الخطوط اللازمة لتنمية الإقتصاد القومي بطريقة منظمة ومتوازنة.

ولا يتطلب التخطيط الفعال أن تتطرق الخطة لتفاصيل الحياة الإقتصادية وذلك لأن التفاصيل تشل قدرتها وفعاليتها. وينبغي أن تقتصر الخطة على تحديد الحاجات الإجتماعية والسياسة العامة التي تؤدي إلى تحقيق تلك الحاجات وأن تترك أمر تحويل الحاجات إلى أرقام وتنفيذها لمن يكلفه المجتمع بذلك وفقاً لبعض الشروط العامة مع خضوعه للمحاسبة والرقابة الإجتماعية بإستمرار، للتأكد من تنفيذ الخطة وفقاً للأهداف العامة وبما لا يخالف الخط العام الذي رسمه المجتمع بأسره بأسلوب ديمقراطي.

وتتضمن الخطة الإقتصادية التي توجه للتنمية الإقتصادية أمرين على الأقل:

الأول: توزيع الدخل القومي بين الإستثمار والإستهلاك ويعني ذلك تحديد ما ينفق على حاجات الإنتاج وماينفق على حاجات الأفراد.

الثاني: توزيع النسبة المخصصة للإستثمار بين مختلف قطاعات الإقتصاد القومي، كالصناعة والزراعة وما يتعلق بها من تحديد للأولويات.

وتتضمن الخطة الإقتصادية بالإضافة إلى ذلك تحديد بعض السلع الأساسية كالمواد الأولية الأساسية ووسائل الإنتاج الأساسية إلى غير ذلك من القضايا الفنية التي يقوم بإقتراحها جهاز فني، ولكن القرر لا يكون من حق الجهاز لأنه حق للجتمع بأسره، حتى لا يكون ذلك الجهاز نائباً عن المجتمع ويحل محله، ويتحول التخطيط بذلك إلى تخطيط مركزي يعرقل وجود العلاقات الإشتراكية في المجتمع.

أما تنفيذ الخطة فيتطلب إصدار الأوامر الإدارية وتوزيع الموارد الإقتصادية توزيعاً إدارياً وإلزام المؤسسات القائمة في الإقتصاد بتنفيذها ويتطلب ذلك إشرافاً ومتابعة للمؤسسات الملزمة بتنفيذ الخطة حتى تتحقق أهداف الخطة ويمكن أن يكون نظام توزيع الإنتاج الذي يحدد مكافآت الأفراد وفقاً لمساهمة الفرد في العملية الإنتاجية عاملاً مساعداً ومشجعاً على تنفيذ الخطة حيث يكون هذا النظام حافزاً على الإنتاج.

ولكن نظام التخطيط المركزي لا يحقق هذه النتيجة لأن هذا النظام يعتمد

على تدخل الدولة (الحكومة) تدخلاً مباشراً ولا يجعل الفرد ينطلق من ذاته للإنتاج إلّا في حدود ضيقة وذلك عندما تستخدم الدولة نظام الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العمال ودفعهم لزيادة الإنتاج في إطار نظام الأجرة.

وتوجد علاقة قوية بين التخطيط والقوانين الإقتصادية ولا يمكن تجاهل تلك القوانين في تنفيذ الخطة فالإنتاج يعتمد على النسب التي تدخل بها عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وتجديد الإنتاج يعتمد على النسبة التي تُخصص لتراكم رأس المال وتجديده، وإشباع الحاجات الفردية والإجتماعية يعتمد على حجم الإنتاج. وإذا لم تراع هذه القوانين فإن الخطة يمكن أن تخلق بعض المختنقات الخطيرة وبعض ردود الأفعال الإجتماعية التي تشوه الحياة الإقتصادية وتعرقل سيرها، وهذا ما يتطلب ضرورة توازن الخطة وتناسقها، ولكن الخطة لا تخرج عن كونها توجيهاً للحياة الإقتصادية وفقاً لإرادة الإنسان، ولا تكون هذه الإرادة فعالة إلّا إذا كانت تستخدم القوانين الإقتصادية وتخضعها دون أن تخضع لها كما يحدث في المجتمعات الرأسمالية.

وينبغي أن يرتكز التخطيط على حسابات دقيقة للتكاليف والإنتاج، وأن يعتمد على نظام سليم للأسعار حتى لا تسير القوانين الإقتصادية في إتجاه مناقض للخطة.

وتستخدم الأسعار في الإقتصاد الإشتراكي لتحقيق هدفين:

الأول: يتعلق بتحديد قيمة الإنتاج وإتخاذها أداة من أدوات الحسابات الإقتصادية ويعتمد ذلك على معرفة الأسعار التي تحقق التوازن بين الإنتاج والحاجة إلى هذا الإنتاج والتكاليف الإجتماعية المتعلقة به.

الثاني: يتعلق بتوزيع الإنتاج بين العوامل التي ساهمت في تكوينه ويعتمد ذلك على معرفة النسبة التي تدخل بها عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ويتضح من ذلك أن نظام التخطيط الفعال يتطلب تطور علم الإقتصاد لأنه يرتكز إلى التحليل الإقتصادي، ويجعل من علم الإقتصاد خادماً للإرادة الإنسانية، وهو ما يتطلب تطور المعارف الإقتصادية، ولكن ذلك لا يعني أن التخطيط المركزي نظام ضروري، لأن التخطيط المركزي يعرقل قيام الإشتراكية، ولا يعتبر هو النظام الوحيد لتحقيق التنمية الإقتصادية.



تطبيق الإشتراكية الجديدة

لا يمكن أن نجزم بأن نظام الإقتصاد الجماهيري (الإشتراكية الجديدة) قد تبلور تماماً، وفقاً للنظرية العالمية الثالثة. فقد ظهرت هذه النظرية للوجود أول ما ظهرت كفكرة عام 1973م. ولم تكتمل خطوطها العريضة إلاّ بعد ظهور الكتاب الأخضر، ولم تدخل حيز التطبيق العملي إلاّ بعد إعلان سلطة الشعب الذي كان فاتحة لعصر الجماهير والجماهيريات.

وما زالت معالم النظرية العالمية الثالثة تحتاج إلى إيضاح من الناحيتين النظرية والعملية حتى نكون قادرين على تمييز سماتها، دون لبس أو غموض.

ونشهد كل يوم تطويراً للتجربة الجماهيرية. ولكننا نستطيع أن نتبين بوجه عام هيكل نظام الإقتصاد الجماهيري، بإلقاء نظرة على نظام الملكية والنشاط الإقتصادي، والنظام المصرفي.

أولاً: نظام الملكية:

يعتمد نظام الملكية على التفرقة بين ما يعد ثروة للمجتمع، وما يعد ثروة خاصة (تدخل في الملكية الخاصة).

وتعتبر ثروة المجتمع ملكاً لكل أفراده، ويحق لكل فرد أن يستغل هذه الثروة للإنتفاع بها، في حدود جهده الخاص، دون إستخدام غيره بأجر أو بدونه، وفي حدود إشباع حاجاته، ويتساوى نصيب كل فرد وحقه فيها مع نصيب وحق غيره من أفراد المجتمع، ويزداد هذا النصيب وينقص بزيادة أو نقصان حجم الثروة.

وتتكون ثروة المجتمع من الأرض، بإعتبارها مصدر مواد الإنتاج، ووسائل

الإنتاج التي تعتبر ملكاً للمجتمع، كالآلات والمعدات وكافة الإمكانيات التي تستخدم في الإنتاج.

وتكون ملكية رقبة هذه الثروة للمجتمع، بجميع أفراده، يتوارثها جيلاً بعد جيل، ملكية مشتركة ولا تستخدم هذه الثروة إلاّ بالطريقة التي تنسجم مع مصلحة المجتمع، وبدون أن تكون أداة من أدوات إستغلال الغير. ولكل فرد أن يقرر بشأنها الطريقة التي تستخدم بها في الإنتاج وإشباع الحاجات باعتباره عضواً في المجتمع وفقاً لنظام ديمقراطي يعتمد على ما يعرف بسلطة الشعب.

ويعتمد معيار التفرقة بين ما يعد ثروة للمجتمع وما يعد ثروة خاصة على مساهمة الفرد في الإنتاج، فالإنتاج يحدث بفعل الإنسان والعناصر الأخرى التي تشترك معه في العملية الإنتاجية، ويكون لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في الإنتاج، ولذلك تكون حصة الإنسان من الإنتاج ملكية خاصة به، وتكون حصة العناصر الأخرى التي لم يكن الإنسان سبباً في وجودها ملكاً للمجتمع، وبذلك تتكون الثروة الإجتماعية من الأصل الثابت وهو الأرض، والوسائل الأخرى، التي تم تراكمها من نصيب الأرض في الإنتاج، ومن إسهام هذا التراكم عبر تسلسل العمليات الإنتاجية من الناحية التاريخية. ويفترض أن الإنسان يتناسب جهده مع حاجاته المادية.

بناء على ذلك نستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع من أنواع الملكية:

أ ـــ الملكية الإجتماعية (ملكية المجتمع):

وهي تتكون من الأرض وجميع وسائل الإنتاج الأخرى التي تستخدم في الإنتاج، وتكون ملكية رقبتها للمجتمع بجميع أفراده. وتتعلق هذه الملكية بثروة المجتمع.

ب ـــ الملكية الإشتراكية:

وهي تتكون من الأرض ووسائل الإنتاج التي يخصصها المجتمع لأفراده (من المنتجين) للإنتفاع بها، بطريقة مشتركة، لإشباع حاجاتهم، عن طريق حصتهم في الإنتاج، الذي يتحقق بفعل مختلف عناصر الإنتاج، على أن

يكون المجتمع شريكاً في الإنتاج بإعتباره مالكاً لمواد الإنتاج ووسائل الإنتاج.
ويمكن أن نجد هذا النوع من أنواع الملكية في مختلف المؤسسات الإشتراكية الإنتاجية، بإعتبارها وحدات إنتاجية تقتضي تعاون الأفراد في الإنتاج.

جـ ــ الملكية الخاصة:

وهي تتكون من الأرض ووسائل الإنتاج التي يخصصها المجتمع للأفراد، للإنتفاع بها، بطريقة فردية، كالملكية الخاصة بأسرة معينة، في حدود إشباع الحاجات، وبدون إستخدام الغير، بآجره أو بدونها. وتدخل الملكية الجماعية في هذا الإطار*.
وتكون حاجات الأفراد ملكية خاصة ومقدسة، كالحاجة إلى السكن الخاص، والمركوب الخاص، والمعاش الخاص، ويحصل عليها الفرد بحصته في الإنتاج، أو بما يخصصه له المجتمع لإشباع حاجاته نظير قيامه بتقديم خدمة عامة أو كضمان إجتماعي نتيجة لعجزه.

ثانياً: تنظيم النشاط الإقتصادي:

ينظم النشاط الإقتصادي في المجتمع الجماهيري وفقاً لمجاله. ونستطيع أن نميز بين نوعين من أنواع النشاط الإقتصادي: نشاط الإنتاج ونشاط الخدمة العامة.

أ ــ نشاط الإنتاج:

ويكون إما في الزراعة أو في الصناعة والحرف. وينظم هذا النشاط بما يتفق مع نظام الملكية كما يلي:

---

* الملكية الجماعية هي الملكية التي يكون الأفراد شركاء فيها بجهدهم أو بمالهم أو بالإثنين معاً.

النشاط الفردي :

وهو يتعلق بنشاط الأفراد في الملكية الخاصة ، كالمزرعة الخاصة ، والمصنع الخاص ، والحرفة الخاصة ، حيث يستخدم الأفراد وسائل الإنتاج ، ويديرونها بأنفسهم لإشباع حاجاتهم ، وذلك بما لا يتجاوز إشباع تلك الحاجات ، وبما لا يتعارض مع مبدأ المشاركة في الإنتاج.

النشاط الإشتراكي :

وهو يتعلق بنشاط الأفراد في الملكية الإشتراكية ، كالمصانع الإشتراكية ، والمزارع الإشتراكية ، وغيرها من المؤسسات الإنتاجية التي تقتضي تعاون مجموعة من أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية.

ويحصل الأفراد على حصصهم في الإنتاج ، وفقاً لنظام المشاركة في الإنتاج ، بحيث يكون لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في الإنتاج.

وتكون إدارة المؤسسات الإنتاجية حقاً للعاملين فيها ، حيث يقومون بتسييرها بالإدارة الشعبية الذاتية عن طريق مؤتمراتهم الإنتاجية ، ولجانهم الشعبية الإنتاجية ، وبالطريقة التي تكفل تحقيق السياسة العامة للمجتمع.

وتختلف حصص المنتجين من الإنتاج بإختلاف مساهمتهم في الإنتاج.

ب ــ الخدمة العامة :

وهي تتعلق بالخدمات التي يعتبرها المجتمع ضرورية ومكملة لحركة الإنتاج ، كالخدمات التي يقدمها الأفراد الذين يصعدون لأمانات اللجان الشعبية ، والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق الشعبية ، وغيرها من الخدمات العامة ، وتخضع إدارة المؤسسات الخدمية لنظام الإدارة الشعبية.

ويحصل من يقدم الخدمة العامة على معاش يكفل إشباع حاجاته.

وتختلف معاشات مقدمي الخدمات العامة باختلاف ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره*

---

* ظهر مؤخراً أسلوب جديد لنظام لإدارة الشعبية يكفل ما يشبع حاجات مقدم الخدمة ، باعتبارها إنتاجاً غير مادي ، بحيث تخضع لنظام المشاركة ، والملكية الجماعية.

ثالثاً : تنظيم التجارة :

تعتبر التجارة خدمة عامة ، ويقوم بتقديم هذه الخدمة أربعة أنواع من المؤسسات كما يلي :

أ ــ الأسواق الشعبية :

وهي عبارة عن مؤسسات ، يملكها المجتمع ، وتقوم بتوفير السلع اللازمة لحاجات الأفراد ، وفقاً لنظام الخدمة الإشتراكية ، التي تقدم فيها الخدمة بمقابل وهو ثمن السلعة ، ويحصل العاملون فيها على معاشهم ، بما يتناسب مع ما يقدمونه من خدمة عامة.

وتخضع هذه المؤسسات للسياسة العامة التي يرسمها المجتمع لها ، ولرقابته الشعبية.

ب ــ المؤسسات الإنتاجية :

وهي تقوم بتوفير السلع اللازمة لحاجات المستهلك إما عن طريق الأسواق ، والجمعيات التعاونية الإستهلاكية والموزعين ، وإما بالبيع مباشرة للمستهلك.

جـ ــ الجمعيات التعاونية الإستهلاكية :

وهي مؤسسات تتكون من المستهلكين ، وتهتم بتوفير حاجات أعضائها من المؤسسات الإنتاجية والأسواق الشعبية ، ولا تعمل من أجل تحقيق الربح ، وتعتبر هذه المؤسسات ملكاً للأعضاء المساهمين فيها ، وتقتصر عليهم ، فهي تعتبر بمثابة مخزن مشترك.

د ــ الموزع الفرد :

وهو يقوم بتوفير السلعة للمستهلك النهائي من مصادرها ، ولكن دوره مقيد بنفس القيود التي يخضع لها المنتج في الملكية الخاصة ، وذلك بعدم إستغلال غيره بأجرة أو بدونها.

رابعاً : النظام المصرفي :

يتكون النظام المصرفي في الجماهيرية من مجموعة من المصارف المتخصصة ، وهي كما يلي :

أ ـ المصرف المركزي :

ويعتبر مصرف المصارف وهو يقوم بإصدار النقد ، والإشراف على تنفيذ السياسة الإئتمانية والمصرفية ، وإتخاذ كافة التدابير المتعلقة بمكافحة الإضطرابات الإقتصادية والمالية ، ومراقبة الهيئات المصرفية ، وإدارة إحتياطات الدولة ، والإحتفاظ بالحسابات الخاصة بها ، وما إلى ذلك من الأعمال المصرفية الخاصة بالتحويلات وغيرها .

ب ـ المصارف التجارية :

وتقوم بالإضافة إلى المهام التقليدية المعروفة ، باعطاء القروض العقارية التي تهدف إلى حل مشكلة السكن ، والمساهمة في إنشاء الشركات داخلياً وخارجياً .

وتعتمد مواردها على ما يخصصه لها المجتمع من رأس مال ، وعلى الإحتياطات ، والإقتراض من المصرف المركزي ، والودائع .

جـ ـ المصرف الزراعي :

وهو يختص بتقديم الإعانات والقروض التي تستخدم في تحسين المزارع ، وإنشاء الحظائر وشراء الأعلاف والآلات الزراعية ، والأسمدة وغيرها من الخدمات التي تقدم للمزارعين.

د ـ مصرف التنمية :

وهو يختص بتمويل كل ما له صلة بتنمية الصناعة كبناء المصانع ، والحصول على المواد اللازمة لها ، بالإضافة إلى تطوير وتنمية الخدمات السياحية .

هـ ـــ مصرف الإدخار والإستثمار العقاري :

وهو يختص بتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها توفير الوحدات السكنية اللازمة لأفراد المجتمع ، والإسهام في بناء الوحدات السكنية وبيعها للمواطنين بطريقة تتناسب مع دخولهم وقدرتهم على الدفع .

وتعتبر ملكية هذه المصارف ملكية إجتماعية . ويقوم العاملون فيها بتقديم خدماتهم كخدمة عامة ، ويضمن المجتمع لهم إشباع حاجاتهم .

وتخضع كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، في نظام الإقتصاد الجماهيري ، لقرارات المؤتمرات الشعبية ، وتعمل تحت إشراف اللجان الشعبية التي تقوم المؤتمرات الشعبية باختيار أعضائها . ويمكن أن نعطي مخططاً عاماً لكيفية عمل هذا الإقتصاد فيما يلي :

1 - يعترف النظام الجماهيري بمبدأ الملكية الفردية (الخاصة) في إطار إشباع الحاجات ، ولكن الفرد لا يستطيع إمتلاك وسائل الإنتاج التي لا يكون سبباً في خلقها أو وجودها ، كالأرض لأن الأرض ليست ملكاً لأحد .

2 - يعتبر كل نشاط إقتصادي يهدف إلى إشباع الحاجات ولا يؤدي إلى إستغلال الآخرين ، أو الإضرار بحاجاتهم نشاطاً مشروعاً .

3 - يستطيع الفرد أن يقوم بنشاط إقتصادي إما وحده أو بالتعاون مع الآخرين . لكن هذا التعاون لا يقوم على أساس نظام الأجرة ، ولا يعتمد على الإعتراف بالربح ، وإنما يعتمد على نظام المشاركة في الإنتاج .

4 - تتكون ثروة الفرد من الأموال التي تشبع حاجاته ، والتي يملكها ملكية خاصة ومقدسة ، بالإضافة إلى ما يخصصه له المجتمع من وسائل الإنتاج التي ينتفع بها ويستخدمها في تحقيق الإنتاج الذي يشبع حاجاته ، ولكن هذه الأموال لا تستخدم في إستغلال الآخرين عن طريق نظام الأجرة أو نظام الإيجار أو الإتجار الذي يعتمد على تحقيق أقصى قدر من الأرباح .

5 - لا يبقى الفرد عاطلاً عن العمل إلّا إذا كان عاجزاً عجزاً دائماً أو مؤقتاً ، فالمجتمع الإشتراكي الجديد هو مجتمع إنتاجي ، يقوم على مساهمة كل

فرد من أفراده في تحقيق الإنتاج الذي يؤدي إلى إشباع الحاجات، ويعتبر العمل حقاً مشروعاً لجميع الأفراد.

6- يعتبر المجتمع مسؤولاً عن توفير حاجات أفراده العجزة وذلك لأنهم أصحاب حق في ثروة المجتمع؛ فمبدأ التكافل الإجتماعي هو مبدأ أساسي في الإشتراكية الجديدة.

7- يمكن أن يكون للسوق دور في تحديد أسعار المنتجات، ولكنه لا يعتبر أساساً في تحديد مكافآت عناصر الإنتاج لأنها تتحدد وفقاً للقاعدة الطبيعية التي تقول بأن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج.

8- يتكون دخل المجتمع من حصص عناصر الإنتاج التي يسهم بها في مختلف المشاريع الإنتاجية. ويتم تخصيص الثروة الإجتماعية وما تدره من دخل بقرار يشترك في إتخاذه جميع أفراد المجتمع، عن طريق مؤتمراتهم الشعبية، وتلتزم بتنفيذه اللجان الشعبية التي يختارها المجتمع لهذا الغرض.

9- يعمل كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة بإسهامه في عملية الإنتاج أو تقديم خدمة عامة للمجتمع. ويستطيع الفرد أن ينفق ما يحصل عليه من دخل بالطريقة التي تناسبه، دون أن يقوم بإستغلال غيره أو الإضرار به، وذلك في إطار السياسة الإقتصادية العامة، التي يرسمها المجتمع بجميع أفراده، وتستخدم حصة عناصر الإنتاج التي يملكها المجتمع في إشباع الحاجات العامة